

جامعة سعيدة، الدكتور مولاي الطاهر



كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم القانون الخاص

نظام الدفع الإلكتروني وآلية تطبيقه في التشريع الجزائري

مذكرة لإستكمال متطلبات الحصول على درجة ماستر في الحقوق
تخصص قانون أعمال

تحت إشراف:

-الدكتور بوادي مصطفى

إعداد الطلبة:

-يعقوب عادل

-عبدالكريم بن مني

لجنة المناقشة:

رئيسا.....

الدكتور هيشور أحمد

مشرفا ومقررا.....

الدكتور بوادي مصطفى

عضوا.....

الدكتورة قادري أمال

السنة الجامعية: 2025-2026

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

قال سبحانه: " وَمَنْ يَتَّقِ اللَّهَ يَجْعَلْ لَهُ مَخْرَجًا * وَيَرْزُقْهُ مِنْ حَيْثُ لَا يَحْتَسِبُ وَمَنْ يَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ فَهُوَ حَسْبُهُ إِنَّ اللَّهَ بَالِغُ أَمْرِهِ قَدْ جَعَلَ اللَّهُ لِكُلِّ شَيْءٍ قَدْرًا " (الطلاق: 2-3).

الإهداء

إلى والديّ الكريمين، مصدر الدعم والعطاء الذي لا ينضب،
الذين كانا السند الأول في مسيرتي العلمية والحياتية.
إلى عائلتي الكريمة، التي لم تبخل عليّ بالتشجيع والمساندة في
كل خطوة.

إلى أصدقائي الأعزاء، الذين شاركوني طريق النجاح ووقفوا
بجاني في لحظات التعب والإنجاز.
إليكم جميعاً أهدي هذا العمل المتواضع عرفاناً وامتناناً.

الطالب يعقوب عادل

الإهداء

إلى من كان دعاؤهما سرّ توفيقِي، وصبرهما نبراس طريقي، والديّ
العزيزين، حفظهما الله وأدام عليهما الصحة والعافية.

إلى أساتذتي الكرام، الذين منحوني من علمهم وخبرتهم، وكان لهم
الفضل في توجيهي وإثراء مسيرتي العلمية.

إلى أصدقائي الأوفياء، الذين شاركوني لحظات الجهد والاجتهاد،
وقدموا لي الدعم والتشجيع طوال مشواري الدراسي.

إلى كل من ساهم من قريب أو بعيد في إنجاز هذا العمل، أهدي هذه
المذكرة عربون تقدير ووفاء، راجياً أن تكون ثمرةً نافعة لما تلقيته من
عون ومساندة.

الطالب عبدالكريم بن مني

شكر وتقدير

الحمد لله أولاً وأخيراً، حمداً يليق بجلال وجهه وعظيم سلطانه، على توفيقه لي وإعانتتي على إتمام هذا العمل. فلولا فضله ورحمته لما تحققت شيء من هذا الإنجاز.

ولا يغوتني أن أوجه شكري وامتناني إلى صديقي العزيز، وإلى كل الأساتذة الذين كانوا خير سندٍ لي، ورافقوني بالدعم والتشجيع في مختلف مراحل هذا العمل، وفي مختلف السنوات الدراسية.

قائمة المختصرات:

1-المختصرات باللغة العربية:

د.ن: دون طبعة

ط: الطبعة

ج: جزء

ج.ر: الجريدة الرسمية

ج.ج.ج: الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية

2-المختصرات باللغة الأجنبية:

-TPE : Terminal de Paiement Électronique

-ATM : Automated Teller Machine

-ATCI : Algérie Télé-compensation Interbancaire

-RTGS : Real-Time Gross Settlement.

-SATIM: Société d'Automatisation des Transactions Interbancaires et de Monétique.

مقدمة

شهدت وسائل الدفع عبر مختلف المراحل التاريخية تطوراً مستمراً ارتبط بتطور النشاط الاقتصادي والاجتماعي للإنسان، حيث كانت طبيعة المعاملات المالية تتأثر بدرجة تطور الوسائل المتاحة في كل عصر. ففي المراحل الأولى، اعتمد الأفراد على نظام المقايضة باعتباره أبسط شكل لتبادل السلع والخدمات، إذ كان يقوم على مبادلة سلعة بأخرى دون وجود وسيط نقدي. غير أن هذا النظام واجه العديد من الصعوبات العملية، أبرزها ضرورة توافق حاجات ورغبات الأطراف المتبادلة، إضافة إلى غياب معيار موحد لتحديد قيمة السلع، مما جعله غير قادر على مواكبة توسع المبادلات التجارية.

ومع تطور المجتمعات وازدياد حجم النشاط الاقتصادي، ظهرت الحاجة إلى وسيلة أكثر فعالية لتنظيم عمليات التبادل، مما أدى إلى ظهور النقود المعدنية كوسيلة للدفع ووسيط عام للتعاملات الاقتصادية. وقد شكلت هذه المرحلة انتقالاً مهماً، حيث أصبحت النقود تؤدي وظائف أساسية تتمثل في تسهيل التبادل، حفظ القيمة، واعتمادها كوحدة لقياس الأسعار. وقد ساهم استخدام المعادن الثمينة كالذهب والفضة في تعزيز الثقة بهذه الوسيلة، غير أنها بقيت تواجه بعض النقائص، خاصة صعوبة النقل والتخزين وارتفاع المخاطر المرتبطة بحملها.

ومع توسع النشاط الاقتصادي وازدياد حجم المبادلات التجارية، ظهرت الحاجة إلى تطوير وسائل الدفع بشكل أكبر، مما أدى إلى الانتقال إلى مرحلة النقود الورقية، التي شكلت تطوراً مهماً في تاريخ الأنظمة النقدية، حيث أصبحت البنوك المركزية هي الجهة المصدرة لها، وتمتاز بسهولة الحمل والتداول مقارنة بالنقود المعدنية. وقد عزز هذا التطور نشوء النظام المصرفي الحديث، الذي لعب دوراً محورياً في تنظيم عمليات الدفع والتحويل المالي¹.

ومع التقدم التكنولوجي وتطور الأنظمة البنكية، ظهرت وسائل جديدة أكثر تطوراً ومرونة، تمثلت في الشيك والسفتجة والأمر لدفع، والتي سمحت بتأجيل الدفع وتنظيم العمليات المالية بين الأطراف المختلفة بطريقة أكثر أماناً وتنظيماً. وقد ساهمت هذه الأدوات في تعزيز الثقة بين

¹ رشا العصار ورياض حلي، النقود والبنوك، الطبعة الأولى، دار الصفاء للنشر والتوزيع، الأردن، 2010 ص 23

المتعاملين وتقليل الاعتماد على التداول النقدي المباشر، إلا أنها ظلت تعتمد على الإجراءات الورقية والتعاملات التقليدية التي تتطلب وقتاً وجهداً في المعالجة والتنفيذ.

غير أن التحول الحقيقي في تاريخ وسائل الدفع جاء مع الثورة التكنولوجية التي شهدها العالم خلال العقود الأخيرة، خاصة مع انتشار الحواسيب والإنترنت وتطور نظم المعلومات والاتصالات. حيث ظهرت وسائل الدفع الإلكتروني كمرحلة متقدمة في مسار تطور الأنظمة المالية، إذ انتقلت المعاملات من الشكل الورقي التقليدي إلى الشكل الرقمي المعتمد على البيانات الإلكترونية والشبكات المعلوماتية. وقد سمح هذا التحول بإجراء عمليات الدفع والتحويل المالي بشكل فوري، دون الحاجة إلى التواجد المادي للأطراف، مما أحدث ثورة حقيقية في عالم المعاملات المالية والمصرفية.

وتقوم وسائل الدفع الإلكتروني على مجموعة من الأنظمة والتقنيات التي تسمح بتنفيذ العمليات المالية بطريقة آمنة وسريعة وفعالة، حيث تعتمد على البنية التحتية الرقمية للمصارف والمؤسسات المالية، إضافة إلى الشبكات الإلكترونية التي تربط بين مختلف الأطراف المتعاملة. وقد ساهم هذا التطور في إعادة تشكيل مفهوم النقود ذاته، حيث أصبحت تأخذ أشكالاً رقمية متعددة مثل البطاقات البنكية، المحافظ الإلكترونية، وتطبيقات الدفع عبر الهاتف المحمول¹.

وتكمن أهمية وسائل الدفع الإلكتروني في كونها تمثل اليوم أحد أهم ركائز الاقتصاد الحديث، نظراً للدور الكبير الذي تلعبه في تسهيل المعاملات المالية وتقليل الاعتماد على النقد الورقي. فهي توفر سرعة كبيرة في تنفيذ العمليات، مما يسمح بإتمام التحويلات المالية في وقت قياسي مقارنة بالوسائل التقليدية، كما أنها تساهم في تقليل التكاليف المرتبطة بطباعة النقود ونقلها وتخزينها².

¹ عبد الرحيم وهيبة، تقييم وسائل الدفع الإلكترونية ومستقبل وسائل الدفع الحديثة في ظل وجودها، مجلة الإقتصاد الجديد، العدد 2، 2010، ص189

² مولود قنوش، نظام الدفع الإلكتروني في الجزائر مكوناته وأهدافه وإدارة مخاطره، مجلة الإدارة وريادة الأعمال، المجلد 02، العدد 01، 2022، ص

إضافة إلى ذلك، فإن وسائل الدفع الإلكتروني تعزز من مستوى الشفافية في المعاملات المالية، حيث تتيح تتبع العمليات وتوثيقها بشكل دقيق، مما يقلل من مخاطر التلاعب والاحتيال المالي. كما أنها تساهم في دعم جهود الإدماج المالي من خلال تمكين فئات واسعة من المجتمع من الوصول إلى الخدمات المصرفية دون الحاجة إلى التعامل النقدي المباشر.

ومن الناحية الاقتصادية، تلعب هذه الوسائل دوراً محورياً في تنشيط التجارة الإلكترونية وتسهيل حركة رؤوس الأموال، حيث أصبحت المعاملات التجارية عبر الإنترنت تعتمد بشكل أساسي على أنظمة الدفع الإلكتروني، مما ساهم في توسيع الأسواق وزيادة حجم المبادلات التجارية على المستوى المحلي والدولي.

كما أن أهمية الدفع الإلكتروني لا تقتصر على الجانب الاقتصادي فقط، بل تمتد إلى الجانب الاجتماعي والتنظيمي، حيث يساهم في تقليل التعامل النقدي الذي يرتبط أحياناً بظواهر اقتصادية غير منظمة، كما يساعد الحكومات في ضبط التدفقات المالية وتحسين فعالية السياسات النقدية¹.

وبناءً على ما سبق، يمكن القول إن التطور من الوسائل التقليدية للدفع، مروراً بالنقود الورقية والأدوات المصرفية التقليدية، وصولاً إلى وسائل الدفع الإلكتروني الحديثة، يعكس مساراً تاريخياً طويلاً من التحول نحو أنظمة مالية أكثر كفاءة ومرونة وأماناً، وهو ما يجعل دراسة هذا الموضوع ذات أهمية بالغة لفهم طبيعة التحولات التي يشهدها النظام المالي المعاصر.

وفي هذا السياق العام للتحول العالمي نحو الرقمنة المالية، لم تكن الجزائر بمعزل عن هذه التطورات، بل عرفت بدورها خلال السنوات الأخيرة مساراً تدريجياً نحو تحديث منظومتها النقدية والمصرفية، من خلال إدخال وتطوير مجموعة من أدوات الدفع الإلكتروني التي تهدف إلى تقليص الاعتماد على المعاملات النقدية التقليدية وتعزيز الشمول المالي.

¹ عياد السعدي، و إكرام حجاب، تحديات نظام الدفع الإلكتروني وواقع تطبيقه في البنوك الجزائرية، مجلة الإقتصاد الدولي العولمة، المجلد 3، العدد2، 2020، ص133.

وقد اعتمد النظام المصرفي الجزائري على عدة وسائل وأدوات للدفع الإلكتروني، من أبرزها بطاقات الدفع البنكية التي تصدرها البنوك الجزائرية والتي تتيح للزبائن سحب الأموال وإجراء عمليات الشراء والدفع عبر نقاط البيع الإلكترونية. كما تم تعميم أجهزة الصراف الآلي (ATM) بشكل واسع عبر مختلف ولايات الوطن، مما سمح بتسهيل عمليات السحب والإيداع والاستعلام عن الرصيد على مدار الساعة.

إلى جانب ذلك، برزت أجهزة الدفع الإلكتروني لدى التجار (TPE) كأداة أساسية في دعم المعاملات التجارية الحديثة، حيث أصبحت العديد من المؤسسات التجارية والخدمات تعتمد عليها لتسهيل عمليات الدفع دون الحاجة إلى النقد. كما لعبت شركة SATIM دوراً محورياً في إدارة ومعالجة عمليات الدفع الإلكتروني في الجزائر، باعتبارها الجهة التقنية المسؤولة عن ربط البنوك الوطنية بشبكات الدفع وتسهيل العمليات بين مختلف الأطراف¹.

ومع التطور التكنولوجي وانتشار الهواتف الذكية، بدأت الجزائر تشهد كذلك توسعاً تدريجياً في استخدام تطبيقات الدفع عبر الهاتف المحمول، والتي تتيح إجراء تحويلات مالية ودفع الفواتير وعمليات الشراء بطريقة رقمية سهلة وسريعة، وهو ما يعكس توجهاً متزايداً نحو الاقتصاد الرقمي.

ورغم هذا التطور الملحوظ، فإن استخدام وسائل الدفع الإلكتروني في الجزائر لا يزال في مرحلة انتقالية، حيث تتعايش هذه الوسائل مع النقد التقليدي بشكل كبير، في ظل وجود بعض التحديات المرتبطة بالبنية التحتية الرقمية، وضعف الثقافة المالية الرقمية لدى بعض فئات المجتمع، إضافة إلى عوامل الثقة والأمان في التعاملات الإلكترونية².

¹ كهينة رشام وأحمد جميل، أهمية أنظمة الدفع الإلكتروني في تحسين جودة الخدمات المصرفية في البنوك الجزائرية، مجلة التنظيم والعمل، المجلد 14، العدد 3، 2025، ص 33 و 38.

² - ميموني نسرين، فريد بن طالي، نظام الدفع الإلكتروني في الجزائر واقعه وأثره على الاقتصاد الوطني، مجلة التنمية للبحوث والدراسات، المجلد 10، العدد 1. جامعة أمجد بوكرة بومرداس الجزائر، 2021، ص 126.

ومع ذلك، فإن هذه الجهود تعكس إرادة واضحة لدى السلطات العمومية والمؤسسات المالية في الجزائر نحو تعزيز استخدام وسائل الدفع الإلكتروني وتوسيع نطاقها، بما ينسجم مع التوجهات العالمية نحو الرقمنة المالية، ويؤسس لمرحلة أكثر تطوراً في النظام المصرفي الوطني.

أما دوافع اختيار هذا الموضوع، فتتمثل في أسباب موضوعية وأخرى شخصية. فمن الناحية الموضوعية، تكمن أهمية الموضوع في كونه يعالج إحدى أبرز قضايا العصر المرتبطة بالتحول الرقمي في المجال المالي، وما يفرضه ذلك من تحديات قانونية وتقنية واقتصادية. كما أن نظام الدفع الإلكتروني أصبح اليوم محورياً أساسياً في تطوير الاقتصاديات الحديثة. أما من الناحية الشخصية، فإن اهتمامنا بمجال الأنظمة المالية الحديثة والتحول الرقمي في المعاملات الاقتصادية كان دافعاً أساسياً لاختيار هذا الموضوع، إضافة إلى الرغبة في فهم واقع الدفع الإلكتروني في الجزائر وتحليل آفاق تطويره.

وبناء على المعلومات سالفة الذكر يمكننا طرح الإشكال التالي:

إلى أي مدى يتم تطبيق نظام الدفع الإلكتروني في الجزائر وفق إطار تشريعي وتقني فعال، وما هي الآليات الممكنة لتطويره بما يواكب التحولات الرقمية الحديثة؟

و للإجابة على الإشكالية الرئيسية وجب طرح إشكاليات فرعية وهي كالتالي:

- ما هو مفهوم نظام الدفع الإلكتروني وما هي مكوناته الأساسية؟
- ما هي أهم وسائل الدفع الإلكتروني المستخدمة حالياً وخصائصها؟
- كيف يتم تطبيق نظام الدفع الإلكتروني في الجزائر عملياً وتشريعياً؟
- ما هي أهم المبادرات والجهود المبذولة لتطوير هذا النظام؟
- ما هي أبرز التحديات التي تعيق تطور الدفع الإلكتروني في الجزائر؟
- وما هي الآفاق الممكنة لتفعيله وتحسين أدائه؟

وللإجابة على الإشكالات السابقة، إعتدنا في بحثنا لمعالجة هذا الموضوع على المنهج الوصفي التحليلي باعتباره الأنسب لدراسة الظواهر القانونية والاقتصادية، حيث يسمح هذا المنهج بوصف نظام الدفع الإلكتروني من حيث مفاهيمه ومكوناته وآليات عمله، ثم تحليل الواقع الجزائري في هذا المجال من أجل الوقوف على نقاط القوة والضعف واقتراح حلول مناسبة. كما تم الاستعانة بالمنهج المقارن في بعض الجوانب كلما اقتضت الحاجة، بهدف مقارنة الوضع في الجزائر مع بعض التجارب الدولية في مجال الدفع الإلكتروني.

كما أنه قد واجهنا خلال هذه الدراسة مجموعة من التحديات، من أبرزها صعوبة الحصول على بعض البيانات الدقيقة المتعلقة بالإحصائيات الحديثة الخاصة باستخدام وسائل الدفع الإلكتروني في الجزائر، بالإضافة إلى تشتت المصادر المتعلقة بالجوانب التقنية لأنظمة التسوية والمعالجة مثل RTGS ATCI و SATIM كما أن الطبيعة التقنية للموضوع شكلت تحدياً من حيث ضرورة فهم الجوانب المصرفية والتكنولوجية بشكل متكامل ومتداخل. كذلك، فإن حداثة بعض التطبيقات الرقمية في الجزائر جعلت من عملية التحليل أكثر تعقيداً نظراً لقلة الدراسات الأكاديمية المتخصصة في هذا المجال.

كما أنه اعتمدنا في معالجة هذا الموضوع على خطة ثنائية مقسمة من فصلين رئيسيين: الفصل الأول بعنوان الإطار النظري لوسائل الدفع الإلكتروني، ويتضمن مبحثين، الأول حول مفهوم نظام الدفع الإلكتروني ومكوناته، والثاني حول وسائل الدفع الإلكتروني من حيث المفهوم والخصائص والمزايا والعيوب.

أما الفصل الثاني فجاء بعنوان واقع نظام الدفع الإلكتروني في الجزائر وآفاق تطويره، ويتضمن مبحثين، الأول حول آلية تطبيق نظام الدفع الإلكتروني في الجزائر، والثاني حول التحديات والآفاق المستقبلية لتطوير هذا النظام.

وبذلك، تسعى هذه الدراسة إلى تقديم معالجة شاملة لموضوع نظام الدفع الإلكتروني في الجزائر، من خلال الجمع بين التأصيل النظري والتحليل التطبيقي، بهدف الوصول إلى فهم دقيق لواقع هذا النظام واقتراح سبل فعالة لتطويره بما يخدم تطور النظام المالي الوطني.

الفصل الأول

الإطار النظري لوسائل

الدفع الإلكتروني

أدى التطور الذي شهدته شبكات الاتصال العالمية، وعلى رأسها شبكة الإنترنت، إلى إحداث تحولات عميقة وجذرية في مختلف القطاعات، حيث أسهمت العولمة في إفراغ أنماط جديدة من التفاعل الاقتصادي، وأفرزت مفاهيم حديثة تقوم على إدماج التكنولوجيا في مختلف مجالات الحياة. وقد شكلت هذه البيئة الرقمية إطارًا خصبًا لنمو وتطور المعاملات الاقتصادية الحديثة، التي باتت تعتمد بشكل متزايد على الوسائل التقنية في إنجازها¹.

ولمواجهة هذه التحديات، لم يكن أمام البنوك والمؤسسات المالية سوى مواكبة هذا التطور المتسارع، من خلال تبني حلول تقنية حديثة تواكب التحولات الاقتصادية. وقد تُرجمت هذه الجهود في ظهور نظام الدفع الإلكتروني، الذي بدأ العمل به منذ مطلع ستينيات القرن العشرين، كآلية جديدة تهدف إلى تسهيل وتسريع المعاملات المالية².

وعليه، أصبح من الضروري البحث عن وسيلة سداد تتلاءم مع طبيعة التجارة الإلكترونية، بما تتسم به من طابع غير مادي. وفي هذا السياق، برز الدفع الإلكتروني، لا سيما في صورة أنظمة تحويل الأموال إلكترونياً، كحل يتوافق مع هذه البيئة الرقمية، من خلال تطوير وسائل دفع حديثة تسهم في تسهيل المعاملات وتعزيز كفاءتها في إطار التجارة الإلكترونية³.

¹ هشام عبد السيد الصافي، القضاء الإداري المصري والتكنولوجيا الحديثة، مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية، العدد التاسع، جامعة محمد بوضياف، مسيلة، مارس 2018، صفحة 9.

² بوعكة كاملة النظام القانوني لوسائل الدفع الإلكتروني في الجزائر مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية المجلد 07 العدد 01 جامعة محمد بوضياف المسيلة 2022 صفحة 02.

³ حوالف عبد الصمد، النظام القانوني لوسائل الدفع الإلكتروني في الجزائر دراسة مقارنة، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2016، الصفحة 29.

ولمواكبة هذه التطورات سعت الجزائر إلى تحديث نظام الدفع الذي يعاني التأخر في تطبيق وسائل الدفع الإلكترونية¹.

وعليه لمعالجة هذا الموضوع سيتم التطرق في هذا الفصل إلى الإطار النظري لوسائل الدفع الإلكتروني من خلال مبحثين رئيسيين، يخصص المبحث الأول لدراسة نظام الدفع الإلكتروني في جزئه التقني والبنية التحتية التي يتم في نطاقها معالجة وتسوية وتنفيذ عمليات الدفع، أما المبحث الثاني فسنطرق من خلاله إلى وسائل الدفع الإلكتروني وهي الأدوات العملية التي يستعملها المتعاملون لإجراء عمليات الدفع الإلكترونية.

1 لبزة، هشام محمد، الهادي طيف الله. واقع تحديات وسائل الدفع الإلكتروني في الجزائر. مجلة الدراسات والبحوث الاجتماعية، العدد 24، جامعة الشهيد حمة لخضر، الوادي، ديسمبر 2017، الصفحة 278.

المبحث الأول: ماهية نظام الدفع الإلكتروني

يُعد نظام الدفع الإلكتروني من أبرز مخرجات التطور التكنولوجي في المجال المالي والمصرفي، حيث يمثل الإطار العام الذي تُنظَّم في نطاقه عمليات الدفع وتسوية المعاملات المالية بوسائل إلكترونية، وذلك من خلال الاعتماد على بنية تحتية تقنية متطورة وأنظمة معلوماتية متكاملة. وقد ساهم هذا النظام في تعزيز كفاءة العمليات المالية وتسهيل إنجازها بسرعة وأمان، بما يتماشى مع متطلبات الاقتصاد الرقمي.

كما لا يقتصر نظام الدفع الإلكتروني على جانبه التقني فقط، بل يمتد ليشمل بعداً قانونياً وتنظيمياً، باعتباره يخضع لمجموعة من القواعد التي تضعها السلطات النقدية والتنظيمية، قصد ضمان سلامة المعاملات وحماية أطرافها، وتحديد المسؤوليات الناشئة عن استخدام هذه الأنظمة. وهو ما يجعل دراسته لا تنفصل عن الإطار القانوني الذي يحكمه، خاصة في ظل تزايد الاعتماد عليه في مختلف المعاملات المالية.

وعليه من خلال هذا المبحث سيتم التطرق إلى مفهوم نظام الدفع الإلكتروني مع بيان مكونات الخاصة بنيته التحتية (المطلب الأول) وكذلك أدوات تنفيذ الدفع الإلكتروني (المطلب الثاني)

المطلب الأول: مفهوم نظام الدفع الإلكتروني

يقوم نظام الدفع الإلكتروني على مجموعة من الآليات والأنظمة الحديثة التي تهدف إلى تنظيم وتسوية المعاملات المالية بطرق إلكترونية، بما يضمن السرعة والأمان في تنفيذ عمليات الدفع. ولإحاطة بهذا النظام، يقتضي الأمر التطرق إلى تعريفه (الفرع الأول)، ثم بيان أهم أنظمة تسوية ومعالجة عمليات الدفع الإلكتروني التي يقوم عليها (الفرع الثاني).

الفرع الأول: تعريف نظام الدفع الإلكتروني:

سنتناول ضمن هذا الفرع الأول تعريف نظام الدفع ، وكذا المقصود بنظام الدفع الإلكتروني على النحو الآتي:

أولاً-المقصود بنظام الدفع:

يقصد بالنظام مجموعة من العناصر والمكونات المترابطة والمتفاعلة فيما بينها، والتي تعمل بصورة منظمة من أجل تحقيق هدف معين. وتتكون هذه العناصر من مدخلات يتم معالجتها وفق مجموعة من القواعد والإجراءات والموارد المتاحة، لتنتج في النهاية مخرجات أو نتائج تحقق الأهداف المرجوة من النظام. كما يقوم النظام على مبدأ التكامل والتنسيق بين مختلف أجزائه لضمان حسن سيره وفعاليته¹.

كما يقصد أيضا بالدفع عملية الوفاء بالتزام مالي أو إطفاء دين مستحق على شخص تجاه شخص آخر، وذلك من خلال تحويل مبلغ مالي أو تسويته باستعمال وسيلة من وسائل الدفع المختلفة. ويعد الدفع من أهم العمليات الاقتصادية التي تضمن استمرارية المبادلات التجارية والمالية بين الأفراد والمؤسسات.

إضافة إلى ذلك، يقصد بنظام الدفع مجموعة المؤسسات والتنظيمات والقواعد والوسائل والقنوات التي يتم من خلالها تنفيذ عمليات الدفع وتحويل الأموال بين مختلف الوحدات الاقتصادية. ويشمل هذا النظام البنوك والمؤسسات المالية ووسائل الدفع والإجراءات التقنية والتنظيمية التي تضمن إتمام العمليات المالية بصورة آمنة وسريعة². كما أن أنظمة الدفع لا تفرضها

¹ جودي نبيل، الصابحي زكريا، دور أنظمة الدفع الإلكترونية في تحسين جودة المعاملات المصرفية: دراسة حالة بنك السلام فرع ورقلة، مذكرة لنيل شهادة ماستر أكاديمي تخصص اقتصاد نقدي وبنكي. جامعة قاضي مباح ورقلة 2021-2022، ص04

² رحيم حسين: الإقتصاد المصرفي، دار بهاء الدين للنشر والتوزيع منشورات إقرأ، قسنطينة، 2009 ص132

القوانين فقط، بل تتأثر أيضاً بالعوامل التاريخية والثقافية والاجتماعية والاقتصادية والتطورات التكنولوجية التي تحدد طبيعة وسائل الدفع وأساليب استخدامها في كل دولة¹.

ثانياً-المقصود بنظام الدفع الإلكتروني:

يُعرف نظام الدفع الإلكتروني بأنه منظومة متكاملة من الوسائل والآليات التقنية والقانونية، تُستخدم لتنفيذ وتسوية المعاملات المالية بطرق إلكترونية، دون الحاجة إلى استعمال النقود الورقية أو الحضور المادي لأطراف المعاملة. ويعتمد هذا النظام على شبكات الاتصال الحديثة والأنظمة المعلوماتية التي تسمح بتحويل الأموال وتبادل البيانات المالية بين البنوك والمؤسسات المالية والمتعاملين الاقتصاديين بصورة سريعة وآمنة. كما يُعد نظام الدفع الإلكتروني إطاراً تنظيمياً يضم مجموعة من المؤسسات والوسائط التقنية والإجراءات القانونية التي تهدف إلى ضمان سلامة عمليات الدفع وتحقيق الكفاءة والسرعة في تسوية المعاملات المالية. ويشمل هذا النظام مختلف وسائل الدفع الحديثة، كالتحويلات الإلكترونية، والبطاقات البنكية، والمحافظ الرقمية، إضافة إلى الأنظمة الخاصة بالمقاصة والتسوية الإلكترونية، الأمر الذي جعله يشكل ركيزة أساسية في الاقتصاد الرقمي الحديث².

الفرع الثاني: أنظمة تسوية ومعالجة عمليات الدفع الإلكتروني

تعتمد فعالية نظام الدفع الإلكتروني على وجود أنظمة متخصصة تتولى معالجة وتسوية المعاملات المالية بين مختلف المتعاملين بصورة سريعة وآمنة. وتُعد هذه الأنظمة الركيزة الأساسية التي يقوم عليها الدفع الإلكتروني، إذ تضمن انتقال الأموال وتسوية العمليات وفق إجراءات منظمة ودقيقة ويمكن أن نرى الأنظمة المعتمد عليها في الجزائر وهي كالتالي:

¹ زهير زواش، "دور نظام الدفع الإلكتروني في تحسين المعاملات المصرفية- دراسة حالة الجزائر"، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي الجزائر، 2010، ص 06.

² نفس المرجع، ص 7.

أولاً: نظام الدفع الإجمالي الفوري للمبالغ الكبيرة والمدفوعات المستعجلة أو نظام التسوية الإجمالية الفورية (RTGS)

(REAL TIME GROSS SETTLEMENT)

أ- تعريف نظام RTGS :

يُعد نظام التسوية الإجمالية الفورية (RTGS) من أهم أنظمة الدفع الحديثة، حيث يقوم على تسوية المدفوعات بشكل إجمالي وفوري في الزمن الحقيقي، دون اللجوء إلى التأجيل أو المقاصة. ويعني ذلك أن كل عملية تحويل تتم معالجتها بصورة مستقلة (عملية بعملية)¹، بما يضمن السرعة والدقة في تنفيذ المعاملات المالية.

وقد اعتمدت الجزائر هذا النظام سنة 2006 من خلال تطبيق نظام (ARTS (Algerian Real Time Settlement، بهدف تطوير البنية التحتية لأنظمة الدفع ومواكبة المعايير الدولية في هذا المجال².

ويستخدم هذا النظام أساساً لتسوية المدفوعات ذات القيم الكبيرة والعاجلة، حيث تتم عمليات التحويل بين البنوك مباشرة عبر حسابات التسوية المفتوحة لدى المشاركين، ودون اللجوء إلى آلية المقاصة. وتتمثل أهم وظائفه فيما يلي:

ضمان تحويل الأموال بين البنوك أو بينها وبين البنك المركزي، بما يساهم في تحسين إدارة السيولة وتقليل المخاطر النظامية.

تسريع معالجة المدفوعات التجارية بين المؤسسات، الأمر الذي ينعكس إيجاباً على النشاط الاقتصادي.

¹ عامر بشير، دور الاقتصاد المعرفي في تحقيق الميزة التنافسية للبنوك، دراسة حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه علوم اقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2011 - 2012، ص: 258.

² Règlement de la Banque d'Algérie N 05-04 du 13 octobre 2005 portant sur le system de règlement brut en temps réel de gros montants et paiements urgents ,Art 2 .

تنظيم العمليات المالية المنجزة في أسواق رأس المال، بما في ذلك السوق النقدي والبورصة، مما يدعم تطويرها.

كما يتيح النظام تنفيذ أوامر التحويل التي تفوق قيمتها مليون دينار جزائري، حيث تُعالج هذه العمليات بشكل فوري ونهائي دون تأخير¹، وبطريقة إجمالية لكل عملية على حدة. وقد شمل هذا النظام مختلف البنوك والمؤسسات المالية، بالإضافة إلى الخزينة العمومية وبنك الجزائر، مما يسمح بتنفيذ كافة العمليات المصرفية والمالية بين مختلف المتدخلين، بما في ذلك بنك الجزائر.

يتولى نظام RTGS معالجة عدة أنواع من العمليات المالية، من أهمها:

-العمليات بين البنوك :وتشمل التحويلات المالية ذات القيم الكبيرة أو العاجلة بين البنوك أو بين حسابات الزبائن، والتي تتطلب درجة عالية من السرعة والأمان.

-عمليات بنك الجزائر :حيث يُعد البنك المركزي الجهة الوحيدة المخولة بإصدار أوامر الخصم أو القيد على حسابات المشاركين، وفقاً لصلاحياته القانونية والتنظيمية.

-تسوية عمليات المقاصة :وتشمل الأرصدة المدينة والدائنة الناتجة عن نظام المقاصة، حيث يتم تسويتها في نفس اليوم وفق مبدأ "الكل أو لا شيء"، بما يضمن فعالية العملية ويقلل من المخاطر.

-حسابات التسوية :يشرف بنك الجزائر على إدارة هذه الحسابات، حيث يتم فتح حساب لكل مشارك، وتنقسم إلى حسابات فرعية تُستخدم لتسجيل العمليات. وتنفذ التسويات بشكل مستمر وفي الزمن الحقيقي، بعد التحقق من توفر الرصيد الكافي، وفق مبدأ أسبقية التنفيذ.

كما تخضع العمليات داخل النظام لترتيب معين من حيث الأولوية، حيث تُمنح:

3 مولود قنوش، نظام الدفع الإلكتروني في الجزائر مكوناته و أهدافه و إدارة مخاطره، مجلة الإدارة وريادة الأعمال، المجلد 2 العدد 1 ، جامعة البويرة، 2022، ص65.

الأولوية لعمليات بنك الجزائر،

تليها عمليات المقاصة،

ثم الأوامر المستعجلة.

وتتميز التسويات المنجزة عبر هذا النظام بكونها نهائية وغير قابلة للإلغاء بمجرد قبولها، وهو ما يعزز من مصداقية وأمان المعاملات المالية.

ب- المشاركون في نظام RTGS :

يضم نظام RTGS مجموعة من المشاركين الذين يلعبون دورًا أساسيًا في تشغيله، ويتقدمهم بنك الجزائر باعتباره الجهة المشرفة على النظام. كما يشمل النظام¹:

-البنوك التجارية.

-الخزينة العمومية.

-بريد الجزائر.

-مؤسسة المقاصة.

-مركز المقاصة ما بين البنوك.(CPI)

ويمكن تصنيف المشاركين في النظام إلى نوعين:

المشارك المباشر: وهو الذي يمتلك حساب تسوية داخل نظام RTGS ، ويكون مرتبطًا به بشكل مباشر، مما يتيح له تنفيذ العمليات دون وسيط.

المشارك غير المباشر: وهو الذي يمتلك حسابًا في النظام، لكنه لا يتعامل معه بشكل مباشر، وإنما عبر مشارك مباشر. غير أن التطبيق العملي للنظام يُظهر أن أغلب المشاركين هم مشاركون مباشرون.

¹ Règlement de la Banque d'Algérie N 05-04 du 13 octobre 2005 portant sur le system de règlement brut en temps réel de gros montants et paiements urgents ,Art .9

ج- أهداف نظام RTGS :

- يهدف اعتماد نظام RTGS في الجزائر إلى تحقيق جملة من الأهداف الاستراتيجية التي تندرج ضمن تطوير نظام الدفع الوطني، ومن أبرز هذه الأهداف¹:
- ضمان المعالجة الفورية للتحويلات المالية ذات القيم الكبيرة والعاجلة.
 - تسوية عمليات الدفع المرتبطة بالبطاقات البنكية في الزمن الحقيقي.
 - الاستجابة لمتطلبات المستخدمين من حيث السرعة والموثوقية في تنفيذ العمليات.
 - تخفيض التكاليف الإجمالية المرتبطة بعمليات الدفع.
 - تقليص آجال التسوية وتشجيع استخدام وسائل الدفع الكتانية.
 - مواءمة نظام الدفع الجزائري مع المعايير الدولية، خاصة في مجال إدارة مخاطر السيولة.
 - تعزيز التعاون والعلاقات بين البنوك والمؤسسات المالية.
 - تشجيع استقطاب البنوك الأجنبية وتعزيز حضورها في السوق المالية الجزائرية.

ثانياً: نظام الدفع المكثف "نظام المقاصة الإلكترونية ATCI"

أ- تعريف نظام المقاصة الإلكترونية

يشرف بنك الجزائر على نظام المقاصة الإلكترونية المعروف بـ **ATCI**، وهو امتداد لنظام المقاصة المسبقة بين البنوك. ويُعرف هذا النظام بأنه آلية لمعالجة أوامر الدفع عن بُعد (télétraitement)، حيث يتم تبادل العمليات بين البنوك والمؤسسات المالية بطريقة إلكترونية مجردة، خاصة بالنسبة للمدفوعات ذات القيم الصغيرة.

2 عامر بشير، المرجع السابق، ص 259.

تُعرّف كذلك بأنها نظام يعتمد على المعالجة الآلية لكافة وسائل الدفع الموجهة للجمهور¹،

ويستند إلى مبدئين أساسيين هما تجريد وسائل الدفع من طابعها المادي، واعتماد آلية إلكترونية لتبادل البيانات والمعلومات المتعلقة بها².

ويعتمد هذا النظام على مبدأ تجريد وسائل الدفع من شكلها المادي، مثل الشيكات والحوالات، وتعويضها بالتبادل الإلكتروني للبيانات عبر أنظمة معلوماتية مخصصة، مما يسمح بمعالجة العمليات دون الحاجة إلى تداولها بشكل فعلي.

وقد شهد النظام انطلاقه الفعلي بتاريخ 15 ماي 2006، حيث قام مركز المقاصة المصرفية المسبقة، بالتعاون مع خبرات فنية أجنبية، بإنشاء قواعد إنتاج على مستوى مواقع الربط الخاصة بالمشاركين، والذين يضمون 20 بنكاً، إضافة إلى الخزينة العمومية وبنك الجزائر.

وقد بدأ تطبيقه بمقاصة الشيكات في نفس التاريخ، ثم تلتها عمليات التحويل في جويلية 2006، فالمعاملات المرتبطة بالنقد الآلي في أكتوبر 2006، ثم الأوراق التجارية في جانفي 2007، وأخيراً عمليات الاقتطاع في أبريل 2007.

ويُعد هذا النظام نظاماً آلياً بالكامل، يعتمد على تبادل المعاملات الإلكترونية غير المادية، ويتميز بدرجة عالية من الأمان، حيث يوفر حماية مستمرة من خلال تحديد حدود قصوى للأرصدة المدينة متعددة الأطراف، مع مراقبة دائمة وإرسال تنبيهات عند الاقتراب من هذه الحدود، كما يتم تأمينه ضد مخاطر الغش عبر اعتماد بروتوكولات تشفير وتوقيع إلكتروني، إلى

¹ Comité de normalisation normes interbancaires de gestion automatisée des instruments de paiement. Banque d'Algérie, janvier 2005, page 29.

² التقرير السنوي لبنك الجزائر التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر 2015 نوفمبر 2016 ص 111.

جانب توفير الحماية من المخاطر التشغيلية من خلال وجود موقع احتياطي ساخن وآخر بارد بعيد جغرافيًا، بما يضمن استمرارية عمل النظام¹.

ب- المشاركون في نظام المقاصة الإلكترونية

يتكون نظام المقاصة الإلكترونية من مجموعة من الأطراف الفاعلة، وهي:

- بنك الجزائر باعتباره المشرف والمنظم للنظام؛
- البنوك التجارية (حوالي 20 بنكًا) كمشاركين رئيسيين في العمليات؛
- الخزينة العمومية؛
- بريد الجزائر؛
- المؤسسات المالية المرتبطة بالنظام .

ويتم ربط جميع هذه الأطراف عبر شبكة إلكترونية مؤمنة تسمح بتبادل المعاملات بشكل فوري ومنظم.

ج- أهداف نظام المقاصة الإلكترونية

يهدف نظام المقاصة الإلكترونية إلى تحقيق مجموعة من الأهداف الأساسية، أهمها²:

ضمان تنفيذ عمليات الدفع بين البنوك بطريقة آمنة وفعالة؛

2 دحية رباب، أثر تطور التكنولوجيا على أنظمة وسائل الدفع مع الإشارة إلى حالة الجزائر: دراسة تحليلية، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 3، 2019-2020 ص140.

1Dominique Rambure, Les systèmes de paiement, Economica, Paris, 2005.p65

- تسهيل وتسريع تسوية العمليات المالية؛
- تقليص آجال تحصيل المدفوعات مقارنة بالنظام التقليدي؛
- تقليل التكاليف المرتبطة بمعالجة وسائل الدفع؛
- تقليص المخاطر المالية والتشغيلية، خاصة المخاطر النظامية؛
- تحسين كفاءة عمل النظام البنكي؛
- تمكين البنك المركزي من مراقبة الكتلة النقدية والتحكم فيها؛
- توحيد إجراءات التسوية بين مختلف المتعاملين.

ثالثا: شركة النقد الآلي والعلاقات التلقائية بين البنوك SATIM

أ-تعريف شركة SATIM:

تأسست شركة النقد الآلي والعلاقات التلقائية بين البنوك «SATIM» سنة 1995 بمبادرة من تجمع بنكي ضم كلاً من CNEP، CPA، BNA، BEA، BDL، BADR، ALBARAKA و CNMA. وتضم الشركة حالياً ضمن شبكتها 19 عضواً، من بينهم 18 بنكاً تتوزع بين 7 بنوك عمومية و 11 بنوك خاصة، إضافة إلى مؤسسة بريد الجزائر. وتتمثل مهامها الأساسية في تحديث التقنيات البنكية، تطوير المعالجة النقدية بين البنوك، عصنة وسائل الدفع، وتحسين تسيير العمليات المالية البينية¹.

وتتولى شركة «SATIM» إدماج الموزعات الآلية للنقود (DAB) داخل البنوك والإشراف عليها، كما تتكفل بصناعة البطاقات البنكية الخاصة بالسحب وفق المعايير الدولية المعمول بها،

¹ من موقع <https://www.satim.dz/index.php/ar/satim-ar/2021-04-21-13-08-37> تم الإطلاع عليه في

إضافة إلى طباعة الأرقام السرية. ويتم ذلك بموجب عقد يبرم بين البنك وشركة «SATIM» يحدد التزامات الطرفين، خاصة ما يتعلق بآجال وإجراءات التسليم. كما تشرف الشركة على ربط الموزعات الآلية بمصالحها عبر شبكة الاتصال «PAC-DZ25-X»، التي تسمح بإنجاز عمليات السحب سواء كانت داخلية أو محولة، فضلاً عن ارتباطها ببيئة المقاصة الخاصة بتصفية الحسابات بين البنوك.

وتشرف «SATIM» كذلك على مركز المعالجة النقدية ما بين البنوك، الذي يتولى ربط الموزعات الآلية بمقدمي الخدمات، بالإضافة إلى مركز خاص بالاعتراض على البطاقات الضائعة أو المزورة. فعند إجراء عملية سحب، يتم إرسال طلب ترخيص إلى مركز الترخيص على مستوى الوكالة، والذي يتولى قبول أو رفض العملية، مع مراقبة السقف الأسبوعي المسموح به لكل زبون والتحقق من صحة الرقم السري. كما أن عمليات السحب المنجزة بواسطة البطاقة تعتبر نهائية وغير قابلة للإلغاء. وعند منتصف الليل، يقوم المركز بمعالجة جميع العمليات المنجزة خلال اليوم، وتنظيمها حسب كل بنك مشارك في الشبكة، ثم تسجيلها لدى مختلف البنوك، ليتم بعد ذلك إجراء عملية المقاصة عبر مركز الصكوك البريدية الذي يحتفظ بحسابات البنوك¹.

ب-الأعضاء المشاركون في شركة SATIM:

1-البنوك العمومية:

- البنك الوطني الجزائري (BNA)
- البنك الخارجي الجزائري (BEA)
- القرض الشعبي الجزائري (CPA)

¹ ميادة بلعاش، حياة بن إسماعين، مشروع الصيرفة الإلكترونية في الجزائر، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد 16، جامعة محمد خيضر بسكرة، ديسمبر، 2014، ص 81

- بنك الفلاحة والتنمية الريفية (BADR)
- بنك التنمية المحلية (BDL)
- الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط بنك (CNEP)
- بريد الجزائر (Algérie Poste)

2-البنوك الخاصة:

- بنك البركة الجزائر (Al Baraka Bank Algeria)
- (Société Générale Algérie)
- (BNP Paribas El Djazair)
- بنك الإسكان الجزائر (Housing Bank Algeria)
- بنك الخليج الجزائر (AGB)
- (Natixis Algérie)
- (Fransabank El Djazair)
- (HSBC Algeria)
- المؤسسة العربية المصرفية (ABC Bank)
- البنك العربي الجزائر (Arab Bank Algeria)
- بنك السلام الجزائر (Al Salam Bank Algeria)

3-المؤسسات الأخرى المشاركة:

- CNMA الصندوق الوطني للتعاقد الفلاحي¹.

ج-أهداف شركة SATIM :

تتمثل أهم أهداف ومهام SATIM في ما يلي:

- تطوير وتشجيع استعمال وسائل الدفع الإلكتروني في الجزائر.
- ضمان الربط والتشغيل البيني بين مختلف البنوك والمؤسسات المالية.
- تحديث وعصرنة النظام البنكي وتطوير الخدمات النقدية الإلكترونية.
- إدارة وتشغيل شبكة أجهزة الصراف الآلي (DAB/GAB) وأجهزة الدفع الإلكتروني (TPE).
- إصدار وتخصيص بطاقات الدفع والسحب البنكية وفق المعايير الدولية.
- تأمين المعاملات الإلكترونية ومراقبة عمليات الدفع ومكافحة الاحتيال.
- تسريع المعاملات البنكية وتقليل تداول النقد الورقي.
- دعم التجارة الإلكترونية والدفع عبر الإنترنت في الجزائر.
- تطوير البنية التحتية الوطنية للدفع الإلكتروني وربطها بالمعايير الدولية.
- مساعدة البنوك في تطوير منتجات وخدمات الدفع الإلكتروني الحديثة¹.

¹ من موقع <https://www.satim.dz/index.php/ar/alnshat-alnqdy/rmi> تم الإطلاع عليه بتاريخ

2026/05/05 على الساعة 22:35

المطلب الثاني: أدوات تنفيذ الدفع الإلكتروني

يعتمد نظام الدفع الإلكتروني في تجسيده العملي على مجموعة من الأدوات والوسائط التقنية التي تُمكن المستخدمين من تنفيذ معاملاتهم المالية بطريقة سريعة وآمنة. وتُعد هذه الأدوات حلقة الوصل بين مختلف أطراف عملية الدفع، حيث تساهم في تسهيل الوصول إلى الخدمات المالية وتوسيع نطاق استخدام وسائل الدفع الإلكتروني. ومن أبرز هذه الأدوات أجهزة الصراف الآلي (الفرع الأول) ، وأجهزة لدفع الإلكتروني (الفرع الثاني)، وتطبيقات الهاتف (الفرع الثالث) التي أصبحت تحتل مكانة متزايدة في مجال المدفوعات الرقمية.

الفرع الأول: الصراف الآلي² (ATM)

يُعدّ الصراف الآلي (ATM) جهازًا إلكترونيًا يعمل بصورة آلية، يهدف إلى تقديم مجموعة متنوعة من الخدمات المصرفية للزبائن على مدار الأسبوع وطيلة أربع وعشرين ساعة يوميًا، دون الحاجة إلى التواجد داخل الفروع البنكية أو التقيد بأوقات العمل الرسمية. ويتم ذلك من خلال استعمال العميل لبطاقة بنكية ممغنطة أو مزودة بشريحة إلكترونية تتضمن معلوماته الشخصية ورقم حسابه، بالإضافة إلى رقم سري خاص يحدده ويعرفه حامل البطاقة فقط، بما يضمن مستوى مناسبًا من الأمان والحماية أثناء إجراء العمليات المصرفية. ويُعد الصراف الآلي أحد أهم التطبيقات العملية للخدمات المصرفية الإلكترونية، إذ أسهم في تسهيل وصول العملاء إلى الخدمات البنكية وتقليل الضغط على الوكالات البنكية وتحسين سرعة إنجاز المعاملات المالية. ومن بين أبرز الخدمات التي يوفرها الصراف الآلي: عمليات سحب وإيداع الأموال، وإنجاز التحويلات المالية بين الحسابات، والاستعلام عن الرصيد، وطلب دفاتر الشيكات، والحصول على كشوف الحسابات، وتسديد فواتير مختلف الخدمات مثل الكهرباء والماء والهاتف والإنترنت،

¹ من موقع <https://www.satim.dz/index.php/ar/satim-ar/2021-04-21-11-20-07> تم الإطلاع عليه بتاريخ

2026/06/24 على الساعة 11:26

² جلايلة عبد الجليل، دحو مجّد. مجلة الحقيقة للعلوم الاجتماعية والإنسانية، المجلد 24، العدد 4، السنة 2025، الصفحة 200.

بالإضافة إلى إمكانية تغيير الرقم السري للبطاقة، وشحن الرصيد الهاتفي، وطباعة الإيصالات الخاصة بالعمليات المنجزة، فضلاً عن تمكين العملاء من الوصول إلى حساباتهم وإدارة جزء من معاملاتهم المالية بصورة فورية وآمنة¹.

الفرع الثاني: جهاز الدفع الإلكتروني (TPE):

ظهرت بطاقات الشريط المغناطيسي لأول مرة سنة 1971، وهو العام الذي تزامن مع تطوير أول جهاز للدفع. ويُقصد بجهاز الدفع الإلكتروني كل جهاز مُخصص لإجراء عمليات الدفع بواسطة البطاقة البنكية، حيث يكون قادراً على قراءة البطاقة وتبادل الفواتير بين مختلف الأطراف، سواء حامل البطاقة أو التاجر، إضافة إلى تسجيل المعاملات والحصول على التفويض عند الحاجة، ثم إرسال جميع المعاملات إلى مركز التحصيل لاحقاً. كما ترتبط هذه الأجهزة بالخدمات المخصصة للبنك. وتُعرف كذلك بأنها أجهزة إلكترونية صغيرة الحجم ترتبط بالحساب البنكي للتاجر عبر شبكة إلكترونية، ويتم استخدامها بواسطة البطاقة البنكية الخاصة بالعميل. إذ يقوم هذا الأخير بإدخال بطاقته البنكية في جهاز ال TPE وتحديد مبلغ العملية، ثم إدخال الرقم السري قصد المصادقة على العملية، ليتم بعد ذلك قيدها محاسبياً لكلٍ من البائع والمشتري مقابل الحصول على خدمات أو منتجات يستفيد منها الزبون².

¹ نفس المرجع، الصفحة 200.

² فتيحة بوزيان، هناء سلماني. إشكالية تطوير أنظمة الدفع الإلكتروني في الجزائر كمدخل للتجارة الإلكترونية. مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبة، المجلد 9، العدد 1، جامعة خميس مليانة، الجزائر. 2024، صفحة 27.

الفرع الثالث: تطبيقات الدفع الإلكتروني:

توجد العديد من تطبيقات الدفع الإلكتروني عبر الهاتف النقال في العالم، والتي تتيح خدمة تحويل الأموال عبر الهاتف النقال بين المتعاملين، ويعود ذلك إلى تزايد عدد المشتركين في خدمة الهاتف النقال عبر العالم، إضافةً إلى انتشار تطبيقات الدفع المختلفة، ومن أبرز هذه التطبيقات ما يلي:

- خدمة MMTS:

تتيح هذه الخدمة للمستخدمين إيداع الأموال في حساب مخزن على هواتفهم النقالة، يُعرف باسم M-Wallet، والمخصص لتحويل الأموال عبر الهاتف النقال إلى مستخدمين آخرين، وتحويل المدفوعات مقابل البضائع والخدمات من السلع عبر هواتفهم النقالة. كما تسمح بسحب الودائع مقابل الأموال المادية، وتعبئة بطاقات السفر غير النقدية لوسائل النقل العام، بالإضافة إلى تمكين المستخدمين من إرسال الأموال وسحبها باستخدام الخدمات الإلكترونية. وفي مثل هذه الخدمات يتم إجراء المعاملات المالية إلكترونياً، وتمتاز خدمة MMTS بمستوى عالٍ من الأمان، والمرونة، والسرعة، وإمكانية النقل مقارنةً بالأنظمة المصرفية التقليدية.¹

-تطبيق Orange Money :

تُعد خدمة تحويل الأموال عبر الهاتف النقال، ويتم تشغيلها في عشر دول هي: السنغال، كينيا، بوركينا فاسو، كوت ديفوار، غينيا، مالي، مدغشقر، المغرب، النيجر، وتنزانيا، حيث يستخدمها حوالي 14% من مستخدمي الهاتف النقال في هذه البلدان .

¹ بوسهوه نذير و ملوح مُجد، مجلة دفاتر اقتصادية، الدفع الإلكتروني عبر الهاتف النقال ودوره في الحد من أزمة السيولة النقدية بالجزائر ، المجلد 13، العدد 1، السنة 2022، الصفحة 8.

-Alipay:

يُعتبر منصة للدفع عبر الإنترنت أنشئت في عام 2004 بواسطة Alibaba Group ، وتهدف إلى تسهيل التجارة الإلكترونية للأفراد والتحويل الرقمي السريع، من خلال تأمين كل معاملة باستخدام تقنية متقدمة، كما أن خيارات الدفع المتاحة عبر الاتصال مثل مسح رمز الاستجابة السريعة.

-Batavia:

تتمثل في منصة لتمويل التجارة المالية مبنية على منصة IBM Blockchain Platform ، وقد تم تطويرها بشكل تعاوني من قبل اتحاد Consortium ، الذي يضم عدة بنوك هي UBS ، و BMO ، و Caixas Bank ، و Ernst Group ، و Commerz Bank ، إلى جانب شركة IBM ، وذلك بهدف إنشاء شبكات رقمية متعددة الأطراف وعابرة للحدود¹.

المبحث الثاني: ماهية وسائل الدفع الإلكتروني

في ظل التطور التكنولوجي المتسارع والتحول نحو الاقتصاد الرقمي، أصبحت وسائل الدفع الإلكتروني من أهم الأدوات التي يعتمد عليها الأفراد والمؤسسات في إتمام معاملاتهم المالية بطريقة سريعة وآمنة. فقد ساهمت هذه الوسائل في تسهيل عمليات الدفع وتقليل الاعتماد على النقود التقليدية، كما عززت من كفاءة الأنظمة المالية ومرونتها في مواجهة التحديات الحديثة.

وعليه، سيتم إبراز أهمية وسائل الدفع الإلكتروني من خلال التطرق الى كل من (المطلب الأول) مفهوم وسائل الدفع الإلكتروني و (المطلب الثاني) أنواع وسائل الدفع الإلكتروني.

¹ بوسهوه نذير و ملوح محمد، منفس المرجع، ص9.

المطلب الأول: مفهوم وسائل الدفع الإلكتروني

تعد وسائل الدفع الإلكتروني أحد أبرز مخرجات التطور التكنولوجي في المجال المالي والمصرفي، حيث أضحت تمثل بديلاً حديثاً وفعالاً لوسائل الدفع التقليدية، وذلك بفضل ما توفره من سرعة في الأداء، ودقة في التنفيذ، وتقليل للمخاطر المرتبطة بالتعامل النقدي. كما ساهم انتشار استخدام هذه الوسائل في تعزيز الثقة في المعاملات الإلكترونية، وتوسيع نطاق التجارة الإلكترونية على المستويين الوطني والدولي¹.

ونرى من خلال هذا المطلب (الفرع الأول) تعريف وسائل الدفع الإلكتروني و (الفرع الثاني) أنواع وسائل الدفع الإلكتروني

الفرع الأول: تعريف وسائل الدفع الإلكترونية

تفيد عبارة الدفع في معناها القانوني إطفاء الدين أو تسويته، وتعد وسيلة تشمل مختلف الأدوات التي تمكن الشخص من تحويل أمواله، بصرف النظر عن طبيعة السند أو التقنية المستعملة. ووفقاً لما ورد في المادة 112 من القانون 10/90 المتعلق بالنقد والقرض (الملغى)²، فإنه: «يمكن اعتبار وسيلة دفع أداة دفع تسمح لأي كان بتحويل الأموال مهما كانت الركيزة أو الإجراء التقني المستعمل». كما نصّت المادة 69 من الأمر 11/03 المتعلق بالنقد والقرض³، المعدل والمتمم، على أنه: «تعتبر وسائل الدفع كل الأدوات التي تمكن كل شخص من تحويل أموال مهم يكن السند أو الأسلوب التقني المستعمل».

¹ دقيوق محمد البامير كزياء، آليات القانونية للدفع الإلكتروني في القانون الجزائري، مذكرة نهاية الدراسة لنيل شهادة الماستر، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، 2023، ص 08.

² الأمر رقم 10/90 المؤرخ في 23 رمضان 1410 هـ الموافق لـ 16 أبريل 1990م، المتعلق بالنقد والقرض المعدل والمتمم ج ر ج ج عدد بتاريخ 18 أبريل 1990.

³ الأمر رقم 11/03 المؤرخ في 27 جمادى الثانية 1424 هـ الموافق لـ 26 أوت 2003م، المتعلق بالنقد والقرض المعدل والمتمم، ج ر ج ج، عدد 52 بتاريخ 27 أوت 2003.

كما عرفها البعض بأنها الوسيلة التي يتم من خلالها نقل المعلومات المرتبطة بحسابات الأطراف المعنية في الصفقات التجارية الإلكترونية¹، كما تُعد أيضًا الوسائل التي تُمكن من إجراء عمليات الدفع المباشر عن بُعد عبر الشبكات العمومية للاتصالات. ويمكن تعريفها كذلك بأنها مجموع الأدوات والتحويلات الإلكترونية التي تصدرها البنوك والمؤسسات المالية بهدف تسهيل تبادل السلع والخدمات مع ضمان عنصر الأمان. كما عرّفها Bonneau Thierry بأنها جميع الأدوات، مهما كانت الدعائم أو الأساليب التقنية المعتمدة، التي تتيح للأشخاص تحويل أموالهم². ويمكن كذلك اعتبارها مجموعة من الأدوات والتحويلات الإلكترونية التي تصدرها البنوك والمؤسسات باعتبارها وسائل دفع، وتتمثل أساسًا في البطاقات البنكية، والنقود الإلكترونية، والشيكات البنكية الإلكترونية³، وذلك سواء كانت الدعامة المستعملة ورقية كالشيك والسند لأمر والسفتجة، أو قيدية كالتحويل أو الكترونية كالبطاقات البنكية»

الفرع الثاني: خصائص وسائل الدفع الإلكتروني:

سيتم التطرق ضمن هذا الفرع إلى خصائص نظام الدفع الإلكتروني على النحو الآتي:

أولاً: الطابع الدولي لوسائل الدفع الإلكتروني

تتميّز وسائل الدفع الإلكتروني بطابعها الدولي، إذ تُعد وسيلة مقبولة وقابلة للاستعمال عبر مختلف دول العالم، مما يتيح استخدامها في تسوية المعاملات الإلكترونية التي تتم عبر الفضاء الرقمي بين أطراف متواجدين في دول متعددة. كما تمنح هذه الخاصية لمستخدميها قدرًا كبيرًا من

¹ حوالف عبد الصمد ، النظام القانوني لوسائل الدفع الإلكتروني في الجزائر دراسة مقارنة ، دار الجامعة الجديدة ، الاسكندرية ، 2016 ، ص30

² بودلال علي ، اعتماد وسائل الدفع الالكترونية كألية للتقليل من الكتلة النقدية غير الرسمية المتداولة في الاقتصاد الجزائري ، مجلة المنتدى للدراسات و الأبحاث الاقتصادية ، العدد الرابع ، 2018.

³ حوالف عبد الصمد ، النظام القانوني لوسائل الدفع الإلكتروني في الجزائر دراسة مقارنة ، دار الجامعة الجديدة ، الاسكندرية ، 2016 ، ص65

المرونة، سواء من حيث الحصول على السيولة النقدية أو اقتناء السلع والخدمات من مصادر متنوعة، وذلك في أي وقت ومن أي مكان، وبمختلف العملات¹.

ثانيًا: إتمام المعاملات عن بُعد

تُستخدم وسائل الدفع الإلكتروني في تسوية المعاملات المالية عن بُعد، حيث تتم مختلف العمليات عبر فضاء إلكتروني مفتوح يعتمد على تبادل المعطيات والمعلومات من خلال وسائل الاتصال الحديثة. ويتم إصدار أوامر الدفع وتنفيذها بناءً على بيانات إلكترونية تتيح الاتصال المباشر بين أطراف العلاقة التعاقدية، وهو ما يجعل من شبكة الإنترنت عنصرًا أساسيًا في هذا المجال، باعتبارها الوسيط الذي يُمكن من إبرام وتنفيذ المعاملات بين أطراف متباعدة مكانيًا بكفاءة وسرعة².

ثالثًا: الاعتماد على النقود الإلكترونية

تقوم وسائل الدفع الإلكتروني على استخدام النقود الإلكترونية، والتي تُعد وحدات نقدية ذات طبيعة غير مادية، يتم تخزينها ومعالجتها بوسائط إلكترونية. فقد تكون هذه القيمة النقدية مخزنة في بطاقات مزودة بذاكرة رقمية، أو ضمن الأنظمة المعلوماتية التابعة للمؤسسات المالية التي تتولى إدارة عمليات الدفع والتبادل. ويتم الوفاء بهذه النقود بصفة إلكترونية، دون الحاجة إلى تداول نقدي فعلي، وهو ما يعكس الطابع الرقمي لهذه الوسائل³.

1

² نعيمة مولفوعة إحلل وسائل الدفع المصرفية التقليدية بالإلكترونية مجلة البحوث في الحقوق والعلوم السياسية 2017 مركز تيارت ص 488

³ وهيبعة عبد الرحيم، إحلل وسائل الدفع المصرفية التقليدية بالإلكترونية، دراسة حالة الجزائر، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماجستير أكاديمي فرع نقود ومالية، جامعة الجزائر 2005/2006 ص 26

رابعاً: الطبيعة التعاقدية المركبة لعلاقة أطراف الدفع الإلكتروني

تتميّز وسائل الدفع الإلكتروني، خاصة بطاقات الدفع، بقيامها على علاقات تعاقدية متعددة ومستقلة بين أطرافها، حيث يوجد عقد يربط بين مُصدر البطاقة والتاجر، وآخر بين مُصدر البطاقة وحاملها، وثالث بين حامل البطاقة والتاجر. وتُشكل هذه العلاقات إطاراً قانونياً ثلاثي الأطراف يُنظّم عملية الدفع الإلكتروني. وبخلاف وسائل الدفع التقليدية، كالدفع بواسطة الشيك أو التحويل المصرفي، التي لا تستند إلى مثل هذا التعدد في العلاقات التعاقدية، فإن البنك فيها يقتصر دوره على كونه وكيلاً عن المدين في تنفيذ عملية الوفاء. أما في نظام بطاقات الدفع الإلكتروني، فإن العلاقة تهدف إلى قيام مُصدر البطاقة بالوفاء مباشرة للتاجر بقيمة المعاملة التي أبرمها حامل البطاقة، وهو ما يمنح هذه الوسيلة طابعاً قانونياً مميزاً، ويجعلها تختلف عن غيرها من وسائل الدفع التقليدية من حيث الطبيعة والتنظيم¹.

خامساً: ضرورة توافر بنية تقنية وأجهزة متخصصة

تتطلب عملية الدفع الإلكتروني توافر بنية تقنية متطورة وأجهزة خاصة تتولى تنفيذ العمليات المالية عن بُعد، بما يضمن تسهيل التعامل بين الأطراف المختلفة وتعزيز الثقة والأمان في المعاملات. ويقوم هذا النظام على وجود منظومة مصرفية مؤهلة تعتمد على وسائل الاتصال الحديثة، خاصة اللاسلكية منها، حيث يتم إصدار أوامر الدفع وفق معطيات إلكترونية تتيح الاتصال المباشر بين أطراف العلاقة التعاقدية.

ويتم الدفع الإلكتروني عبر نوعين من الشبكات، تتمثل الأولى في شبكة خاصة يقتصر استخدامها على أطراف محددين تربطهم علاقات تعاقدية وتجارية مسبقة، أما الثانية فهي شبكة عامة، تتيح إجراء المعاملات بين عدد كبير من الأفراد دون اشتراط وجود علاقة سابقة بينهم.

¹ حوالف عبد الصمد، النظام القانوني لوسائل التفاعل الإلكتروني في الجزائر، دراسة مقارنة، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2016. ص 76

كما يتم تنفيذ الدفع الإلكتروني وفق أسلوبين رئيسيين، يتمثل الأول في استخدام البطاقات البنكية التقليدية، حيث لا تكون الأموال مخصصة مسبقاً لهذا الغرض، بل يمكن التصرف فيها بوسائل أخرى، كالكاش أو التحويل المصرفي. أما الأسلوب الثاني فيتمثل في استخدام نقود إلكترونية مخصصة مسبقاً لعمليات الدفع، بحيث لا يتم إتمام المعاملة إلا بعد خصم قيمتها من هذا الرصيد، وهو ما يعني أن عملية الدفع تتم بناءً على قيمة مدفوعة سلفاً¹.

الفرع الثالث: مزايا وعيوب وسائل الدفع الإلكترونية

لوسائل الدفع الإلكترونية مجموعة من المزايا والعيوب سواءاً بالنسبة لحاملها أو لمصدرها أو بالنسبة للتاجر الذي يقبل التعامل بها وتتمثل هذه العيوب والمزايا في:

أولاً: مزايا وسائل الدفع الإلكتروني:

أ- بالنسبة لحاملها: حيث تتميز باليسر وسهولة الاستخدام إضافة إلى الأمان وتفادي الضياع أو السرقة وكذلك توفير العديد من الفرص للحصول على الائتمان المجاني لفترات محدود وإتمام الصفقات فوراً بمجرد ذكر رقم البطاقة.

ب- بالنسبة للتاجر: تعتبر أقوى ضمان لحقوق البائع وتساهم في زيادة المبيعات ونقل عبئ متابعة ديون الزبائن إلى عاتق البنك والشركات المصدرة.

ج- بالنسبة للمصدر: تعزيز الأرباح من خلال رسومات والفوائد والغرامات².

¹ كاملة بوعكة، النظام القانوني لوسائل الدفع الإلكترونية في الجزائر، مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية، مجلد 07، العدد 01، جامعة محمد بوضياف، مسيلة، 2022 ص10

² سالم مجدي عادل، وسائل الدفع الإلكتروني وأثرها على تحسين نوعية الخدمة ورفع أداء المؤسسات المالية، مؤسسة بريد الجزائر نموذجاً، مجلة شعاع للدراسات الاقتصادية، المجلد 09 العدد 01، جامعة تيسمسيلت، الجزائر، 2025 ص220

بالإضافة إلى هذه المزايا بالنسبة لهذه الأطراف المتعاملة توفر العديد من الإيجابيات الأخرى وهي تكلفة تداولها الزائدة لأن تداولها عبر الانترنت يكلف أرخص بكثير من استخدام الأنظمة المصرفية التقليدية .

كما يمكن تحويلها من أي مكان في العالم إلى آخر و ذلك لإعتمادها على الانترنت و على الشبكات التي لا تعترف بالحدود الجغرافية و السياسية

ثانيا : عيوب وسائل الدفع الإلكترونية :

حيث تتمثل عيوبها في :

أ- بالنسبة لحاملها: تؤدي إلى زيادة الإقتراض و الإنفاق مما يتجاوز القدرة المالية و بالتالي عدم القدرة على سداد قيمة البطاقة في وقتها و بالتالي وضع إسمه في القائمة السوداء.

ب- بالنسبة للتاجر: إن مجرد حدوث بعض المخلفات من جانبه و عدم إلتزامه بالشروط يجعل البنك يضطر إلى إلغاء التعامل معه و يضع إسمه في القائمة السوداء و هو ما يعني تكبد التاجر صعوبات جمة في نشاطه التجاري.

ج- بالنسبة لمصدرها: من أهم المخاطر التي يواجهها مصدرها هو مدى سداد حاملي البطاقات لديون المستحقة عليهم و كذلك تحمل البنك المصدر لنفقات ضياعها¹.

المطلب الثاني: أنواع وسائل الدفع الالكترونية

تتعدد وسائل الدفع الإلكتروني وتنوع تبعاً للتطور التكنولوجي الذي شهده القطاع المالي والمصرفي، حيث ظهرت وسائل حديثة مكّنت الأفراد والمؤسسات من إجراء معاملاتهم المالية

¹ سالم مجدي عادل, وسائل الدفع الإلكتروني وأثرها على تحسين نوعية الخدمة ورفع أداء المؤسسات المالية, مؤسسة بريد الجزائر نموذجاً, مجلة شعاع للدراسات الاقتصادية, المجلد 09 العدد 01, جامعة تيسمسيلت, الجزائر, 2025 ص221

بصورة أسرع وأكثر كفاءة مقارنة بوسائل الدفع التقليدية. وقد ساهم هذا التنوع في توسيع نطاق استخدام الدفع الإلكتروني وتلبية مختلف احتياجات المتعاملين، سواء تعلق الأمر بالمدفوعات اليومية أو المعاملات التجارية والمالية. وعليه، سيتم التطرق إلى أهم أنواع وسائل الدفع الإلكتروني، والمتمثلة في النقود والمحافظ الإلكترونية (الفرع الأول)، والأوراق التجارية الإلكترونية (الفرع الثاني)، وبطاقات الدفع الإلكتروني بتصنيفها (الفرع الثالث).

الفرع الأول : النقود و المحافظ الالكترونية:

سيتم التطرق في هذا الفرع إلى العناصر التالية على النحو الآتي :

أولا : النقود الالكترونية: نتطرق من خلالها الى :

أ-التعريف الفقهي القانوني:

لقد تعددت اجتهادات وتضاربت الآراء حول تعريف النقود الإلكترونية وذلك لاختلاف الزاوية التي ينظر من خلالها كل واحد لهذا النوع الجديد من النقود حيث أتت أهم التعاريف بالتالي:

تُعرّف النقود الإلكترونية بأنها وحدات رقمية يتم تحويلها وفق آليات محددة من حساب شخص إلى حساب آخر، حيث تُخزّن هذه الوحدات إما في ذاكرة إلكترونية مدمجة ضمن بطاقة يحملها المستهلك ويستعملها في عمليات الوفاء، أو في ذاكرة الحاسوب الشخصي ليتم استخدامها في إجراء المعاملات المالية¹.

¹ شريف محمد غنام، محفظة النقود الإلكترونية دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2007، ص8.

كما عُرِّفت بأنها منظومة من البروتوكولات والتوقيعات الرقمية التي تمكّن الرسائل الإلكترونية من أن تحل عملياً محل تبادل العملات التقليدية في المعاملات المالية¹.

ويذهب اتجاه آخر إلى تعريفها على أنها قيمة نقدية مخزنة إلكترونياً، يتم دفعها مقدماً، ولا تكون مرتبطة بحساب بنكي، وتحظى بقبول واسع من جهات غير الجهة المصدرة لها، وتُستخدم كوسيلة للدفع لتحقيق أغراض متعددة².

وعُرِّفت كذلك بأنها نقود غير مادية تتخذ شكل وحدات إلكترونية تُخزّن في وسائط آمنة، كالأقراص الصلبة لأجهزة الحاسوب الخاصة بالمستخدم، ويعتمد عليها في إنجاز عمليات البيع والشراء والتحويل وغيرها من المعاملات المالية³.

كما يُنظر إليها على أنها مجموعة من أدوات الدفع المتنوعة الموجهة للمستهلك، والتي تُستخدم لتسوية الالتزامات المالية بوسائل إلكترونية بديلة عن الطرق التقليدية⁴.

وبوجه عام، يمكن القول إن النقود الإلكترونية أو الرقمية تمثل المقابل الإلكتروني للنقود التقليدية المتداولة، حيث تؤدي ذات الوظائف ولكن في بيئة رقمية⁵.

ب-التعريف التشريعي:

1. تعريف مؤتمر بازل لسنة 1998:

عرّف مؤتمر بازل النقود الإلكترونية بأنها قيمة مخزنة أو وسائل دفع مدفوعة مسبقاً تُستخدم لتنفيذ المدفوعات عبر أجهزة بيع مخصصة، أو من خلال تحويلها بين أدوات

¹ منير مُجد الجنبهي وممدوح مُجد الجنبهي، النقود الإلكترونية دار الفكر الجامعي، الإسكندرية 2005، ص10.

² زكرياء مسعودي، ما هية النقود الإلكترونية، المجلة الدولية للبحوث القانونية والسياسية، المجلد 02، العدد 03، 2018، صفحة 41.

³ نادر عبد العزيز شافي، المصارف والنقود الإلكترونية، المؤسسة الحديثة للكتاب، طرابلس، لبنان، 2007.

⁴ زكرياء مسعودي، ما هية النقود الإلكترونية، المجلة الدولية للبحوث القانونية والسياسية، المجلد 02، العدد 03، 2018، صفحة 41.

⁵ منير مُجد الجنبهي و ممدوح مُجد الجنبهي، المرجع السابق ص10

مختلفة أو عبر شبكات الحاسوب المفتوحة مثل الإنترنت.

ويلاحظ على هذا التعريف أنه لم يبيّن بشكل صريح الطابع الإلكتروني لعملية التخزين، كما أنه حصر وسائل التحويل في أجهزة الحاسوب دون الإشارة إلى غيرها من الوسائل الإلكترونية الأخرى¹.

2. تعريف البنك المركزي الأوروبي:

عرّف البنك المركزي الأوروبي النقود الإلكترونية بأنها قيمة نقدية مخزنة إلكترونياً على وسيلة تقنية، تُستعمل على نطاق واسع لإجراء مدفوعات لصالح أطراف غير الجهة المصدرة، دون اشتراط وجود حساب بنكي عند إتمام العملية، كما تُعد أداة دفع محمولة ومدفوعة مقدماً.

ويُعد هذا التعريف من أدق التعريفات وأقربها إلى الصواب، نظرًا لما يتسم به من دقة في توصيف هذا النوع المستحدث من النقود، إضافة إلى شموليته لمختلف صور النقود الإلكترونية².

3. تعريف القانون الفرنسي:

في فرنسا، صدر في يناير 2013 ما يُعرف بالتوجيه النقدي الإلكتروني (DME)، حيث نصّت المادة 1-115 من القانون رقم 100-2013 المتعلق بمواءمة التشريعات مع قانون الاتحاد الأوروبي في المجالين الاقتصادي والمالي، على تعريف النقود الإلكترونية بأنها: قيمة نقدية مخزنة في شكل إلكتروني، بما في ذلك الشكل المغناطيسي، تمثل حقًا أو

– Basel Committee, Risk management for electronic banking and electronic money 1 activities, March 1998. <https://www.bis.org/publ/bcbcs215.pdf>

Electronic money refers to stored value or prepaid payment mechanisms for executing " payment via point-of-sale terminals, direct transfers between two devices, or over a "computer network such as the Internet.

2- European Central Bank, 1998, Report on Electronic Money, Frankfurt August, p. 7.

مطالبة على الجهة المصدرة، وتُصدر مقابل استلام أموال بغرض تنفيذ عمليات دفع، ويقبلها أشخاص طبيعيون أو اعتباريون غير الجهة المصدرة¹.

بالرجوع إلى التشريع الجزائري، نجد أن الإطار القانوني يُستمد من قانون النقد والقرض رقم 03-11، لا سيما المادة 69 منه، والتي تنص على أن وسائل الدفع تُعدّ كل الأدوات التي تمكّن أي شخص من تحويل الأموال، بغض النظر عن السند أو الوسيلة المستعملة².

ومن خلال تحليل هذا النص، يتضح أنه يتسم بالعمومية والمرونة، بما يسمح بإدراج النقود الإلكترونية ضمن مفهوم وسائل الدفع، باعتبارها أداة حديثة تتيح لحاملها تحويل الأموال باستخدام الوسائط التكنولوجية المتطورة.

في ضوء ما سبق من تعريفات فقهية وتشريعية، يمكن القول إن النقود الإلكترونية لا تختلف من حيث الوظيفة عن النقود التقليدية، وإنما يكمن الاختلاف في وسيلة التخزين والتداول؛ فالنقود التقليدية تتميز بوجود مادي ملموس، في حين أن النقود الإلكترونية تفتقر إلى هذا الوجود المادي، إذ تتخذ شكل بيانات رقمية مخزنة ضمن وسائط إلكترونية تعتمد على إشارات وشحنات كهربائية³.

ثانياً: المحافظ الإلكترونية

تُعرّف المحفظة الإلكترونية (أو الرقمية) بأنها نظام قائم على أساس رقمي يُستخدم لإجراء المعاملات المالية والتجارية إلكترونياً، حيث تتيح للمستخدمين تنفيذ عمليات الشراء والدفع عبر

¹ زكريا مسعودي، المرجع السابق، ص 42.

² الأمر رقم 03-11 المتعلق بالنقد والقرض مؤرخ في 27 جمادى الثانية عام 1424 الموافق لـ 26 أوت 2003، الجريدة الرسمية مؤرخة في 27 أوت 2003 العدد 52 صفحة 10.

³ عطاء عبد العاطي السانبطي الإثبات في العقود الإلكترونية، دار النهضة العربية، القاهرة، 2012.

الحواسيب أو الهواتف الذكية أو غيرها من الأجهزة المتصلة بالإنترنت. وغالبًا ما يتم ربط هذه المحافظ بالحسابات البنكية للأفراد، بما يسمح بتوثيق العمليات المالية وتأمينها.

ولا تقتصر وظيفة المحفظة الإلكترونية على كونها وسيلة للدفع فحسب، بل تُعد كذلك أداة للتحقق من هوية المستخدم، نظرًا لاحتوائها على بياناته الشخصية وسجل معاملاته المالية. كما يمكن استخدامها في تحويل الأموال، ودفع الفواتير، والادخار، والتسوق الإلكتروني، وغيرها من الخدمات المالية الحديثة.

ويُلاحظ أيضًا أن المحفظة الإلكترونية قد تعمل عبر تطبيقات الهاتف المحمول، حيث يُعد رقم الهاتف في بعض الأنظمة بمثابة معرف للمحفظة. ومن حيث أنواعها، يمكن التمييز بين محافظ رقمية تعمل كتطبيقات على الأجهزة الذكية وتُحظى بانتشار واسع، ومحافظ أخرى توفر مستوى عالٍ من الأمان، غير أن استخدامها قد يكون أقل مرونة مقارنةً بغيرها¹.

الفرع الثاني: الأوراق التجارية

تُعد الأوراق التجارية الإلكترونية من أبرز مظاهر التحول الرقمي في مجال المعاملات المالية، حيث تمثل بديلًا حديثًا للأوراق التجارية التقليدية بما يضمن السرعة والدقة والأمان في التنفيذ. وتتمثل أهم صورها في الشيك الإلكتروني والسفتجة الإلكترونية، اللذين يساهمان في تسهيل عمليات الدفع وتبادل الالتزامات المالية عبر الوسائط الإلكترونية ضمن بيئة مصرفية متطورة.

¹ يسعد عبد الرحمن وآخرون. دور المحفظة الإلكترونية في تعزيز الشمول المالي، تجارب دولية. مجلة المنتدى للدراسات والأبحاث الاقتصادية، المجلد 05، العدد 01، الجزائر، 2021، الصفحة 405.

أولاً-الشيك الإلكتروني:

ويُعرّف الشيك الإلكتروني بأنه وثيقة رقمية تحتوي على مجموعة من البيانات الأساسية، من بينها رقم الشيك، واسم الساحب، ورقم حسابه واسم البنك، واسم المستفيد، وقيمة المبلغ المستحق، ونوع العملة المستخدمة، وتاريخ الاستحقاق، إضافة إلى التوقيع الإلكتروني للساحب. ويُصنّف الشيك الإلكتروني ضمن أهم وسائل الدفع الحديثة المعتمدة على الحواسيب، حيث يتم تداوله عبر البريد الإلكتروني إلى المستفيد بعد توقيعه إلكترونياً، ليقوم المستفيد بدوره بتوقيعه وإرساله مرة أخرى مرفقاً بإشعار إيداع إلكتروني في حسابه البنكي.

وتستند آلية عمل الشيك الإلكتروني إلى وجود وسيط يتولى تنفيذ عملية المقاصة، وغالباً ما يكون هذا الوسيط هو البنك الذي يحتفظ فيه المشتري بحساب جارٍ، مع ضرورة امتلاك البائع حساباً لدى البنك ذاته. كما يتم تحديد التوقعات الإلكترونية لكلٍّ من المشتري والبائع وتسجيلها في قاعدة بيانات الجهة المسؤولة عن المقاصة.

وبعد ذلك، يقوم المشتري باختيار المنتج المطلوب من البائع والاتفاق معه على السعر وآلية الدفع، ليتم تحرير شيك إلكتروني موقّع بالتوقيع الرقمي وإرساله إلى البائع عبر البريد الإلكتروني المؤمن. وعند استلامه، يقوم البائع بالتوقيع عليه إلكترونياً ثم يعيده إلى البنك (جهة المقاصة)، حيث تتم مراجعة الشيك والتحقق من صحته وسلامة الأرصدة والتوقعات. وفي حال استيفاء الشروط، يتم خصم المبلغ من حساب المشتري وإضافته إلى حساب البائع، مع إشعار الطرفين بإتمام العملية بنجاح¹.

ثانياً-السفتجة الإلكترونية:

تُعدّ السفتجة الإلكترونية من الأوراق التجارية الحديثة التي ظهرت نتيجة تطور وسائل الاتصال الإلكترونية، حيث تُحرّر وتُعالج وتُداول عبر وسائط رقمية بدل الدعامة الورقية التقليدية، سواء

¹ عامر "محمد بسام" أحمد مطر، الشيك الإلكتروني، دار الجنان للنشر والتوزيع، ط1، عمان، الأردن، 2013، ص47.

بشكل كلي أو جزئي. وهي، كغيرها من الأوراق التجارية، تتضمن أمراً صادراً من شخص يُسمى الساحب إلى شخص آخر يُعرف بالمسحوب عليه، يلتزم بموجبه بدفع مبلغ معين من النقود لفائدة شخص ثالث يُسمى المستفيد، وذلك بمجرد الاطلاع أو في تاريخ محدد.

ومن خلال هذا يتبين أن السفتجة الإلكترونية لا يشترط فيها أن تكون محررة على وسيط مادي، بل يمكن أن تتخذ شكلاً رقمياً يتوسط بين السند الورقي والسند الإلكتروني. وقد أكد ذلك كل من المادتين 05 و 06 من قانون الأونسيترال النموذجي بشأن التجارة الإلكترونية، حيث اعترف بحجية رسائل البيانات التي تُنشأ أو تُرسل أو تُستقبل أو تُخزن بوسائل إلكترونية أو ضوئية أو بوسائل مماثلة، مثل تبادل البيانات الإلكترونية أو البريد الإلكتروني أو التلكس أو النسخ البرقي.

وعلى الصعيد الوطني، اعترف المشرع الجزائري بالكتابة الإلكترونية في القانون المدني بموجب المادة 323 مكرر 1، كما أقر بحجية التوقيع الإلكتروني في المادة 327/2 منه. وقد تم تنظيم أحكام التوقيع والتصديق الإلكترونيين بموجب القانون رقم 04-15 المؤرخ في 01 فبراير 2015¹، المحدد للقواعد العامة المتعلقة بالتوقيع والتصديق الإلكترونيين، وهو ما يعزز إمكانية اعتماد السفتجة الإلكترونية كوسيلة وفاء إلكترونية².

كما أكد المشرع الجزائري هذا التوجه من خلال القانون رقم 02-05 المعدل والمتمم للقانون التجاري³، حيث نصّ في المادة 414 (الفقرة الثالثة) على إمكانية تقديم السندات بوسائل إلكترونية وفقاً للتشريع والتنظيم المعمول بهما. إضافة إلى ذلك، أشار القانون رقم 05-18 المؤرخ

¹ القانون رقم 15/04 المؤرخ في 11 ربيع الثاني عام 1936 الموافق ليوم 1 فبراير سنة 2015 يحدد القواعد العامة المتعلقة بالتوقيع والتصديق الإلكترونيين، ج. ر. ج. ج. العدد 06.

³ قانون رقم 02-05 مؤرخ في 6 فبراير سنة 2005، يعدل و يتمم الأمر رقم 59-75 المؤرخ في 26 سبتمبر سنة 1975 و المتضمن القانون التجاري.

في 10 ماي 2018 المتعلق بالتجارة الإلكترونية إلى تعريف وسائل الدفع الإلكترونية¹، حيث نصت المادة 6/5 على أنها كل وسيلة دفع مرخص بها قانوناً تمكّن صاحبها من إجراء عمليات الدفع عن قرب أو عن بعد عبر منظومة إلكترونية.

وبذلك، يتضح أن استخدام وسائل الدفع الإلكترونية، بما فيها السفتجة الإلكترونية، متاح لجميع الأشخاص متى كانت مرخصة قانوناً، وهو ما ينسجم مع متطلبات فئة التجار في البيئة الرقمية الحديثة.

الفرع الثالث: بطاقات الدفع الالكتروني

تُعد بطاقات الدفع الإلكتروني من أهم وسائل الدفع الحديثة التي ساهمت في تطوير المعاملات المالية وتسهيل عمليات الدفع والسحب الإلكتروني. وتتنوع هذه البطاقات سواء من حيث وظيفتها القانونية والمالية، كبطاقات الائتمان والخصم والسحب، أو من حيث التقنية المعتمدة فيها، كال بطاقات الذكية والممغنطة واللاتلامسية وغيرها من التقنيات الحديثة.

أولاً: التصنيف الوظيفي

1- بطاقات الائتمان credit card

تُعرّف البطاقة الائتمانية بأنها أداة مالية تمكّن حاملها من الحصول على تسهيلات ائتمانية، حيث يُسمح له باستخدامها في اقتناء السلع والخدمات على أن يتم سداد قيمتها في وقت لاحق. كما تتيح هذه البطاقة للمستهلك إمكانية عدم تسوية كامل المبلغ المستحق شهرياً، بل يمكنه

¹ قانون 05-18 مؤرخ في 24 شعبان عام 1439 الموافق 10 مايو 2018، المتعلق بالتجارة الإلكترونية، ج.ر.ج.ج، العدد 28.

ترحيل جزء من الدين إلى الفترات اللاحقة، على أن يُرتب ذلك التزاماً بدفع فوائد على الرصيد المتبقي¹.

كما تُعرّف البطاقة الائتمانية بأنها بطاقة تصدرها المؤسسات المصرفية ضمن حدود مالية محددة، وتُستخدم كوسيلة ضمان في المعاملات. وتمتاز هذه البطاقة بتوفير الوقت والجهد لحاملها، إضافةً إلى مساهمتها في زيادة إيرادات البنك المصدر من خلال الرسوم المفروضة على الخدمات أو الفوائد الناتجة عن التأخر في السداد. ولا يتم منح هذه البطاقات إلا بعد إجراء تقييم دقيق للوضع المالية للعميل، بهدف الحد من المخاطر المرتبطة بعدم السداد².

أ-البطاقات الائتمانية المتجددة

تنقسم البطاقات الائتمانية إلى بطاقات متجددة، وهي تلك التي تصدرها المصارف ضمن حدود مالية معينة، حيث يُمنح حاملها حرية الاختيار بين تسديد كامل قيمة الفاتورة خلال فترة الاستحقاق أو الاكتفاء بدفع جزء منها، مع ترحيل الرصيد المتبقي إلى فترات لاحقة. وفي هذه الحالة، يُعاد تجديد الائتمان الممنوح للعميل بصورة مستمرة في حدود السقف المحدد، وهو ما يبرر تسميتها بالبطاقات الائتمانية المتجددة³.

ب-البطاقات الائتمانية غير المتجددة

تُعرف البطاقات الائتمانية غير المتجددة، والتي تُسمى أيضاً ببطاقات الصرف الشهري أو بطاقات الوفاء المؤجل، بأنها تلك التي تفرض على حاملها تسديد كامل المبلغ المستحق خلال فترة

¹ زهير زواش، دور نظام الدفع الإلكتروني في تحسين المعاملات المصرفية مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص التمويل الدولي والمؤسسات المالية والنقدية، جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي، 2011 ص26.

² عامر فرج يوسف، عالمية التجارة الإلكترونية وعقودها، أساليب مكافحة الغش التجاري الإلكتروني، المكتب الجامعي الحديث، مصر، 2009، صفحة 102.

³ السائيس إيتسام، نبلي صفا، وسائل الدفع في التجارة الإلكترونية، مذكر لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي، حقوق وعلوم سياسية، قانون أعمال، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2019-2020. ص38.

قصيرة لا تتجاوز غالباً شهراً واحداً من تاريخ الاستخدام. وتُمنح هذه البطاقة في إطار حد ائتماني معين يُحدد مسبقاً في العقد، ويُسمى بخط الائتمان. ويكمن الفرق الجوهرى بينها وبين البطاقات المتجددة في عدم إمكانية ترحيل الرصيد أو تجديد القرض، إذ يلتزم العميل بتسديد كامل الفاتورة خلال أجل محدد، وغالباً ما يكون في حدود أيام قليلة من تاريخ استلامها، وإلا تعرّض لإجراءات قد تصل إلى إلغاء البطاقة وسحبها من طرف البنك المصدر¹.

2-البطاقة المدينة(Debit Card) :

والتي تُعرف أيضاً ببطاقة الخصم أو بطاقة الدفع الفوري، بأنها أداة دفع تصدرها البنوك أو شركات التمويل الدولية، وتعتمد في عملها على توفر أرصدة فعلية في حسابات العملاء الجارية. إذ تتيح هذه البطاقة لحاملها إجراء عمليات الدفع من خلال خصم المبالغ مباشرة من رصيده، بحيث يتناقض هذا الرصيد تدريجياً مع كل عملية استخدام، مما يمكنه من تسوية قيمة مشترياته بشكل فوري. وعلى خلاف البطاقات الائتمانية، لا تنطوي هذه البطاقات على منح ائتمان، حيث لا يتم تأجيل السداد، بل يُخصم المبلغ مباشرة من الحساب المصرفي، وبالتالي لا يمكن اعتبارها أداة وفاء ائتمانية، لكونها لا تمنح العميل أجلاً للسداد².

وبناءً على ذلك، تتميز بطاقات الخصم بعدم توفيرها لأي شكل من أشكال الائتمان، فضلاً عن دورها في توفير الوقت والجهد للعملاء، والمساهمة في زيادة إيرادات البنوك المصدرة لها. كما يُستخدم مصطلح بطاقة الخصم الفوري للدلالة على أن عملية الخصم تتم بشكل مباشر من حساب العميل، إما في نفس اللحظة أو خلال فترة قصيرة لا تتجاوز بضعة أيام، دون ترحيل المبلغ إلى فترات لاحقة، حيث يُسجّل القيد على حساب العميل فور ورود فاتورة العملية إلى

¹ السائس إيتسام، نبلي صفا، نفس المرجع، ص39.

² محمد حسين منصور، المسؤولية الإلكترونية، دار الجامعة الجديدة للنشر، إسكندرية، مصر، 2003، ص125.

وقد شهد استخدام هذه البطاقات نموًا ملحوظًا ضمن وسائل الدفع الإلكترونية، لا سيما في الاقتصادات المتقدمة، ويرجع هذا التوسع إلى عدة عوامل، من أبرزها تزايد تقبل العملاء والتجار لها، واعتماد البنوك على أساليب تسويقية مكثفة، إضافة إلى تكامل استخدامها بين أنظمة الصراف الآلي (ATM) ونقاط البيع (POS) ضمن بطاقة واحدة².

ومن المتوقع أن تزداد أهمية هذه البطاقات مستقبلاً، خاصة مع توجه بعض الجهات الحكومية في الدول المتقدمة إلى استخدامها في تقديم خدماتها، مثل صرف الرواتب والمعاشات عبر بطاقات الخصم، بما يتيح للمستفيدين سحب الأموال نقدًا من أجهزة الصراف الآلي أو استخدامها في عمليات الشراء والدفع المباشر.

وعلى الرغم من المزايا المتعددة التي توفرها هذه البطاقات، إلا أن استخدامها قد يواجه بعض التحديات، مثل الحاجة إلى إدخال البيانات أو التوقيع عند إجراء العمليات في المتاجر، وكذلك متطلبات التحقق والتصديق³.

3- بطاقة الصرف البنكي (Charge Card)

تختلف هذه البطاقة عن البطاقة الائتمانية في أن قيمة المبالغ المسحوبة يجب سدادها كاملة من قبل العميل خلال الشهر الذي تمت فيه عملية السحب⁴، أي إن فترة الائتمان لا تتجاوز شهرًا واحدًا. وتُعرف هذه البطاقة بعدة مسميات، منها: بطاقة الحساب، أو بطاقة الدفع الشهري، أو بطاقة الائتمان المتجددة، أو بطاقة الوفاء المؤجل. وتُعد مؤسسات مثل American Express وDiners Club من أبرز الجهات المصدرة لهذا النوع من

¹ بلعاش ميادة أثر الصيرفة الإلكترونية على السياسة النقدية دراسة مقارنة الجزائر فرنسا أطروحة دكتوراه تخصص اقتصاديات النقود والبنوك والأسواق المالية كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة محمد خيضر بسكرة 2014-2015 ص46.

² أحمد عبد الخالق السيد، التجارة الإلكترونية والعولمة، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، مصر 2008. ص164، 165.

³ بلعاش ميادة، المرجع السابق، ص47.

⁴ عبد المطلب عبد الحميد، إقتصاديات التجارة الإلكترونية، ط1، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2014، ص131.

البطاقات. ويُحدد للعميل حد أقصى للسحب، كما يفرض البنك عادة عمولة تقارب 4% على العمليات. وفي حال التأخر في السداد، يتحمل حامل البطاقة فوائد أو غرامات تأخير تُحدد مسبقاً، وقد يؤدي استمرار التأخير إلى سحب البطاقة وإلغاء عضويته، فضلاً عن إمكانية ملاحقته قضائياً.

4- بطاقة الشيكات (Card Guarantee Cheque)

أداة مصرفية تتضمن بيانات أساسية عن العميل، مثل اسمه وتوقيعه ورقم حسابه، إضافةً إلى تحديد سقف المبلغ المسموح بسحبه بموجبها. وعند رغبة العميل في استخدامها للسحب أو الشراء، يقوم بتقديمها للتاجر الذي يتولى تدوين رقمها على ظهر الشيك المراد صرفه، ثم يُقارن توقيع العميل على الشيك بتوقيعه المعتمد على البطاقة، مع التحقق من سريان صلاحيتها. وبموجب هذه الإجراءات، يضمن البنك دفع قيمة الشيك للمستفيد في حدود المبلغ المحدد بالبطاقة.

وعليه، فإن هذه البطاقة لا تُستخدم بديلاً عن الشيك، بل تُعد وسيلة مكمله له. ويعود سبب إصدار هذا النوع من البطاقات إلى تردد بعض التجار في قبول الشيكات، خشية عدم كفاية رصيد العميل لتغطية قيمة المشتريات، مما يدفع البنوك إلى دعم عملائها عبر توفير ضمانات تعزز الثقة في التعامل بالشيكات¹.

ثانياً: التصنيف التقني

1- البطاقة الذكية (Smart Card)

تُعد البطاقة الذكية من أحدث الابتكارات في مجال تكنولوجيا المعلومات التي تبنتها الصناعة

¹ سالم مجدي عادل وسائل الدفع الإلكتروني وأثرها على تحسين نوعية الخدمة وأرباح أداء المؤسسة المالية مؤسسة بريد الجزائر نموذجاً مجلة شعاع للدراسات الاقتصادية، المجلد التاسع، العدد واحد، جامعة تيمسليت، الجزائر، 2025 ص 217

المصرفية الإلكترونية، حيث تحتوي على شريحة إلكترونية مدمجة ضمن بطاقة بلاستيكية مماثلة لبطاقات الدفع التقليدية. وتقوم هذه الشريحة بتخزين البيانات الإلكترونية وبعض البرامج المحمية وفق أنظمة حماية متطورة، ما يجعل البطاقة الذكية نظامًا متكاملًا يعمل بالتفاعل مع أجهزة القراءة لتقديم مجموعة واسعة من التطبيقات.

وقد اتسع نطاق استخدام هذه البطاقات عالميًا ليشمل مجالات متعددة، من أبرزها:

- يمكن أن تؤدي دور عدة بطاقات كأن تكون بطاقة ائتمانية أو بطاقة دفع فوري¹.

- تحويلها إلى محفظة إلكترونية للنقود.

- استخدامها كبطاقة تعريف للهوية أو كتذكرة لوسائل النقل العام.

- توظيفها في تأمين التحويلات المالية عبر الشبكات الدولية للمعلومات.

ومن الأمثلة التطبيقية على ذلك بطاقة Mondex، التي ظهرت عام 1999 كمنتج تابع لمؤسسة Mastercard، وساهمت في تعزيز القبول بالتعاملات الإلكترونية عبر الإنترنت وفي الأسواق العالمية.

وفي السياق ذاته، تُعد البطاقة الذكية وسيلة تحكم فعّالة، إذ تتيح حفظ المعلومات الشخصية والمالية وإتاحتها لفئات محددة من المستخدمين، كما تمكن العملاء من إتمام عمليات الشراء ونقل البيانات اللازمة لإتمام المعاملات المختلفة بكفاءة وأمان².

2- البطاقة اللائيمية (Contactless Card)

يُقصد بالبطاقة اللائيمية أو بالدفع اللائيمسي ذلك النظام الحديث للدفع الإلكتروني الذي يسمح بتسديد المبالغ المالية الخاصة بالمقتنيات أو الخدمات بطريقة سريعة وآمنة، دون الحاجة إلى إدخال البطاقة في جهاز الدفع الإلكتروني أو إدخال الرقم السري بالنسبة للعمليات ذات المبالغ

¹ أحمد محمد غنيم التسويق والتجارة الإلكترونية المكتبة العصرية للنشر والتوزيع مصر 2011 صفحة 245

² أحمد محمد غنيم، نفس المرجع، ص 246.

الصغيرة. وتتم عملية الدفع بمجرد تقريب البطاقة من جهاز الدفع الإلكتروني (TPE) أو من الأجهزة والصرفات المزودة بخاصية "اللاتلامسي"، حيث يتم الاتصال بين البطاقة والجهاز عبر تقنية الاتصال قريب المدى (NFC)، فيتعرف الجهاز تلقائياً على بيانات البطاقة ويُجزر عملية الدفع فوراً خلال ثوانٍ معدودة.

وللاستفادة من هذه الخدمة، يجب أن تكون بطاقة الدفع مزودة برمز "اللاتلامسي"، كما ينبغي أن يكون التاجر مجهزاً بمنصة دفع إلكتروني تدعم هذه التقنية، ويمكن التعرف على المحلات والتجار الذين يوفر هذه الخدمة من خلال الرمز الخاص بالدفع اللاتلامسي المعروض على واجهات المحلات أو على أجهزة الدفع الإلكتروني نفسها. ويكفي أن يقوم حامل البطاقة بتقريب بطاقته من منصة الدفع، لتصدر إشارة صوتية أو ضوء أخضر يؤكد نجاح العملية، مع ضرورة الاحتفاظ بوصل الدفع كإثبات للعملية المنجزة.

ويخضع الدفع اللاتلامسي إلى حدود تنظيمية وأمنية تهدف إلى حماية المستخدم وضمان سلامة المعاملات المالية، حيث أنه في بنك القرض الشعبي الجزائري مثلاً يُسمح بإجراء ثلاث عمليات دفع لاتلامسية يومياً بمبلغ إجمالي يقدر بخمسين (50) دولاراً، إضافة إلى ثمانية عشر (18) عملية دفع شهرياً بمبلغ إجمالي يصل إلى مائتي (200) دولار، وعند تجاوز هذه الحدود يتعين على حامل البطاقة استعمال الطريقة التقليدية للدفع، من خلال إدخال البطاقة في جهاز الدفع الإلكتروني وإدخال الرقم السري الخاص بها. وتُعد هذه التقنية من أبرز تطبيقات التطور التكنولوجي في المجال المصرفي، لما توفره من سرعة في إنجاز المعاملات، وتخفيف للازدحام، وتعزيز لوسائل الدفع الإلكتروني الحديثة¹.

¹ بنك القرض الشعبي الجزائري خاصية اللاتلامسية تم الإطلاع عليه يوم 2026/04/19، على الساعة 13:55، <https://www.cpa-bank.dz/index.php/ar/%D9%85%D9%86%D8%AA%D8%AC%D8%A7%D8%AA%D9%86%D8%A7%D8%A8%D8%B7%D8%A7%D9%82%D8%A7%D8%AA%D9%86%D8%A7%D8%A7%D9%84%D8%A8%D8%B7%D8%A7%D9%82%D8%A7%D8%AA->

3 - البطاقة الممغنطة (Magnetic Stripe Card):

تُعرّف البطاقة الممغنطة بأنها بطاقة إلكترونية بلاستيكية تحتوي على شريط ممغنط يوجد عادةً في الجهة الخلفية للبطاقة، يتم من خلاله تخزين البيانات والمعلومات الخاصة بصاحب البطاقة والحساب البنكي المرتبط بها، مثل رقم الحساب وبيانات التعريف البنكية. ويُستعمل هذا النوع من البطاقات في تنفيذ مختلف العمليات المالية والإلكترونية، كالسحب النقدي من أجهزة الصراف الآلي والدفع عبر أجهزة الدفع الإلكتروني.

وتعمل البطاقة الممغنطة عن طريق تمريرها داخل جهاز قراءة البطاقات، حيث يقوم الجهاز بقراءة المعلومات المخزنة على الشريط الممغنط والتحقق منها لإتمام العملية المطلوبة، وغالباً ما تتطلب إدخال الرقم السري الخاص بالبطاقة كوسيلة للتحقق من هوية المستخدم وتعزيز الأمان. وقد ظهرت البطاقات الممغنطة بشكل واسع منذ سبعينيات القرن العشرين، وتعتبر من أقدم البطاقات وأقلها أماناً مقارنة بالبطاقات الحديثة.

كما يطبع على وجه هذه البطاقة رقمها واسم حاملها وتاريخ صلاحيتها واسم وشعار البنك المصدر لها، ويوضع عليها غالباً صورة حاملها كوسيلة لضمان التعرف عليه حين استعمالها مع نموذج البطاقة، كما يكتب في أسفل البطاقة عنوان ورقم هاتف البنك المصدر لها¹.

4- البطاقة الافتراضية أو الرقمية (Virtual Card)

تُعرّف البطاقة الافتراضية أو الرقمية بأنها بطاقة دفع إلكترونية غير مادية، تُصدرها البنوك أو المؤسسات المالية أو المحافظ الرقمية، وتكون موجودة بصيغة رقمية فقط دون وجود بطاقة

%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%88%D9%84%D9%8A%D8%A9/%D8%AE%D8%A7%D8%B5%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%84%D8%A7-%D8%AA%D9%84%D8%A7%D9%85%D8%B3%D9%8A%D8%A9

¹ بن تركي ليلي، الحماية الجنائية لبطاقات الائتمان الممغنطة، مجلة العلوم الإنسانية، المجلد 40، ديسمبر 2016، صفحة 11.

بلاستيكية ملموسة. وتحتوي هذه البطاقة على جميع البيانات الأساسية للبطاقات التقليدية، مثل رقم البطاقة وتاريخ انتهاء الصلاحية ورمز الأمان (CVV) ، وتستخدم أساساً في إجراء عمليات الدفع عبر الإنترنت والتطبيقات الرقمية والمواقع الإلكترونية المختلفة. كما ترتبط هذه البطاقة عادةً بالحساب البنكي أو بالمحفظة الإلكترونية الخاصة بالمستخدم، ويمكن إصدارها بصورة فورية واستعمالها مباشرة في المعاملات الإلكترونية، مع إمكانية إنشاء بطاقات مؤقتة أو أحادية الاستخدام بهدف تعزيز الأمان والحماية من الاحتيال وسرقة البيانات البنكية. وتعد البطاقة الافتراضية من أهم مظاهر التطور الحديث في مجال الدفع الإلكتروني، لما توفره من سرعة ومرونة وأمان في إنجاز المعاملات المالية الرقمية¹.

¹ جيراڤي، البطاقات الافتراضية في المحافظ الرقمية: دليل الميزات والاستخدام الشامل في المملكة العربية السعودية، تاريخ الإطلاع 2026/04/24، الساعة 10:00، -digital-banking-money-learn/ar/ksa/giraffyy.com/ https://wallets/virtual-card-features-guide

خلاصة الفصل:

من خلال ما تم التطرق إليه في هذا الفصل، يتضح أن نظام الدفع الإلكتروني أصبح يشكل أحد الركائز الأساسية للمعاملات المالية الحديثة، بالنظر إلى دوره في تسهيل انتقال الأموال وتسوية المدفوعات بسرعة وكفاءة وأمان. وقد تم في البداية إبراز مفهوم نظام الدفع الإلكتروني باعتباره منظومة متكاملة تضم مجموعة من القواعد والآليات والوسائل التقنية التي تسمح بتنفيذ المعاملات المالية إلكترونياً، كما تم التعرض لأهم أنظمة تسوية ومعالجة عمليات الدفع الإلكتروني المعتمدة في الجزائر، والمتمثلة في نظام الدفع الإجمالي الفوري للمبالغ الكبيرة والمدفوعات المستعجلة (RTGS)، ونظام المقاصة الإلكترونية للمدفوعات (ATCI)، إلى جانب الدور الذي تضطلع به شركة SATIM في إدارة وتشغيل جزء مهم من عمليات الدفع الإلكتروني.

كما تم التطرق إلى أدوات تنفيذ الدفع الإلكتروني، باعتبارها الوسائل العملية التي تُمكن المستخدمين من الاستفادة من خدمات الدفع الحديثة، والمتمثلة أساساً في أجهزة الصراف الآلي (ATM)، وأجهزة الدفع الإلكتروني (TPE)، وتطبيقات الهاتف التي شهدت توسعاً متزايداً في السنوات الأخيرة.

وفي المبحث الثاني، تم تناول وسائل الدفع الإلكتروني من خلال تحديد مفهومها وبيان أهم خصائصها ومزاياها والوقوف على بعض العيوب والتحديات المرتبطة باستخدامها. كما تم استعراض مختلف أنواع وسائل الدفع الإلكتروني، بدءاً من النقود والمحافظ الإلكترونية، مروراً بالأوراق التجارية الإلكترونية، وصولاً إلى بطاقات الدفع الإلكتروني بمختلف أنواعها، والتي أصبحت من أكثر الوسائل استخداماً في المعاملات المالية المعاصرة.

وعليه، فإن الإحاطة بالإطار النظري لنظام الدفع الإلكتروني ووسائله تمثل خطوة أساسية لفهم واقع تطبيقه في الجزائر، والوقوف على مختلف التحديات التي تواجهه، وكذا الجهود المبذولة لتطويره وتعزيز دوره في دعم التحول نحو الاقتصاد الرقمي.

الفصل الثاني

واقع نظام الدفع
الإلكتروني في الجزائر
وآفاق تطويره

بعد تناول الإطار النظري لنظام الدفع الإلكتروني في الفصل الأول، تبرز أهمية الانتقال إلى دراسة واقعه العملي داخل البيئة الجزائرية، من أجل الوقوف على مدى تجسيد هذه المنظومة في التطبيق الفعلي. فالتطور التكنولوجي المتسارع الذي شهده القطاع المالي والمصرفي فرض ضرورة تبني وسائل دفع حديثة تواكب متطلبات الاقتصاد الرقمي، غير أن نجاح هذه العملية يظل مرتبطاً بجملة من العوامل المتداخلة.

وفي هذا السياق، تسعى الجزائر إلى مواكبة هذه التحولات من خلال إدخال إصلاحات تستهدف تحديث نظام الدفع وتعزيز استخدام الوسائل الإلكترونية، إلا أن هذا المسار يواجه تحديات متعددة ذات أبعاد قانونية وتقنية وسلوكية، تؤثر بدرجات متفاوتة على فعالية هذا النظام وانتشاره.

ومن جهة أخرى، فإن تحقيق الانتقال الفعلي نحو الدفع الإلكتروني يقتضي تهيئة بيئة ملائمة، تقوم على تطوير البنية التحتية، وتعزيز الإطار القانوني، وترسيخ ثقافة التعامل الإلكتروني لدى مختلف الفاعلين. كما يتطلب الأمر تضافر الجهود بين الهيئات العمومية والقطاع الخاص لضمان فعالية هذا التحول واستدامته.

وعليه، يهدف هذا الفصل إلى دراسة واقع نظام الدفع الإلكتروني في الجزائر، من خلال مبادرات تفعيله من طرف الجهات المعنية واستشراف آفاق تطويره في ظل التحولات الرقمية الراهنة (المبحث الأول)، وكذا مخلف التحديات المواجهة في سبيل تحقيق هذا المبتغى.

المبحث الأول: آلية تطبيق نظام الدفع الإلكتروني في الجزائر وتطويره

إن الانتقال من الإطار النظري لنظام الدفع الإلكتروني إلى تجسيده في الواقع العملي يقتضي الوقوف على الآليات المعتمدة لتطبيقه، وكذا الجهود المبذولة لضمان فعاليته واستمراريته. ويُعد تطبيق هذا النظام في الجزائر جزءًا من مسار أوسع يهدف إلى عصنة المنظومة المالية، من خلال إدماج الوسائل التكنولوجية في مختلف المعاملات، بما يعزز من كفاءة الأداء ويواكب التحولات الرقمية العالمية.

غير أن تحقيق هذا الهدف لا يرتبط فقط بتوفير البنية التحتية التقنية، بل يتطلب أيضًا تهيئة بيئة قانونية وتنظيمية ملائمة، إلى جانب تبني سياسات واستراتيجيات فعّالة من طرف مختلف الفاعلين، سواء كانوا هيئات عمومية أو مؤسسات خاصة. كما أن تطوير نظام الدفع الإلكتروني يظل رهينًا بمدى القدرة على التغلب على الصعوبات والعوائق التي تعترض تطبيقه، واستحداث نماذج عملية تساهم في توسيع نطاق استخدامه.

وعليه سنتطرق في هذا المبحث إلى مراعاة مدى إمتثال نظام الدفع الإلكتروني في الجزائر للمعايير الدولية (المطلب الأول)، وكذا نموذج لتفعيل هذا النظام (المطلب الثاني)، مع سبل تفعيل و الجهود المبذولة من طرف الجهات المعنية لذلك (المطلب الثالث)

المطلب الأول: تقييم مدى امتثال نظام الدفع الإلكتروني في الجزائر للمعايير الدولية¹

في ظل محدودية وضوح الأطر المعتمدة لتقييم أنظمة الدفع والتسوية من قبل الجهات المختصة، وعلى رأسها وزارة المالية وبنك الجزائر باعتباره هيئة رقابية، وكذا غياب تكريس عملي لمعايير تصنيف أنظمة الدفع من حيث الأهمية النظامية وفق المعايير الدولية، ارتأينا في هذا المطلب، أن

¹ دحية رباب، أثر التطور التكنولوجي على أنظمة ووسائل الدفع مع إشارة إلى حالة الجزائر: دراسة تحليلية. أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية، بنوك وتأمينات، جامعة الجزائر 3، 2019-2020، ص154.

نقوم أولاً بتحديد المعايير العامة التي تُكسب أي نظام دفع صفة الأهمية النظامية، ثم إسقاط هذه المعايير على واقع نظام الدفع في الجزائر¹.

الفرع الأول: نظام الدفع ذو الأهمية النظامية²

يُقصد بنظام الدفع ذي الأهمية النظامية ذلك النظام الذي يمكن أن يؤدي تعثره أو اضطرابه إلى انتقال آثاره السلبية إلى باقي مكونات النظام المالي، بل وإلى القطاع الاقتصادي الذي يعمل ضمنه. ومن خلال الاعتماد على مجموعة من المعايير، يمكن تحديد درجة أهمية أي نظام دفع ومكانته داخل المنظومة البنكية والمالية ككل، بما يسمح باتخاذ التدابير المناسبة لإدارة المخاطر المرتبطة به وفقاً لمدى تأثيره في الاقتصاد. وتجدر الإشارة إلى أن هذه المعايير مستمدة من المبادئ الصادرة عن بنك التسويات الدولية، وتتمثل في خمسة معايير عامة كما يلي:

أولاً: حجم وقيمة المبادلات

يقصد بحجم وقيمة المبادلات مقدار وعدد العمليات التي تتم معالجتها عبر نظام الدفع. ويُعد هذا المؤشر معياراً تقريبياً لتقييم درجة المخاطر التي قد يتعرض لها النظام، سواء من حيث الأمان أو السيولة أو المخاطر التشغيلية. فكلما ازداد حجم العمليات المنفذة عبر النظام، ارتفعت احتمالية تأثير أي خلل محتمل على الاقتصاد الوطني والنظام المالي ككل.

وكما سبق بيانه، شهدت الجزائر تطوراً ملحوظاً في حجم وقيمة العمليات من سنة إلى أخرى. ومن خلال تتبع مسار هذا التطور، يتضح أن بعض وسائل الدفع عرفت نمواً سريعاً مقارنة بغيرها. فعلى سبيل المثال، أدى اعتماد نظام الدفع الإلكتروني إلى تزايد حجم التحويلات داخل

¹ دحية رباب، نفس المرجع، ص 154.

² 1 Comité des systèmes de paiement et de règlement, les principes et pratiques applicables aux , Suisse,BRI , systèmes de paiement d'importance systémique. Rapport du groupe de travail P5.

الاقتصاد الوطني، خاصة ما تعلق بتحويل الأجور، كما سجلت عمليات الاقتطاع (كالتحصيل الضريبي) ارتفاعاً معتبراً، أما بطاقات الدفع، فقد شهدت بدورها تطوراً ملحوظاً ومتواصلاً، حيث تسجل نسقاً تصاعدياً سنة بعد أخرى، بما يعكس تزايد الاعتماد عليها في المعاملات المالية. فخلال سنة 2024، سجلت المؤسسات المصدرة للبطاقات، سواء على مستوى العمليات داخل نفس المصرف أو بين المصارف، ما مجموعه 197 مليون عملية سحب بقيمة 3292 مليار دينار جزائري، مقارنة بـ 174 مليون عملية سحب بقيمة 3262 مليار دينار خلال سنة 2023، أي بزيادة معتبرة قدرت بـ 13.13% من حيث الحجم و 13.16% من حيث القيمة¹.

ثانياً: وجود بدائل للنظام

في حال محدودية أو غياب البدائل التي يقدمها نظام الدفع، أو إذا كانت هذه البدائل غير مكتملة أو لا تغطي كافة الخدمات، فإن احتمال تعرض النظام لخلل يزداد، مما قد يؤدي إلى انعكاسات اقتصادية سلبية ويؤثر على مستوى الثقة فيه. كما أن غياب البدائل المتاحة قد ينعكس سلباً على المشاركين المباشرين في النظام والمستخدمين النهائيين، خاصة فيما يتعلق بصعوبة إيجاد حلول بديلة لتسوية المدفوعات.

وفي هذا الإطار، قام بنك الجزائر منذ سنة 2008 بإغلاق كافة غرف المقاصة اليدوية عبر التراب الوطني، ليصبح نظام المقاصة الإلكترونية هو الوسيلة الوحيدة لمعالجة مختلف وسائل الدفع، الأمر الذي يجعل أي خلل أو عطل في هذا النظام يؤدي مباشرة إلى تعطيل عمليات الدفع داخل النظام البنكي.

ثالثاً: سرعة تسوية المعاملات

ترتبط التداعيات المحتملة لتعطيل نظام الدفع بشكل وثيق بمدة وآجال التسوية، حيث تزداد

¹ التقرير السنوي لبنك الجزائر، 2024، ص 84

خطورة التعطيل كلما كانت آجال التسوية أطول وأكثر حساسية. فكلما ارتفع عدد المدفوعات المستعجلة بين البنوك، زادت أهمية التسوية السريعة، وأي تأخير فيها قد يؤدي إلى فقدان الثقة في النظام البنكي بشكل عام.

وفي هذا السياق، تتم تسوية العمليات ضمن نظام المقاصة الإلكترونية وفق الآجال التالية:

- التحويلات: تُسوّى في نفس يوم تقديمها. (J)
- الاقتراعات والأوراق التجارية والبطاقة البنكية: تتم تسويتها في اليوم الموالي ليوم التقديم (J+1).
- الشيكات: تُسوّى بعد يومين من تاريخ إدخالها إلى نظام الدفع المكثف. (J+2)

رابعاً: أهمية الدور الذي يلعبه نظام الدفع

تتجلى أهمية نظام الدفع بوضوح عندما يعتمد عدد كبير من المتعاملين الاقتصاديين على وسائل دفع موحدة ومنصة مركزية واحدة تُنجز عبرها مختلف العمليات المالية. فغياب مزودين بديلين لخدمات الدفع قد ينعكس سلباً على النشاط الاقتصادي، نظراً لما تفرضه هذه المركزية من مخاطر في حال حدوث أي اضطراب¹.

وفي هذا الإطار، يُمثل نظام الدفع في الجزائر منصة محورية تعتمد عليها مختلف الفاعلين الاقتصاديين في تنفيذ معاملاتهم. ويشمل ذلك المؤسسات التي تستخدمه لتحويل أجور موظفيها، سواء في القطاع العمومي أو البنوك أو المؤسسات الخاصة بمختلف أنواعها. كما تمتد استخداماته

¹ Comité des systèmes de paiement et de règlement, les principes et pratiques applicables aux , Suisse,BRI, systèmes de paiement d'importance systémique. Rapport du groupe de travail P6.

إلى الجهات التي تعتمد على الاقتطاعات الآلية كوسيلة للفوترة، مثل بريد الجزائر، ومتعاملي الهاتف المحمول، ومؤسسات الكهرباء والغاز، والجزائرية للمياه، وغيرها¹.

ولا يقتصر الأمر على ذلك، بل يشمل أيضاً المنصات التي تقدم خدمات الدفع عبر الإنترنت، كالجزائرية للطيران، والفنادق، وشركات التأمين، ومتعاملي الاتصالات، وغيرها...

خامساً: الترابط

يُعد نظام الدفع الذي يعتمد على أنظمة أخرى، وفي الوقت نفسه تعتمد عليه أنظمة أخرى، أكثر عرضة للمخاطر، كما يكون أكثر قابلية لإحداث ارتدادات سلبية قد تنتج عن خلل يصيب أحد الشركاء وتنتقل إلى باقي الأطراف.

ويرتبط نظام الدفع المكثف في الجزائر بشكل مباشر بنظام الدفع الإجمالي للمدفوعات المستعجلة، حيث يقوم بإرسال الأرصدة متعددة الأطراف الناتجة عن يوم المقاصة في شكل حوالات تسوية إلى هذا النظام ليتم تسويتها. كما يرتبط بشكل غير مباشر بشبكة النقد الآلي، إذ تُرسل عمليات الدفع الآلي إلى نظام المقاصة الإلكترونية عبر المشاركين ليتم معالجتها كباقي عمليات الدفع.

ومن خلال ما سبق، ونظراً لطبيعة العمليات التي يعالجها نظام المقاصة الإلكترونية ومدى حساسيتها، خاصة ما يتعلق بأجور الموظفين والتحصيل الضريبي، وما قد يترتب عن أي توقف أو خلل فيه من آثار اقتصادية واجتماعية، فإنه رغم أن حجم العمليات المتبادلة عبر النظام لم يبلغ الأهداف المسطرة ولم يحقق شمولية كاملة للاقتصاد، إلا أن طبيعة هذه العمليات، وعلاقة النظام

¹ Lbid,p6.

بباقي الأنظمة، وسرعة المعالجة داخله، تجعل منه نظامًا ذا أهمية نظامية، وقادرًا على نقل الاضطرابات إلى الاقتصاد الجزائري¹.

الفرع الثاني: آلية تحليل المخاطر لنظام الدفع ذو الأهمية النظامية:

سيتم التطرق ضمن هذا الفرع إلى مخاطر الائتمان، وكذا المخاطر العملية:

أولاً: مخاطر الائتمان

يُعدّ خطر الائتمان من أبرز المخاطر التي قد تهدد استقرار وكفاءة أنظمة الدفع على مستوى الدولة، الأمر الذي يستوجب تبني مقاربة منهجية لمواجهته. وفي هذا الإطار، يتعين تحديد مصادر هذا الخطر بدقة، والعمل على قياسه ورصده بشكل دوري، مع توظيف أدوات إدارة المخاطر المناسبة للحد من آثاره. كما ينبغي أن يتوفر نظام الدفع على قواعد وإجراءات واضحة وصارمة لمعالجة الخسائر الائتمانية التي قد يتعرض لها أحد المشاركين، بما يضمن احتواء آثارها وعدم انتقالها إلى بقية النظام.

علاوة على ذلك، يتوجب على نظام الدفع تغطية تعرضه لمخاطر الائتمان تغطية كاملة وبدرجة عالية من الثقة، من خلال وضع آليات محددة لتخصيص الخسائر غير المغطاة، بما في ذلك كيفية تسويتها أو تعويضها، وكذا تحديد سبل إعادة تكوين الموارد المالية التي يمكن تعبئتها خلال الأزمات لضمان استمرارية النشاط بشكل آمن ومستقر.

وفي السياق الجزائري، عزز نظام المقاصة الإلكترونية جهوده في مجال إدارة المخاطر المالية استنادًا إلى المبدأ الرابع، الذي ينص على ضرورة المراقبة الصارمة لمخاطر الائتمان والسيولة الناتجة عن عجز أحد المشاركين، سواء كان عجزًا مؤقتًا أو دائمًا. وتجسيدًا لذلك، اعتمد نظام الدفع المكثف

¹ دحية رباب/ المرجع السابق، ص156.

آليات إنذار مبكر لمراقبة تطور الأرصدة اليومية للمقاصة، حيث يتم إرسال هذه التنبيهات إلى بنك الجزائر والبنوك المعنية قبل يوم من عملية التسوية، استناداً إلى الأرصدة المتوقعة¹.

وتعمل هذه الآلية على الإبلاغ عن الأرصدة التي تقترب من بلوغ عتبة الإنذار، والتي تُحدد عادة بنسبة 80% من أعلى رصيد مسجل خلال فترة مرجعية معينة، وذلك بناءً على تحليل تطور أرصدة التسوية لكل مشارك. وبالإضافة إلى المتابعة المستمرة من طرف بنك الجزائر.

ثانياً: المخاطر العملية

تُعَدّ المخاطر العملية من بين التحديات الأساسية التي تواجه أنظمة الدفع ذات الأهمية النظامية، مما يستلزم ضرورة تحديد مصادرها المحتملة، سواء كانت داخلية أو خارجية، والعمل على التخفيف من آثارها بما يضمن تحقيق مستوى عالٍ من السلامة التشغيلية والموثوقية. ويتحقق ذلك من خلال اعتماد سياسات وضوابط مناسبة، إلى جانب ضمان قابلية النظام للتطوير والتكيف مع المتغيرات. وفي هذا السياق، تهدف إدارة المخاطر العملية إلى تمكين نظام الدفع من استئناس أنشطته بسرعة والوفاء بالتزاماته حتى في ظل حدوث اضطرابات عامة أو ظروف قاهرة.

ولتحقيق ذلك، يتعين أولاً تحديد الأدوار والمسؤوليات بشكل واضح ضمن منظومة إدارة المخاطر، مع مراجعة السياسات المعتمدة بصفة دورية، خاصة عقب أي تغييرات جوهرية. كما ينبغي إنشاء إطار متين لإدارة المخاطر العملية يتضمن تحديد إجراءات العمل وآليات تنفيذها. إضافة إلى ذلك، يجب على نظام الدفع تحديد أهدافه التشغيلية بدقة، ووضع السياسات الكفيلة

¹ قلال حمزة، هباش سامي، إدارة مخاطر في البنوك الجزائرية وفق بازل 1. 3. بين المأمول والواقع، مجلة الباحث الاقتصادي، المجلد 12، العدد 1، ديسمبر 2025.

بتحقيقها، مع اعتماد سياسات مفصلة تتعلق بأمن التجهيزات والأمن المعلوماتي، بما يغطي مختلف نقاط الضعف والتهديدات المحتملة¹.

ومن جهة أخرى، يتوجب على النظام امتلاك القدرة الكافية لاستيعاب الزيادات في حجم العمليات، خاصة في فترات الضغط، مع الحفاظ على نفس مستوى جودة الخدمة. كما ينبغي أن تتوفر إدارة المخاطر العملية على خطة فعالة لاستمرارية العمل، تأخذ بعين الاعتبار مختلف السيناريوهات المحتملة التي قد تعطل النشاط أو تسبب اضطرابات، على أن تتضمن هذه الخطة استخدام موقع بديل (ثانوي) مصمم للحد من آثار هذه الأحداث على المستخدمين النهائيين.

كذلك، يجب على نظام الدفع تحديد ورصد وتسيير المخاطر العملية التي قد يتعرض لها المشاركون فيه وكذا الأطراف الأخرى ذات الصلة. وفي هذا الإطار، اعتمد نظام الدفع المكثف في الجزائر المعيار الدولي ISO/IEC 27001 كمرجع لتعريف عملياته التشغيلية وتنفيذها ومراقبتها وتحسينها بشكل مستمر. كما قام بتطوير نهج متكامل لإدارة المخاطر العملية يستند إلى معايير وأساليب حديثة، بهدف تحديد المخاطر وتقييمها والتعامل معها بفعالية.

وعلاوة على ذلك، تم إنشاء موقعين خارجيين للنجدة يعملان بصفة دائمة إلى جانب الموقع الرئيسي، حيث تخضع جميع هذه المواقع لمراقبة مستمرة على مدار الساعة وطوال أيام الأسبوع، مدعومة بشبكة اتصالات تضمن الربط بين جميع المشاركين. ولتعزيز جاهزية النظام، تم كذلك اعتماد نظام معلومات احتياطي يتم اختباره ومراقبته بشكل دوري، بما يسمح بالتعامل مع الأضرار الجسيمة التي قد تصيب البنية التحتية التقنية وتؤثر على استمرارية تشغيل نظام الدفع².

¹ سماح محمودي، آلية مواجهة المخاطر القانونية المترتبة عن استخدام وسائل الدفع الإلكتروني مجلة طبنة للدراسات العلمية الأكاديمية، المجلد 04، العدد 03، 2021، ص 1223.

² دحية رباب، المرجع السابق، ص 164، 165.

المطلب الثاني: نموذج لتفعيل نظام الدفع في الجزائر

سيتم التطرق ضمن هذا المطلب الثاني إلى النموذج الكيني، وكذا النموذج الياباني:

الفرع الأول: النموذج الكيني

يُعد نموذج منصة **M-Pesa** في كينيا من أبرز النماذج الرائدة في مجال الدفع الإلكتروني في الدول النامية، حيث تم إطلاقها سنة 2007 من قبل شركة Safaricom بهدف تسهيل تحويل الأموال عبر الهاتف المحمول، قبل أن تتوسع لاحقًا لتشمل خدمات مالية متعددة مثل دفع الفواتير، الإيداع، السحب، ومنح القروض الصغيرة. وتعتمد آلية عملها على استخدام الهاتف المحمول كوسيط لإجراء المعاملات المالية بشكل مباشر، مما أتاح للمستخدمين، خاصة غير المتعاملين مع البنوك، تنفيذ عمليات التحويل والدفع بسهولة وسرعة وبتكلفة منخفضة، مع إمكانية إجراء المعاملات في الوقت الحقيقي. وقد تميزت هذه المنصة بعدة خصائص جعلتها نموذجًا ناجحًا، من أبرزها سهولة الاستخدام، انخفاض التكاليف، الأمان العالي من خلال تقنيات المصادقة والتشفير، إضافة إلى قدرتها على الوصول إلى الفئات المهمشة وسكان المناطق الريفية الذين يفتقرون للخدمات المصرفية التقليدية.¹

أما من حيث الأثر، فقد أحدثت M-Pesa تحولًا عميقًا في المجتمع الكيني، حيث ساهمت في إدماج ملايين الأفراد في النظام المالي الرسمي، ورفعت نسبة الشمول المالي بشكل ملحوظ من 26% سنة 2006 إلى أكثر من 75% سنة 2016. كما لعبت دورًا مهمًا في تنشيط الاقتصاد المحلي من خلال تسهيل المعاملات المالية، دعم المشاريع الصغيرة، وتحسين الظروف المعيشية خاصة في المناطق الريفية، فضلًا عن تمكين المرأة وتعزيز استقلالها الاقتصادي. وقد أدى

¹ براق عيسى وآخرون، دور منصة M-Pesa في تعزيز الشمول المالي في كينيا: نموذج لتحول الاقتصادات النامية، مجلة الأبحاث الاقتصادية، المجلد 20، العدد 02، 2025، ص 427.

انتشارها الواسع إلى إحداث تغيير هيكلي في الاقتصاد الكيني، من خلال تسريع وتيرة المعاملات وتقليص الفجوة بين المناطق الحضرية والريفية.

وعليه، يمثل نموذج M-Pesa تجربة ناجحة يمكن الاستفادة منها في الجزائر، خاصة من خلال الاعتماد على تكنولوجيا الهاتف المحمول لتوسيع الشمول المالي، وتوفير خدمات مالية بسيطة وآمنة تستهدف الفئات غير المتعاملة مع البنوك، مع ضرورة تكيف هذا النموذج وفق الخصائص الاقتصادية والتنظيمية المحلية لضمان فعاليته واستدامته.

الفرع الثاني: النموذج الياباني

شهد نظام الدفع الإلكتروني في اليابان تطوراً تدريجياً مرتبطاً بالتحويلات التكنولوجية والاقتصادية، حيث انتقلت المعاملات المالية من المقايضة إلى النقود التقليدية، ثم إلى الأنظمة المصرفية الحديثة، قبل أن تعرف تحولاً نوعياً بعد الثورة التكنولوجية التي أعقبت الحرب العالمية الثانية، والتي ساهمت في إدماج تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات في الخدمات المالية، مما أدى إلى ظهور أنظمة دفع إلكترونية متطورة تهدف إلى تسريع وتبسيط المعاملات المالية . وقد دعمت السلطات اليابانية، خاصة البنك المركزي، هذا التحول من خلال تطوير بنية تحتية متكاملة لأنظمة الدفع، وتشجيع استخدام وسائل الدفع الحديثة مثل بطاقات الائتمان والخصم، والخدمات المصرفية عبر الإنترنت والهاتف المحمول.¹

وفي هذا الإطار، يُعد نظام Zengin-Net من أهم مكونات نظام الدفع الإلكتروني الياباني، حيث يُستخدم لتسوية المدفوعات المحلية بين البنوك والمؤسسات المالية. ويعتمد هذا النظام على شبكة مركزية لمعالجة أوامر الدفع، إذ يتم إرسال تعليمات التحويل من بنك المشتري إلى بنك البائع، ثم تتم معالجتها عبر مراكز المقاصة والتسوية، قبل أن تُحول المبالغ فعلياً بين

¹ خويلدات صالح، وهوازي نورالدين، تطور أنظمة الدفع الإلكترونية في عصر الاقتصاد الرقمي: حالة نظام الدفع الإلكتروني الياباني Zengin-net، المجلة الجزائرية للدراسات الاقتصادية والإدارية، المجلد 2، العدد 1، 2022، ص70

الحسابات البنكية في آجال قصيرة، تحت إشراف البنك المركزي، مما يضمن سرعة العمليات ودقتها . كما يعتمد النظام على نماذج تسوية مختلفة، منها التسوية الصافية المؤجلة والتسوية الإجمالية الآنية، بما يسمح بالتعامل مع مختلف أنواع العمليات المالية بكفاءة عالية¹.

أما على مستوى المعاملات الدولية، فقد تم تطوير نظام FXYCS (Yen Clearing System for Foreign Exchange) لتسوية عمليات الصرف الأجنبي المرتبطة بالين الياباني، حيث يتيح هذا النظام تحويل العملات الأجنبية إلى الين والعكس بسهولة، من خلال ربط البنوك والمؤسسات المالية ضمن شبكة إلكترونية متكاملة، وغالبًا ما يعمل بالتكامل مع أنظمة البنك المركزي مثل BOJ-Net لضمان تسوية آمنة وفعالة للمعاملات الدولية . ويساهم هذا النظام في تقليل المخاطر المرتبطة بتقلبات أسعار الصرف وتسريع عمليات التحويل عبر الحدود².

وقد أسفرت هذه الأنظمة عن آثار اقتصادية مهمة في اليابان، حيث ساهمت في زيادة حجم المبادلات المالية، وتوسيع استخدام بطاقات الدفع في الأنشطة التجارية، وتقليل الاعتماد على النقد، إضافة إلى دعم التجارة الإلكترونية والاستثمارات، وجذب السياح بفضل سهولة تحويل الأموال واستخدام وسائل الدفع الحديثة . كما أدت إلى تحسين كفاءة النظام المالي وتقليص الفجوة بين المعاملات التقليدية والرقمية، مما عزز من بناء اقتصاد رقمي متكامل يعتمد على السرعة والأمان في تنفيذ العمليات المالية.

المطلب الثالث: مقومات تفعيل نظام الدفع الإلكتروني وتطويره في الجزائر

إن نجاح نظام الدفع الإلكتروني لا يتوقف على مجرد توفير الوسائل والتقنيات اللازمة، وإنما يتطلب توافر مجموعة من المقومات التي تضمن فعاليته واستمرارية تطوره. ويُعد تضافر جهود

¹ خويلدات صالح، ولهازي نورالدين، نفس المرجع، ص70.

² FMI Disclosure: Foreign Exchange Yen Clearing System, Japanese Bankers Association, Japan, 2017, P17.

مختلف الفاعلين، سواء من المؤسسات الحكومية أو القطاع الخاص (الفرع الأول)، عاملاً أساسياً في دعم هذا النظام وتعزيز انتشاره. كما أن مواكبة التطورات التكنولوجية والاقتصادية تفرض البحث عن سبل وآليات من شأنها الإسهام في تطوير نظام الدفع الإلكتروني والارتقاء بمستوى أدائه (الفرع الثاني)، بما يحقق أهداف التحول الرقمي ويعزز الثقة في المعاملات الإلكترونية.

الفرع الأول: جهود ومبادرات الحكومة والقطاع الخاص في تفعيل الدفع الإلكتروني

برزت مجموعة من الجهود والمبادرات التي قادتها كل من الحكومة والقطاع الخاص، بهدف توسيع استخدام وسائل الدفع الإلكتروني وتقليل الاعتماد على النقد وهذا ما سنتناوله في هذا الفرع إضافة إلى الأنظمة التي إعتمدتها الجزائر في هذا السياق لتطوير نظام الدفع الإلكتروني و التي تحدثنا عليها في الفصل الأول وهي كل من نظام الدفع الفوري للمبالغ الكبيرة RTGS، ونظام المقاصة الإلكترونية ATCI، وشركة النقد الآلي والعلاقات التلقائية بين البنوك SATIM تم انشاء كذلك شركة الجزائر لخدمات الصيرفة الإلكترونية AEBS.

أولاً: إنشاء شركة الجزائر لخدمات الصيرفة الإلكترونية AEBS

تأسست شركة الجزائر لخدمات الصيرفة الإلكترونية (AEBS) عقب اتفاق شراكة مع المجموعة الفرنسية DIAGRAM EDI ، الرائدة في مجال البرمجيات المرتبطة بالصيرفة الإلكترونية وأمن تبادل البيانات المالية. وقد تم هذا المشروع بالتعاون مع ثلاث مؤسسات جزائرية هي SOFT ANGINERING ، و MAGACTMULTIMEDIA، ومركز البحث في الإعلام العلمي والتقني CERIST ، وذلك في إطار إنشاء شركة مختلطة تُعنى بتطوير خدمات الصيرفة الإلكترونية في الجزائر¹.

¹ من موقع جامع الكتب الإسلامية

<https://ketabonline.com/ar/books/103935/read?part=1&page=16&index=3380460> تم الإطلاع بتاريخ

2026/06/25 على الساعة 19:43

ويتمثل الهدف الأساسي من إنشاء هذه الشركة في تجسيد مشروع الصيرفة الإلكترونية على أرض الواقع في الجزائر، حيث تقدم خدمات مرتبطة بالمصارف عن بُعد، إضافة إلى تسيير وتأمين تبادل البيانات المالية بين مختلف البنوك والمؤسسات المالية. كما توفر الشركة باقة متنوعة من الخدمات لزبائنها، مع التركيز على ضمان أعلى مستويات الأمن والسلامة في أداء العمليات. وقد أنشئت هذه الشركة في جانفي 2004، حيث ركزت جهودها على تطوير ودعم مسار تحديث الخدمات البنكية وأنظمة الدفع الإلكتروني، وذلك من خلال تقديم مجموعة من البرمجيات والخدمات، من أبرزها:

اقترح حلول متكاملة للمصارف عن بُعد، بما يضمن تبسيط وتأمين المبادلات الإلكترونية بين مختلف الأقسام.

تمكين الزبائن من مواكبة التطور التكنولوجي المستمر في القطاع، وتقديم خدمات قابلة للاستمرارية على المدى الطويل.

وتعتمد الشركة في تقديم خدماتها على منهجية متكاملة تشمل المراحل التالية:

التحليل الأولي: يتضمن تدقيق الحاجات والإمكانات، ودراسة محيط المؤسسة، بهدف تقديم حلول دقيقة تتلاءم مع طبيعتها وخصوصياتها.

التركيب: يشمل تنفيذ الحلول المقترحة والإشراف على مختلف العمليات المرتبطة بالخدمة، مع ضمان تكامل الخدمات المرافقة.

المتابعة المستمرة: تتضمن تقديم خدمات الدعم، والصيانة، والمساعدة عن بُعد، بما يضمن استمرارية الأداء ورفع مستوى الإنتاجية في العمليات¹.

¹ ميموني نسرين وفريد بن طالبي، نظام الدفع الإلكتروني في الجزائر واقعه وأثره على الاقتصاد الوطني، مجلة التنمية للبحوث والدراسات، العدد

10. جامعة أمجد بوقرة بومرداس الجزائر، ص 117، 2021

ثانيا: إنشاء المدينة النموذجية للدفع الإلكتروني

حيث قامت الحكومة الجزائرية بوضع خطة للانتقال من أساليب الدفع التقليدية إلى الدفع الإلكتروني، مدعومة بجملة من التشريعات والنصوص التنظيمية التي تواكب هذا المسار التطوري. وفي هذا الإطار، أنشأت ما يُعرف بالمدينة النموذجية للدفع الإلكتروني، والتي أشرف على تدشينها وزير المالية سنة 2023 بالمدينة الجديدة سيدي عبد الله بولاية الجزائر. ويُعد هذا المشروع خطوة تعكس توجه السلطات العمومية نحو تعميم استخدام الدفع الإلكتروني على المستوى الجغرافي داخل الأحياء والمدن، على أن يتم توسيعه لاحقا ليشمل مختلف ولايات الوطن.

وقد تم اختيار مدينة سيدي عبد الله بعناية لاحتضان هذا المشروع، باعتبارها قطبا تنمويا ناشئا يتميز ببنية تحتية حديثة ويشجع على الابتكار، بهدف إنشاء بيئة ملائمة لتطوير الدفع الإلكتروني، حيث يمكن للبنوك والشركات والمؤسسات المالية التعاون للاستفادة من مزايا التكنولوجيا الرقمية وتقديم خدمات أفضل للمواطنين.

وفي السياق ذاته، أكد وزير المالية على ضرورة تكثيف جهود البنوك الوطنية من خلال تنظيم حملات تحسيسية موجهة للمواطنين، بهدف نشر الثقافة المالية وتعزيز الوعي، خاصة لدى التجار، بأهمية وفوائد الدفع الإلكتروني، باعتباره وسيلة سهلة وسريعة وآمنة، مع ضمان حماية المعطيات الشخصية للمستخدمين¹.

¹ من موقع وزارة البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية <https://www.mpt.gov.dz> بتاريخ 22/10/2023 تم الإطلاع عليه في

ALGERIE

تندرج هذه الشراكة ضمن مساعي تعزيز وسائل الدفع، حيث تم توقيع اتفاق بين البنك الوطني الجزائري والخطوط الجوية الجزائرية بتاريخ 26 أكتوبر 2022، بهدف تعميم أجهزة الدفع الإلكتروني على مستوى وكالات الخطوط الجوية الجزائرية. ويشمل الاتفاق تزويد الوكالات بأجهزة الدفع الإلكتروني وصيانتها، إلى جانب تكوين عمال الشركة على استخدامها. كما تتيح هذه المبادرة لزبائن الخطوط الجوية الجزائرية، من حاملي البطاقة البنكية والبطاقة الذهبية، الاستفادة من وسائل دفع حديثة. ويعد البنك الوطني الجزائري فاعلاً أساسياً في مسار رقمنة الخدمات المصرفية، خاصة فيما يتعلق بتطوير استخدام أدوات الدفع الإلكتروني، بما يساهم في تعزيز التحول الرقمي للمتعاملين الاقتصاديين¹.

رابعا: شراكة بين البنك الوطني والمديرية العامة للضرائب

تم توقيع مذكرة تفاهم بين البنك الوطني الجزائري والمديرية العامة للضرائب بهدف تمكين دفع المستحقات الجبائية إلكترونياً عبر بوابة "مساهمتك"، وذلك من خلال ربطها بمنصة البنك الإلكتروني (E-Banking). ويهدف هذا الاتفاق إلى تبسيط إجراءات التصريح والدفع عن بعد، وتوفير بطاقة أعمال مجانية للمكلفين بالضريبة، إضافة إلى تحديد سقف للدفع الإلكتروني. وتندرج هذه المبادرة ضمن جهود رقمنة القطاع المالي وتعزيز الشمول المالي، حيث تساهم في تحسين أداء الإدارة الجبائية وتسهيل تعاملات المواطنين. كما تم التأكيد على أن هذه الخطوة تمثل دعماً مهماً لتعميم أدوات الدفع الإلكتروني، وتطوير الخدمات البنكية الرقمية².

¹ من موقع البنك الوطني الجزائري BNA <http://www.bna.com> بتاريخ 26/10/2022 تم الإطلاع عليه في 30/04/2026

على الساعة 21:36

² من موقع الإذاعة الجزائرية news.radioalgerie.dz بتاريخ 25/07/2023 تم الإطلاع عليه في 30/04/2026 على الساعة

خامسا: شراكة البنك الوطني الجزائري مع متعامل الهاتف النقال DJEZZY

أبرم البنك الوطني الجزائري اتفاقية شراكة مع متعامل الهاتف النقال “جازي” تهدف إلى تطوير الخدمات الرقمية المرتبطة بالدفع الإلكتروني، بما يسمح بتقديم حلول أكثر تكاملاً تتماشى مع احتياجات السوق الوطنية. وتسعى هذه الشراكة إلى دعم التحول الرقمي وتوسيع نطاق استخدام الخدمات المالية الحديثة¹.

سادسا: شراكة بين بنك التنمية المحلية BDL وشركة النقد الآلي GIE MONETIQUE

تم إبرام اتفاقية بين بنك التنمية المحلية وشركة النقد الآلي GIE MONETIQUE تهدف إلى المعالجة المحلية لبيانات المعاملات البنكية الجارية عبر بطاقات الدفع الدولية (Mastercard) ويأتي هذا المشروع في إطار تعزيز الاستقلالية في معالجة العمليات البنكية، وتقليل التكاليف، وتحسين مستوى الأمان والسرعة في تنفيذ المعاملات. كما يسمح هذا النظام بتمكين الزبائن، سواء داخل الجزائر أو خارجها، من الاستفادة من خدمات الدفع الإلكتروني وفق معايير دولية، مع ضمان حماية البيانات المالية².

سابعا: اتفاقية بين بريد الجزائر وسونلغاز

تم توقيع اتفاقية تعاون بين مؤسستي بريد الجزائر وسونلغاز بهدف تطوير خدمات الدفع الإلكتروني، حيث تتيح هذه الاتفاقية تسديد الفواتير عبر تطبيقات الهاتف المحمول والمواقع

¹ من وكالة الأنباء الجزائرية <http://www.aps.com> بتاريخ 09/10/2022 تم الإطلاع عليه في 01/05/2026 على الساعة 10:00.

² من موقع قناة الجزائر الدولية <http://www.al24news.com> بتاريخ 13/12/2023 تم الإطلاع عليه في 01/05/2026 على الساعة 11:20.

الإلكترونية، إضافة إلى الشباك الآلي، بما يسهل على المواطنين تسديد مستحقاتهم بطريقة ميسرة وآمنة¹.

ثامنا: اتفاقية بين بريد الجزائر والجزائرية للمياه وSATIM

أبرمت اتفاقية بين بريد الجزائر وشركة المياه الجزائرية، بالتنسيق مع شركة النقد الآلي SATIM، لإطلاق خدمة الدفع الإلكتروني لفواتير المياه عبر تطبيق “بريدي موب”. وتندرج هذه المبادرة ضمن استراتيجية تحديث الخدمات العمومية وتحسين جودة الخدمات المالية المقدمة للمواطنين².

تاسعا: حملات التوعية وإطلاق العروض التحفيزية الخاصة بالدفع الإلكتروني

تسعى الشركات الجزائرية إلى تعزيز الوعي بأهمية الدفع الإلكتروني من خلال تنظيم حملات إعلامية وتوعوية، إلى جانب تقديم عروض تحفيزية لتشجيع استخدام هذه الوسائل. ومن ذلك إطلاق عروض خاصة من طرف متعاملي الاتصالات، تتيح تخفيضات أو مزايا إضافية عند الدفع الإلكتروني، بما يساهم في توسيع قاعدة المستخدمين. كما وقّرت مؤسسة اتصالات الجزائر مجموعة من المنصات الرقمية التي تتيح الدفع الإلكتروني، من بينها:

تطبيق MY IDOOM

تطبيق E-PAIEMENT

الموقع الإلكتروني paiement.at.dz

تطبيق ECCP

¹ من موقع سونلغاز <http://www.sonelgaz.com> تم الاطلاع عليه في 01/05/2026 على الساعة 20:22

² من موقع الجزائر الآن <http://www.algeriemaitenent.com> بتاريخ 27/06/2023 تم الإطلاع عليه في 01/05/2026

على الساعة 22:30

الفرع الثاني: سبل تطوير نظام الدفع لإلكتروني في الجزائر

يشهد نظام الدفع الإلكتروني في الجزائر تحولات تدريجية تهدف إلى تعزيز كفاءته وتوسيع نطاق استخدامه في مختلف المعاملات الاقتصادية. وفي هذا السياق، يبرز التفكير في جملة من السبل الإصلاحية الكفيلة بتطوير هذا النظام وتحديثه بما يتماشى مع المتطلبات الحديثة للاقتصاد الرقمي. وعليه، سيتم التطرق إلى أهم هذه السبل من خلال ثلاث آليات رئيسية تمثل محاور هذا التطوير.

أولاً: تفعيل الدفع عبر الهاتف النقال كمدخل لتعزيز الشمول المالي

يمكن تصور أول آلية لتفعيل نظام الدفع الإلكتروني في الجزائر من خلال اعتماد مقاربة تدريجية تركز على إدماج الدفع عبر الهاتف النقال كمدخل أساسي لتوسيع استعمال وسائل الدفع الحديثة وتقليص الاعتماد على النقد الورقي. ويقوم هذا التصور على استغلال الانتشار الواسع لشبكات الهاتف المحمول وتغطيتها الترابية،¹ بما يسمح بتطوير نظام دفع إلكتروني شامل وآمن يدمج مختلف الفئات الاقتصادية والاجتماعية ضمن منظومة رقمية قابلة للتتبع والرقاب، خاصة أن البنوك الجزائرية تستهدف في معظمها فقط فئات التي تحقق مردودية، أما أصحاب الدخل المتوسط أو الضعيف والذين يمثلون نسبة كبيرة من المجتمع الجزائري فهم لا يدخلون أو لا يمكنهم الاستفادة من الخدمات البنكية، لارتفاع تكاليف فتح الحسابات البنكية، بالإضافة إلى الإجراءات الإدارية الثقيلة، إضافة إلى الخدمات البنكية التقليدية والأسعار المرتفعة.

¹ سارة سعودي وعثمان عثمانية، المدفوعات عبر الهاتف المحمول كأداة لتعزيز الشمول المالي بالجزائر، مجلة آفاق علوم الإدارة والاقتصاد، المجلد 07، العدد 01، 2023، ص 264

ويتمثل المستوى الأول من هذه الآلية في اعتماد نظام دفع عبر الهاتف النقال كوسيلة مستقلة موجهة أساساً للمعاملات ذات القيم الصغيرة. ويتيح هذا النظام تحويل الأموال بين الأفراد وكذا تسديد المدفوعات لفائدة التجار ومقدمي الخدمات، من خلال آليات تقنية تعتمد على الرصيد الهاتفي أو التطبيقات المرتبطة به. ويشترط في هذا الإطار وضع حدود قصوى لقيم التحويل والتعبئة، بما يضمن تقليص المخاطر المرتبطة بالاستخدام غير المشروع، إضافة إلى تعزيز الشفافية في تتبع العمليات المالية.

أما المستوى الثاني فيتمثل في ربط نظام الدفع عبر الهاتف النقال بالنظام المصرفي التقليدي، بما يسمح بمعالجة العمليات ذات القيم المرتفعة عبر قنوات بنكية رسمية. ويتم ذلك من خلال تحويل الأموال من الحسابات البنكية للزبائن نحو حسابات مرتبطة بمشغلي الهاتف النقال، ليتم لاحقاً تحويلها إلى رصيد إلكتروني قابل للاستعمال في المعاملات الرقمية. وتخضع هذه العمليات لنظام المقاصة الإلكترونية الذي يضمن تسوية العمليات المالية بين مختلف الأطراف وفق آليات دقيقة ومنظمة.

ومن الناحية المؤسسية، يقوم هذا النظام على تداخل أدوار عدة هيئات تنظيمية ورقابية،¹ في مقدمتها السلطة الحكومية المكلفة بالبريد وتكنولوجيات الاتصال التي تتولى ضبط الإطار القانوني والتقني لاستخدام خدمات الدفع عبر الهاتف النقال، إلى جانب بنك الجزائر الذي يضطلع بدور محوري في تنظيم السيولة النقدية، ومنح التراخيص، وتحديد سقف العمليات المالية، وضمان الامتثال للمعايير الرقابية. كما يساهم نظام المقاصة في ضمان سلامة تسوية العمليات المالية وتطبيق القواعد التنظيمية، خاصة في حالات النزاع أو الاختلالات التقنية.

¹ مراد محبوب، التحويلات المالية عبر الهاتف المحمول بين المتطلبات والتحديات، مجلة الإجتهد القانونية والإقتصادية، المجلد 07، العدد 03، 2018، ص 125.

وبذلك، فإن هذا التصور يهدف إلى بناء منظومة دفع إلكتروني متكاملة تجمع بين البعد التكنولوجي والبعد البنكي، بما يسمح بتوسيع قاعدة الشمول المالي، وتحسين كفاءة النظام المالي الوطني، وتقليص الاعتماد على التداول النقدي التقليدي¹.

ثانيا: تطوير وتحديث البطاقات البنكية والتحويلات والاقتطاعات

يمكن التوجه إلى آلية أكثر تكاملا وشمولا من خلال معالجة النظام المالي ككل وذلك من خلال تطوير وتفعيل ثلاث وسائل أساسية للدفع، تتمثل في البطاقات البنكية، والتحويلات المالية، والاقتطاعات البنكية، باعتبارها أدوات محورية في تعزيز كفاءة النظام المالي وتحسين أداء الدورة الاقتصادية، إضافة إلى تشجيع مختلف الفاعلين الاقتصاديين على اعتماد وسائل الدفع الإلكترونية في معاملاتهم اليومية.

فيما يتعلق بالاقتطاعات البنكية، تعد هذه الوسيلة من أهم أدوات الدفع المعتمدة في الأنظمة المالية الحديثة، نظراً لدورها في تمكين السحب الآلي المباشر للمستحقات المالية من الحسابات الجارية في تواريخ الاستحقاق المحددة. غير أن هذه الآلية لا تزال محدودة الاستخدام في الجزائر بسبب التعقيدات الإجرائية وضعف التوظيف المؤسسي لها، رغم اعتمادها الواسع في أنظمة مالية متقدمة كالنظام المعتمد من طرف دول الإتحاد الأوروبي وهو نظام الدفع الأوروبي SEPA وعليه، يمكن تطوير هذه الوسيلة من خلال اعتماد تصنيفات متعددة للاقتطاعات وفق طبيعة القطاعات المستفيدة، مثل الاقتطاعات الجبائية، واقتطاعات تسديد الفواتير، واقتطاعات التعامل بين المؤسسات، مع تحديد إجراءات قانونية وتنظيمية واضحة لكل نوع، بما يضمن تبسيط الإجراءات وتعزيز موثوقيتها وتشجيع استخدامها².

¹ دحية رباب، المرجع السابق، ص 181

² زايد مجّد، البطاقات البنكية كأداة لتفعيل التجارة الإلكترونية، مجلة ضياء للدراسات القانونية، المجلد 03، العدد 02، 2021، ص 57.

أما فيما يخص التحويلات المالية، فإن استخدامها في الجزائر يظل محدوداً في نطاق ضيق يرتبط أساساً بتحويل الأجور والمعاملات الرسمية. لذلك، يتطلب تطوير هذا الجانب تعميم استخدام التحويلات المالية من خلال تبسيط إجراءاتها، واعتماد نظام التحويل الفوري، مع إمكانية ربطها بالحسابات الرقمية أو الحسابات الافتراضية المرتبطة بالهاتف النقال، بما يساهم في تعزيز سرعة ومرونة المعاملات المالية.

وفيما يتعلق بالبطاقات البنكية، فإن تفعيل دورها يتطلب تطوير منظومة شاملة تشمل تنويع المنتجات البنكية، مثل البطاقات مسبقة الدفع الموجهة لقطاعات محددة، إلى جانب تعزيز استخدامها في الدفع عبر الإنترنت. كما يستلزم ذلك تحسين التكامل التقني مع شبكات الدفع العالمية، ومعالجة الاختلالات التقنية التي تحد من فعاليتها، إضافة إلى توسيع نطاق استخدامها ليشمل الدفع الإلكتروني والتجارة الرقمية بشكل عام¹.

وبناءً عليه، فإن تفعيل هذه الوسائل الثلاث بشكل متكامل من شأنه أن يشكل قاعدة أساسية لتطوير نظام دفع إلكتروني فعال في الجزائر، قادر على رفع كفاءة المعاملات المالية وتعزيز الشمول المالي.

ثالثاً: استشراف اعتماد العملة الرقمية للبنك المركزي

في إطار التحولات العالمية المتسارعة نحو الاقتصاد الرقمي، بدأت العديد من البنوك المركزية في دراسة وإطلاق عملات رقمية سيادية (Central Bank Digital Currencies) كبديل مكمل للعملات التقليدية أو موازٍ لها، بما يسمح بتحديث أنظمة الدفع وتعزيز فعالية السياسة النقدية. وفي هذا السياق، يمكن للجزائر استكشاف إمكانية تبني نموذج عملة رقمية

¹ نفس المرجع، ص 57.

وطنية يصدرها بنك الجزائر، وفق إطار قانوني وتنظيمي محكم يضمن التوازن بين الابتكار المالي واستقرار النظام النقدي.

وتتمثل هذه العملة الرقمية في إصدار نقد سيادي بصيغة إلكترونية، يتمتع بنفس قيمة الدينار التقليدي، ويُستخدم في مختلف المعاملات الإلكترونية، سواء عبر الإنترنت أو من خلال وسائل الدفع الرقمية المختلفة. ويمكن الحصول على هذه العملة عبر القنوات المصرفية الرسمية أو من خلال المؤسسات المالية المعتمدة، بما في ذلك البنوك ومشغلي خدمات الدفع، وفق ضوابط يحددها البنك المركزي.

ويهدف هذا التوجه إلى تقليص الاعتماد على النقد الورقي، وتعزيز الشمول المالي، وتحسين تتبع التدفقات المالية، إضافة إلى دعم نمو التجارة الإلكترونية وتطوير البنية التحتية للدفع الرقمي. كما يسمح هذا النظام بتعزيز قدرة الدولة على ضبط الكتلة النقدية ومكافحة الاقتصاد غير الرسمي.

ومن الناحية المؤسسية، يتولى بنك الجزائر دوراً محورياً في إصدار وتنظيم هذه العملة الرقمية، من خلال وضع الإطار القانوني والتقني، وتحديد آليات التداول والرقابة. كما تضطلع وزارة المالية بدور تنظيمي داعم يتمثل في ضبط السياسات العامة المرتبطة باستخدام هذه العملة، بينما يتكفل مزودو الخدمات التقنية والبنكية بتأمين البنية التحتية الرقمية وضمان الامتثال للمعايير التنظيمية والرقابية¹.

المبحث الثاني : التحديات و التطبيقات العملية لنظام الدفع الإلكتروني في الجزائر

تتسم البيئة التجارية المعاصرة بتسارع وتيرة المعاملات ومواكبة المستجدات، لاسيما في مجال العمليات المصرفية، الأمر الذي أدى إلى اتساع نطاق استخدام وسائل الدفع الإلكترونية الحديثة

¹ زايد محمد نفس المرجع، ص182، 183.

وتعزيز التنافس بين البنوك من أجل تقديم خدمات أفضل للزبائن¹. وقد أضحت التطور التكنولوجي سلاحاً ذا حدين؛ فبالرغم من المزايا المتعددة التي توفرها هذه الوسائل، إلا أنه قد يؤدي إلى انحراف استعمالها عن الأهداف المرجوة نتيجة اختلالات تمس البيئة الافتراضية. ومن ثم، برزت مجموعة من العوامل التي تعيق نجاح وسائل الدفع الإلكترونية وتؤدي إلى ضعف الثقة فيها، رغم ما تحقّقه من سرعة وفعالية. ويُعدّ من أبرز هذه العوامل مخاطر الأمن المعلوماتي وظهور أنماط جديدة من الجرائم الإلكترونية، وهو ما يفرز مخاطر متعددة مرتبطة باستخدام هذه الوسائل.

المطلب الأول : التحديات القانونية و التشريعية

يقتضي نجاح نظام الدفع الإلكتروني وجود إطار قانوني وتشريعي متكامل يواكب التطورات التكنولوجية المتسارعة ويضمن أمن المعاملات الإلكترونية وحماية مختلف الأطراف المتدخلة فيها. غير أن تطبيق هذا النظام في الجزائر لا يزال يواجه جملة من التحديات القانونية والتشريعية التي قد تحد من فعاليته وانتشاره، سواء تعلق الأمر بوجود بعض أوجه القصور التشريعي في المنظومة القانونية(الفرع الأول)، أو بتزايد الجرائم الإلكترونية وما تطرحه من مخاطر على أمن وموثوقية عمليات الدفع الإلكتروني(الفرع الثاني)، أو بالإشكالات المرتبطة بتنزع القوانين في المعاملات ذات الطابع العابر للحدود(الفرع الثالث).

الفرع الأول : القصور التشريعي

تتمثل أبرز التحديات القانونية التي تواجه تطور وسائل الدفع الإلكترونية في نقص النصوص والتشريعات المنظمة للمعاملات الإلكترونية، وعدم وضوحها بالدقة الكافية. ويشمل ذلك تحديد القوة الإثباتية للمستندات الإلكترونية ومدى مساواتها للمستندات المادية، فضلاً عن الإشكالات المرتبطة بالتوقيع الإلكتروني وإمكانية اختراقه من قبل جهات متخصصة، إضافة

¹ بوعكة كاملة ، المرجع السابق، الصفحة 19.

إلى مخاطر سرقة البيانات الشخصية والأرقام السرية¹. وقد أدى ذلك إلى تردد بعض المتعاملين في استخدام هذه الوسائل، رغم انخفاض تكلفتها مقارنة بالخدمات التقليدية، مما دفع المشرع الجزائري إلى التدخل بإصدار نصوص قانونية، من بينها قانون سنة 2015 المتعلق بالتوقيع الإلكتروني²، إضافة إلى القانون رقم 02-26 الصادر في فبراير 2026، غير أن هذه الجهود ما تزال دون مستوى الأهمية العملية المتزايدة لهذه المعاملات.

الفرع الثاني : إستفحال الجرائم الإلكترونية

تُعدّ الجرائم الإلكترونية (جرائم الإنترنت) من أكثر الظواهر انتشاراً في الوقت الراهن، نظراً لما توفره من مزايا تسهّل ارتكابها. ويمكن تعريفها بأنها جرائم عابرة للحدود الجغرافية، تُرتكب باستخدام الحاسوب عبر شبكة الإنترنت، وغالباً ما تتم من قبل أشخاص ذوي كفاءة تقنية عالية. وقد أدى التوسع في استخدام وسائل الدفع الإلكترونية إلى تزايد هذه الجرائم، سواء عبر التزوير أو السرقة أو الاستعمال غير المشروع لبطاقات الدفع، أو تقليدها، أو التلاعب بالبيانات المسجلة بقصد الاحتيال والاستيلاء على الأموال. كما ساهمت هذه التطورات في انتشار ظاهرة القرصنة المعلوماتية التي تمارسها جماعات وعصابات دولية متخصصة في الاعتداء على البيانات والمعلومات، سواء كانت شخصية أو اقتصادية³، مما يستدعي تعزيز الحماية القانونية لمواجهتها.

وفي هذا السياق، عملت الجزائر على توفير حماية جزائية للأنظمة المعلوماتية عبر تعديل قانون العقوبات بموجب القانون رقم 04-15، حيث أُدرج قسم خاص تحت عنوان “المساس

¹ قانون رقم 04/15 مؤرخ في 1 فيفري سنة 2015 يحدد القواعد العامة المتعلقة بالتوقيع والتصديق الإلكترونيين، الجريدة الرسمية عدد 6 الصادرة بتاريخ 10 فبراير سنة 2015.

² أحمد سفر، أنظمة الدفع الإلكترونية، منشورات الحلبي الحقوقية، الطبعة الأولى، لبنان، 2008، الصفحة 10.

³ بوعكة كاملة، النظام القانوني لوسائل الدفع الإلكترونية في الجزائر، مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية المجلد 7، العدد 1، جامعة محمد بوضياف، مسيلة، 2022، الصفحة 20.

بأنظمة المعالجة الآلية للمعطيات"، وذلك من خلال المواد 394 مكرر إلى 394 مكرر 7. وقد تضمن هذا القسم تجريم الأفعال التي تمسّ بأنظمة المعالجة الآلية، سواء تعلّق الأمر بالأشخاص الطبيعيين أو المعنويين، حيث يعاقب المشرّع على تعطيل الأنظمة أو إتلافها أو تخريبها، وعلى المساس بسرية البيانات المتداولة عبر الشبكات، خاصة عبر الإنترنت، إضافة إلى حماية سرية الرسائل الإلكترونية. ومن بين الجرائم المنصوص عليها:

أولاً : جريمة الدخول أو البقاء غير المشروع في نظام المعالجة الآلية للمعطيات عن طريق الغش
نصّت المادة 394 مكرر على معاقبة كل من يدخل أو يبقى عن طريق الغش في كل أو جزء من نظام للمعالجة الآلية للمعطيات، حيث يعاقب بالحبس من ثلاثة (03) أشهر إلى سنة (01)، وبغرامة من 50.000 دج إلى 200.000 دج. وتضاعف العقوبة إذا ترتب عن هذا الدخول حذف أو تغيير لمعطيات النظام. كما يعاقب على محاولة ارتكاب هذه الأفعال بنفس العقوبة، وتكون العقوبة في حالة تخريب نظام اشتغال المنظومة الحبس من ستة (06) أشهر إلى سنتين (02)، والغرامة من 50.000 دج إلى 300.000 دج.

ثانياً : جريمة إدخال أو إزالة أو تعديل المعطيات بطريقة الغش

طبقاً لنص المادة 394 مكرر 1 من قانون العقوبات، يعاقب كل من أدخل أو أزال أو عدّل بطريقة الغش معطيات في نظام المعالجة الآلية، بالحبس من ستة (06) أشهر إلى ثلاث (03) سنوات، وبغرامة من 500.000 دج إلى 4.000.000 دج. وتشمل هذه الأفعال إدخال بيانات جديدة، أو حذف بيانات موجودة، أو تغييرها، أو تحويلها من دعامة إلى أخرى داخل النظام، أو تخزينها بصفة غير مشروعة.

ثالثاً : جريمة نشر أو تصميم أو تجميع أو الاتجار في معطيات مخزنة

نصّت المادة 394 مكرر 2 على تجريم كل من يقوم عمداً وبطريقة الغش بتصميم أو بحث أو تجميع أو توفير أو نشر أو الاتجار في معطيات مخزنة أو معالجة أو مرسلّة عن طريق منظومة

معلوماتية، يمكن أن تُستعمل في ارتكاب الجرائم المنصوص عليها قانوناً. كما تشمل هذه الجريمة أيضاً إنشاء أو حيازة أو نشر برامج مخصصة لارتكاب الجرائم المعلوماتية، أو استخدام المعطيات المتحصل عليها بطريقة غير مشروعة. وتُشدّد العقوبات إذا استهدفت هذه الأفعال مؤسسات الدولة أو الدفاع الوطني أو الهيئات الخاضعة للقانون العام.

الفرع الثالث: إشكالية التكييف القانوني وتجريم الاعتداءات على الدفع الإلكتروني

بالرغم من الجهود المبذولة من طرف المشرع في إطار الحماية القانونية لمعاملتي الدفع الإلكتروني إلا أنها لاتزال مفتقرة لتشريعات متخصصة لهذه السلوكيات، حيث أن المعاملات الإلكترونية تقوم على مبدأ الثقة ويبرز هذا الجانب في هذه المعاملات التجارة الإلكترونية ولن يتحقق هذا الركن إلا بتصدي بشكل فعال لكافة السلوكيات الإجرامية الواقعة في هذا المجال وقد حاول الفقه والقضاء تفسير أحكام العامة المتعلقة بجرائم الأموال وجرائم التزوير وجعلها في قالب يستعمل في جرائم التجارة الإلكترونية إلا أنه غالباً ما تصطدم بشرعية الجنائية والتي يقصد بها وجود نص قانوني يجرم الفعل ويوضح العقاب المترتب عليه وقت وقوع هذا الفعل.

ومن ثم، فإن غياب نصوص قانونية صريحة يعيق المتابعة الجزائية لمرتكبي هذه الأفعال، خاصة أن القواعد الحالية لا تستوعب بشكل كامل طبيعة الجرائم الإلكترونية، مما يحدّ من فعالية الحماية القانونية للتجارة الإلكترونية¹.

ويُقصد بالاختلاس، الاستيلاء على مال منقول مملوك للغير دون رضاه بنية تملكه². غير أن المشرع الجزائري لم ينص صراحة على ما إذا كان محل الجريمة يمكن أن يكون مალًا معنويًا أو إلكترونيًا، رغم أن الواقع العملي يُظهر وجود صور حديثة للاختلاس، مثل سرقة البيانات والمعلومات الشخصية (كالأسماء والعناوين)، أو الاستيلاء على الأموال عبر استخدام الشبكة

² المادة 350 من الأمر رقم 66-156 المؤرخ في 8 جوان 1966 يتضمن قانون العقوبات ج ر عدد 49 الصادر في 11/06/1966 معدل ومتمم.

العنكبوتية. كما قد تتم الجريمة عن طريق تحويل الأموال إلكترونياً إلى حسابات الجاني، أو من خلال اختراق الأنظمة البنكية وتعديل البيانات أو حذفها أو إدخال بيانات مزيفة، بقصد تحويل الأموال أو إتلافها¹.

وعليه، فإن جريمة الاختلاس في التشريع الجزائري ما زالت تقوم على أساس مادي، مما يطرح إشكالية في تكييف الأفعال ذات الطبيعة المعنوية، كالاعتداء على الأموال الإلكترونية، ويجعل من الصعب تطبيق أحكام السرقة التقليدية عليها بشكل دقيق².

الفرع الرابع: تنازع القوانين

تُعدّ مسألة تنازع القوانين من القواعد العامة في تحديد الاختصاص القضائي، حيث يتركز هذا التحديد إما على جنسية الأطراف، فتكون المحكمة المختصة هي محكمة جنسية الأطراف، أو على أساس محل الإقامة، حيث تختص المحكمة التي يقع في دائرتها موطن الأطراف. وقد تُمنح محاكم الدولة اختصاصاً للنظر في النزاع، سواء كان منقولاً أو عقاراً، أو بناءً على مكان إبرام العقد أو تنفيذ الالتزام، أو وفق مكان وقوع الفعل الضار. غير أنّ هذه القواعد، باستثناء الجنسية، تظل قواعد مكانية، وهو ما يطرح صعوبة في تطبيقها على المعاملات الإلكترونية ذات الطابع الافتراضي اللامادي، والتي لا يمكن حصرها في مكان جغرافي محدد³.

وتبرز الإشكالية بشكل أوضح في تحديد الاختصاص القانوني والقضائي في عمليات الدفع الإلكتروني، نظراً لاعتمادها على شبكة الإنترنت كوسيط اتصال دولي، مما يجعل تحديد مكان وقوع العنصر المادي أو المعنوي للنزاع أمراً معقداً. فإذا نشأ النزاع بين طرفين يقيمان في دولتين مختلفتين، يصبح من الصعب تحديد القانون الواجب التطبيق، لأن البيئة الرقمية تتجاوز الحدود

¹ عبد الكريم نعمان، جريمة سرقة المعلوماتية في التشريع الجزائري، المجلة الأكاديمية للبحث القانوني، المجلد 15، العدد 2، سنة 2024، صفحة 114.

² حابت آمال، التجارة الإلكترونية في الجزائر، رسالة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم، تخصص قانون، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة تيزي وزو 2015، صفحة 388.

³ بلال عبدالمطلب بدوي، البنوك الإلكترونية، دار النهضة العربية، القاهرة، 2006، صفحة 15.

الجغرافية التقليدية التي تُعد أساسًا لتطبيق قواعد الإسناد. لذلك، يتعين تطبيق القواعد القانونية على العلاقات التي تحتوي على عنصر أجنبي، مع ضرورة الأخذ بعين الاعتبار خصوصية المعاملات الإلكترونية¹.

وفي هذا السياق، يُمكن الاستناد إلى بعض المعايير لتحديد الاختصاص، مثل مكان إبرام التصرف أو المكان الذي أُرسِلت منه البيانات أو استُقبلت فيه. غير أن هذه المعايير تبقى نسبية، نظرًا للطبيعة اللامادية للمعاملات عبر الإنترنت.

المطلب الثاني: التحديات التقنية

إن نظام الدفع الإلكتروني لا يزال يواجه مجموعة من التحديات التقنية التي تؤثر على كفاءته وفعاليته في الواقع العملي. إذ يرتبط نجاح هذه الوسائل بمدى توفر بنية تحتية رقمية متطورة، وأنظمة معلوماتية متكاملة، تضمن استمرارية وسرعة وأمن العمليات المالية.

غير أن الواقع العملي يكشف عن وجود عدة عراقيل تقنية، تتجلى في ضعف الشبكات، والأعطال المتكررة، إلى جانب بعض الإشكالات المرتبطة بأمن المعلومات والتكامل بين مختلف الأنظمة، ومحدودية التنوع في وسائل الدفع وقلة إنتشارها، والمشاكل التي تواجهها.

وعليه، يقتضي تحليل التحديات التقنية الوقوف على واقع البطاقات والتطبيقات الإلكترونية المستعملة في الجزائر (الفرع الأول)، ثم إبراز مختلف الإشكالات التقنية التي تعترض استخدامها (الفرع الثاني) وإستخدام نظام الدفع بشكل عام.

الفرع الأول: واقع البطاقات والتطبيقات الإلكترونية في الجزائر

يتجسد واقع الدفع الإلكتروني في الجزائر من خلال مجموعة من البطاقات والتطبيقات الرقمية التي تم اعتمادها بهدف تسهيل المعاملات المالية وتقليل الاعتماد على الوسائل التقليدية. غير أن

¹ باخويا دريس، الاختصاص والقانون الواجب التطبيق في منازعات التجارة الإلكترونية، مجلة القانون والمجتمع، 2013، صفحة 73

هذه الوسائل لاتزال محدودة كما أن فاعليتها تبقى مرتبطة بمدى كفاءة البيئة التقنية التي تعمل في إطارها، وهو ما يبرز من خلال مختلف الإشكالات التقنية التي تواجهها في الواقع العملي.

أولاً: البطاقة البنكية CIB

تُعدّ بطاقة إلكترونية محلية مخصّصة لعمليات الدفع والسحب بين البنوك، تقوم بإصدارها البنوك الجزائرية المنضوية ضمن الشبكة المالية المشتركة بين البنوك. وتُستخدم هذه البطاقة في سحب الأموال عبر الموزعات الآلية للنقود والشبابيك البنكية الأوتوماتيكية، كما تُمكن حاملها من تسديد قيمة السلع والخدمات لدى التجار بواسطة أجهزة الدفع الإلكتروني، بالإضافة إلى إمكانية استعمالها في عمليات الدفع عبر الإنترنت لدى التجار المرتبطين بالشبكة¹. ويوجد فيها نوعين البطاقة البنكية الكلاسيكية و البطاقة البنكية الذهبية، وعادة ماتكون صلاحيتها 3 سنوات من تاريخ إصدارها.

مميزات بطاقة CIB

- تُمكن بطاقة CIB حاملها من إجراء عمليات الدفع الإلكتروني لدى مختلف المتاجر- ونقاط البيع المزوّدة بأجهزة الدفع الإلكتروني (TPE).
- تتيح البطاقة إمكانية سحب الأموال من مختلف أجهزة الصراف الآلي (ATM) المنتشرة عبر كامل التراب الوطني.
- تسمح لحاملها بمتابعة جميع العمليات المالية المنجزة بواسطة البطاقة، سواء من خلال كشف الحساب البنكي أو عبر خدمات الإنترنت.

¹ صليح بونفلة، عصام نجاح، بطاقة الدفع البنكية CIB والنظام القانوني للعقود الخاصة بها، مجلة العلوم القانونية والسياسية، المجلد 09، العدد 03، 2018، الصفحة 497.

- توفر البطاقة خدمة الاستعلام عن رصيد الحساب البنكي في أي وقت، سواء عبر أجهزة الصراف الآلي أو من خلال الخدمات الإلكترونية على الإنترنت.

- تمنح بطاقة CIB إمكانية الدفع الإلكتروني عبر الإنترنت لاقتناء مختلف السلع والخدمات من المواقع والتجار المعتمدين.

- تتميز خدمة بطاقة CIB بتوفرها الدائم على مدار 24 ساعة وطيلة أيام الأسبوع.

ثانيا: بطاقة بريد الجزائر "الذهبية"

تُعتبر البطاقة الذهبية بطاقة خصم إلكترونية يصدرها بريد الجزائر، وتتوافق مع معايير الأمان الدولية EMV المعتمدة في بطاقات الدفع الإلكتروني. وتتيح هذه البطاقة لحاملها إمكانية القيام بعدة عمليات مالية، من بينها سحب الأموال، والاستفادة من الخدمات البنكية الإلكترونية، إضافة إلى تسديد المدفوعات عبر أجهزة الدفع الإلكتروني. ويقوم بريد الجزائر بمنح البطاقة الذهبية لزبائنه أصحاب الحسابات البريدية الجارية بعد تقديم طلب للحصول عليها، مع احتفاظ المؤسسة بملكية البطاقة. كما يُعد الرقم السري (PIN) ضرورياً لإجراء مختلف العمليات المرتبطة بها، ويتمثل في أربعة أرقام متسلسلة تُستخدم للتحقق من هوية حامل البطاقة عند استعمالها عبر الشبكة البنكية الآلية أو من خلال أجهزة الدفع الإلكتروني¹.

كما توفر مجموعة من الخدمات على الإنترنت وتطبيقات هاتف وهي:

1- خدمة BaridiWeb

تُمكن خدمة "بريدي ويب" التي يوفرها بريد الجزائر زبائن المؤسسة من الاستفادة من مختلف الخدمات المالية البريدية عبر البوابة الإلكترونية، مع إمكانية تنفيذ العمليات بسرعة وفي أي وقت،

¹ مريم بن شريف، منية خليفة، واقع الدفع الإلكتروني في الجزائر وآفاق المستقبل: البطاقة الذهبية نموذجاً. مجلة الأبحاث الاقتصادية، المجلد 18، العدد 01، 2023، الصفحة 63.

على مدار 24 ساعة يوميًا وطيلة أيام الأسبوع. وتُخصَّص هذه الخدمة حصريًا لحاملي البطاقة الذهبية التابعة لبريد الجزائر.

فإذا كان الزبون مشتركًا مسبقًا في تطبيق الهاتف المحمول “بريدي موب”، يكفيه إدخال اسم المستخدم وكلمة المرور الخاصة به عبر بوابة بريد الجزائر للوصول إلى خدمة “بريدي ويب”. أما في حالة عدم الاشتراك في تطبيق “بريدي موب”، فيتعين عليه اتباع إجراءات التسجيل الإلكتروني المخصصة لذلك، وبعد إتمام خطوات التسجيل تصل إلى الزبون رسالة نصية قصيرة تؤكد عملية الانخراط، مما يتيح له الاستفادة من مختلف الخدمات المتوفرة عبر “بريدي ويب”. كما تُستخدم بيانات الدخول نفسها للتولوج إلى تطبيق “بريدي موب” على الهاتف المحمول.

ومن خلال هذه الخدمة يمكن للزبون الاستفادة من عدة مزايا، من بينها الاطلاع الدائم على حساب CCP، وإجراء التحويلات الدائمة، وتسيير البطاقة الذهبية، وتحويل الأموال من حساب إلى آخر، إضافة إلى الاطلاع على المعاملات المنجزة بواسطة البطاقة، وكذا طلب إعادة إصدار الرقم السري الخاص بها¹.

2- تطبيق BridiMob

يُعد تطبيق “بريدي موب” تطبيقًا للهاتف المحمول أطلقه بريد الجزائر بهدف توفير الخدمات المالية والبريدية الإلكترونية لزبائنه، حيث يسمح للمستخدم بتسيير حسابه البريدي الجاري (CCP) وإنجاز مختلف معاملاته في أي وقت ومن أي مكان، مما يساهم في ربح الوقت وتسهيل إدارة العمليات المالية.

ويتيح التطبيق مجموعة متنوعة من الخدمات، من بينها الاطلاع على رصيد الحساب البريدي الجاري ومتابعة حركته، وتسيير البطاقة الذهبية الخاصة بالدفع الإلكتروني، إضافة إلى إمكانية إجراء

¹ قيمش خولة وبلعة جويده، وسائل الدفع الإلكتروني في بريد الجزائر: الواقع والتحديات، REVUE MAGHREBINE MANAGEMENT DES ORGANISATIONS، المجلد 5، العدد 1، 2021.

التحويلات من حساب إلى آخر. كما يوفر خدمة تحديد الموقع الجغرافي لأجهزة الصراف الآلي، وخدمة حجز البطاقة الذهبية أو رفع الحظر عنها في حالة قيام الزبون بحظرها مسبقاً. ويمكن للمستخدم كذلك الاطلاع على كشف مصغر يتضمن آخر عشر عمليات منجزة باستعمال البطاقة الذهبية، مع إمكانية حفظ بيانات التحويلات كقوالب جاهزة لاستعمالها لاحقاً.

كما يعتمد التطبيق على نظام المصادقة بواسطة اسم المستخدم وكلمة المرور، إضافة إلى وسائل حماية مرتبطة بالبطاقة الذهبية والرقم السري، وذلك بهدف تعزيز أمن المعاملات الإلكترونية وحماية البيانات المالية للزبائن.

ويتوفر التطبيق على واجهة استخدام مبسطة تُمكن مختلف فئات المستخدمين من التعامل معه بسهولة، كما يتم تحديثه بشكل دوري لإضافة خدمات جديدة وتحسين الأداء ومعالجة الثغرات التقنية والأمنية¹.

3- خدمة Barid Pay

تُعد خدمة “بريد باي” من الوسائل الحديثة للدفع الإلكتروني التي أطلقتها بريد الجزائر، وهي طريقة دفع سهلة وآمنة تتم عبر الهاتف المحمول بالاعتماد على تقنية رمز الاستجابة السريعة (QR Code). وتتم هذه العملية دون الحاجة إلى استعمال البطاقة الذهبية أو الدفع النقدي، حيث يكفي للزبون استخدام تطبيق “بريدي موب” لمسح رمز ال QR الخاص بالتاجر، ليتم تحويل المبلغ مباشرة من حساب الزبون إلى حساب التاجر بطريقة فورية وآمنة.

وللاستفادة من هذه الخدمة، يشترط أن يكون الزبون حائزاً على البطاقة الذهبية التابعة لبريد الجزائر، وأن يقوم بربط رقم هاتفه بحسابه البريدي، وذلك من خلال إدخال رقم الهاتف على مستوى أحد أجهزة الصراف الآلي التابعة لشبكة بريد الجزائر. كما يتعين على المستخدم تحميل وتثبيت تطبيق “بريدي موب” على هاتفه الذكي.

¹ من موقع الجزائر للمحمول، <https://blog.dzgsm.com/>، تم الإطلاع عليه في 2026/06/25 الساعة 22:25

وتتم عملية الدفع عبر الهاتف المحمول باستخدام رمز الاستجابة السريعة بخطوات بسيطة، حيث يقوم الزبون أولاً بفتح تطبيق “بريدي موب”، ثم اختيار خدمة “بريد باي”، وبعدها مسح رمز ال QR المعروض لدى التاجر. فإذا كان الرمز يحتوي مسبقاً على مبلغ العملية، فلن يكون الزبون بحاجة إلى إدخال قيمة المشتريات، أما إذا كان الرمز لا يتضمن مبلغاً محدداً، فيتعين عليه إدخال قيمة المبلغ يدوياً. وبعد ذلك تتم المصادقة على العملية بإدخال رمز التأكيد المرسل عبر رسالة نصية قصيرة، ليظهر إشعار الدفع على هاتف الزبون، في حين يتلقى التاجر رسالة نصية قصيرة تؤكد نجاح العملية وقيمة المبلغ المحوّل¹.

ثالثاً: تطبيق DZMobPay

يُعد نظام “DZMobPay” من أحدث حلول الدفع الإلكتروني عبر الهاتف المحمول في الجزائر، وقد تم تطويره من طرف Groupement d’Intérêt Économique Monétique في إطار تحديث وسائل الدفع وتعزيز التحول الرقمي في القطاع المالي. ويقوم هذا النظام على مبدأ الدفع والتحويل عبر الهاتف الذكي باستخدام تقنية رمز الاستجابة السريعة (QR Code)، بما يسمح بإجراء المعاملات المالية بطريقة فورية وآمنة دون الحاجة إلى استعمال النقد التقليدي.

ويتميز “DZMobPay” بكونه نظاماً وطنياً بينياً (Interoperable)، إذ يربط بين مختلف البنوك الجزائرية و بريد الجزائر، مما يسمح للمستخدمين بإجراء عمليات الدفع أو تحويل الأموال حتى وإن كانوا يتعاملون مع مؤسسات مالية مختلفة. كما يتيح النظام إمكانية الدفع لدى التجار عبر مسح رمز QR، بالإضافة إلى التحويلات المالية الفورية بين الأفراد من حساب إلى حساب.

¹ نفس المرجع.

ويهدف هذا النظام إلى تقليص الاعتماد على التعامل النقدي وتشجيع استعمال وسائل الدفع الرقمية، فضلاً عن تعزيز الشمول المالي وتسهيل المعاملات اليومية للأفراد والتجار. كما يعتمد على معايير أمنية حديثة لحماية البيانات والمعاملات المالية، مع توفير سرعة كبيرة في تنفيذ العمليات التي لا تستغرق سوى ثوانٍ معدودة¹.

وقد شهد نظام "DZMobPay" توسعاً تدريجياً منذ إنطلاقه، حيث انضمت إليه عدة بنوك عمومية وخاصة، مع توجه نحو تعميمه على عدد أكبر من المؤسسات المالية. كما عرف النظام انتشاراً ملحوظاً بين المستخدمين والتجار، إذ تجاوز عدد مستعمليه عشرات الآلاف، إلى جانب آلاف التجار المنخرطين في الخدمة.

ومن التطبيقات المرتبطة بهذا النظام تطبيقات الدفع البنكية المختلفة، مثل تطبيق "Wimpay BDL" الخاص بـ Banque de Développement Local

الفرع الثاني: الإشكالات التقنية

رغم الجهود التي بذلتها البنوك الجزائرية وبريد الجزائر في تطوير وسائل الدفع الإلكتروني من خلال إطلاق البطاقات البنكية والتطبيقات والخدمات الرقمية المختلفة، إلا أن هذا النظام لا يزال يواجه العديد من التحديات التقنية التي تعيق انتشاره بالشكل المطلوب

أولاً: ضعف البنية التحتية الرقمية والخدمات المصرفية الإلكترونية

رغم الجهود التي تبذلها الدولة من أجل تحسين تغطية الإنترنت والرفع من جودة الاتصال بالشبكة، إلا أن هذا القطاع لا يزال يشهد تأخرًا مقارنة بالتطور السريع الذي تعرفه أنظمة الدفع الإلكتروني، ويرجع ذلك إلى هشاشة البنية التحتية الرقمية وضعف تدفق الإنترنت، إضافة إلى وجود عدة عراقيل تقنية وتكنولوجية، من بينها ضعف جودة الخدمات والعروض المقدمة، وكثرة

¹ من موقع وكالة الأنباء الجزائرية، <https://www.aps.dz> تم الإطلاع عليه في 2026/05/03 على الساعة 22:42

الانقطاعات التقنية مع غياب تحمل المسؤولية عنها في بعض الأحيان. كما يُعد احتكار جهة واحدة لتقديم خدمات الاتصال من أبرز العوامل التي تؤثر سلباً على جودة الخدمة، مما يضع المستهلك في وضعية شبيهة بعقود الإذعان ويحد من حرية الاختيار¹.

ويؤثر هذا الوضع بشكل مباشر على فعالية تطبيقات الدفع الإلكتروني وانتشارها، إذ يتطلب هذا النوع من الخدمات بنية تحتية رقمية متطورة وشبكة إنترنت مستقرة وسريعة تضمن تنفيذ العمليات الإلكترونية بسهولة وأمان، فضلاً عن تعزيز ثقة المستخدمين في الولوج إلى الخدمات الرقمية. ويؤكد المختصون في مجال التجارة الإلكترونية أن انتشارها في أي دولة يرتبط ارتباطاً وثيقاً بمدى تطور شبكة الإنترنت، إلى جانب توفر الوسائل التكنولوجية كالحواسيب والهواتف الذكية داخل المؤسسات والمنازل والمنشآت المختلفة². قد جاء تعريف لخدمة الإنترنت من خلال المرسوم التنفيذي رقم 257/98 مؤرخ في 21 نوفمبر المتضمن شروط وكيفية إقامة خدمة الإنترنت واستغلالها. لكن رغم كل هذا، يبقى الواقع كالسوء البنية التحتية لشبكة الإنترنت في الجزائر مع احتياج كبير إلى تطوير مختلف جوانبها لتحقيق الأهداف المسطرة لوسائلها³.

ومن جهة أخرى، تعاني البنوك الجزائرية من ضعف ملحوظ في تقديم الخدمات المصرفية الإلكترونية، لا سيما عبر الإنترنت، حيث تبقى هذه الخدمات دون مستوى تطلعات العملاء. ففي الوقت الذي توفر فيه بعض البنوك في الدول النامية مئات الخدمات الرقمية لربائنها، لا تزال

¹ بملولي فاتح، النظام القانوني للتجارة الإلكترونية أطروحة نيل شهادة دكتوراه، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، 24 ماي 2017، صفحات 43.

² بملولي فاتح، نفس المرجع، ص 43.

³ المرسوم التنفيذي رقم 257-98 مؤرخ في 21 نوفمبر المتضمن شروط وكيفيات إقامة خدمات الإنترنت واستغلالها، الجريدة الرسمية عدد 63 صادرة بتاريخ 25 أوت 1998.

البنوك الجزائرية تقتصر على عدد محدود من الخدمات، وهو ما يقلل من قدرتها على جذب العملاء ويحد من انتشار الخدمات البنكية الإلكترونية والدفع الإلكتروني بصفة عامة¹.

ثانيا: صعوبة تعميم أجهزة الدفع الإلكتروني في الجزائر

تُعد أجهزة الصراف الآلي (ATM) وأجهزة الدفع الإلكتروني (TPE) من أهم الوسائل التقنية المعتمدة في مجال الدفع الإلكتروني بالجزائر، حيث تتواجد أجهزة الصراف الآلي غالبًا أمام البنوك والمؤسسات المالية، في حين تنتشر أجهزة الدفع الإلكتروني على مستوى المحلات التجارية ومقدمي السلع والخدمات. وقد أولت السياسة الجزائرية الخاصة بتطوير نظام الدفع الإلكتروني أهمية كبيرة لتعميم هذه الوسائل، وهو ما تجسد بوضوح في قانون المالية لسنة 2018، خاصة المادة 111 قبل تعديلها، والتي نصت على إلزام التجار باقتراح وسائل الدفع الإلكتروني على زبائنهم عند تسديد قيمة المشتريات.

غير أن جهود الدولة في تعميم التجهيزات الآلية الخاصة بالدفع الإلكتروني اصطدمت بعدة عراقيل وتحديات، من أبرزها:

1- عزوف المتعاملين الاقتصاديين عن اقتناء أجهزة الدفع الإلكتروني:

رغم التدابير التي اتخذتها الدولة لنشر أجهزة الدفع الإلكتروني لدى المتعاملين الاقتصاديين، والتي تعززت من خلال المادة 111² من قانون المالية لسنة 2020³ المعدلة والمتممة، والتي ألزمت المتعاملين الاقتصاديين بوضع أجهزة الدفع الإلكتروني تحت تصرف المستهلكين بناءً على طلبهم، إضافة إلى بيان وزارة التجارة وترقية الصادرات الذي دعا التجار إلى التوجه نحو المؤسسات المالية

¹ بن داينة عبد اللطيف، مسعودي عقبة، المعوقات القانونية والتقنية لتطبيق نظام الدفع الإلكتروني في الجزائر، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات الحصول على شهادة ماستر في الحقوق، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2021-2022، صفحة 41.

² المادة 111 من قانون 14-19 تعدل وتنمّم المادة أحكام المادة 111 من قانون 17-11 المؤرخ في 27 ديسمبر 2017 متضمن قانون المالية 2018

³ القانون رقم 19 14، المؤرخ في 11 ديسمبر 2019 المتضمن قانون المالية 2020

والمصرفية لتجهيز فضاءاتهم التجارية بهذه الأجهزة قبل تاريخ 31 ديسمبر 2020، إلا أن النتائج المحققة بقيت محدودة. وفي هذا السياق، صرح المدير العام لتجمع النقد الآلي “مجيد مسعودان” خلال لقاء صحفي بتاريخ 08 جانفي 2022 بأن عزوف التجار عن اقتناء أجهزة الدفع الإلكتروني لا يزال مستمرًا، حيث لم يتم تسجيل سوى حوالي 39 ألف جهاز دفع إلكتروني لدى التجار من أصل ما يقارب مليون تاجر، وهو رقم يبقى ضعيفًا مقارنة بحجم النشاط التجاري في الجزائر¹.

2-عدم القدرة على تغطية الطلب المتزايد على الأجهزة:

رغم محدودية الإقبال على أجهزة الدفع الإلكتروني، فإن أي ارتفاع في الطلب عليها يكشف عن مشكلة حقيقية تتمثل في ضعف القدرة على توفير هذه الأجهزة بالكميات المطلوبة. فبالرغم من تدعيم حظيرة أجهزة الدفع الإلكتروني خلال الفترة الممتدة بين مارس 2020 ومارس 2021، والتي بلغت حوالي 8675 جهازًا، إلا أن هذا العدد يبقى ضئيلاً مقارنة بعدد التجار المسجلين في السجل التجاري²، كما هو الحال بالنسبة لعدد أجهزة الصراف الآلي مقارنة بعدد أصحاب الحسابات البنكية. ويرجع ذلك إلى عدة أسباب، من بينها محدودية الجهات المصنعة لهذه الأجهزة، حيث تُعد المؤسسة الوطنية للصناعات الإلكترونية المصدر الأساسي لتوفيرها، إضافة إلى محدودية الإنتاج المحلي. كما أن سياسة الدولة الرامية إلى ترشيد استعمال العملة الصعبة تجعل من استيراد هذه الأجهزة حلاً استثنائيًا يُلجأ إليه فقط لتغطية العجز الحاصل في السوق³.

¹ مجيد مسعودان المدير العام لتجمع النقد الآلي تصريح صحفي بتاريخ 08/01/2022

² الإذاعة الجزائرية مقال بعنوان ارتفاع عدد أجهزة الدفع الإلكتروني بنسبة تقارب 30% إلى غاية الفصل الأول من 2021 بتاريخ 2021/05/13.

<https://radioalgerie.dz/news/ar/article/20210513/211598.html>

³ زهير ظافر والهاشمي بوترفاس، مداخلة بعنوان واقع بطاقات الائتمان في الجزائر، المركز الجامعي ببشار، الصفحة 11-12

ثالثا: ضعف أمن المعلومات والتهديدات السيبرانية في نظام الدفع الإلكتروني

يُعد غياب أمن المعلومات من أبرز العوائق التي تحد من فعالية تطبيق نظام الدفع الإلكتروني في الجزائر، فرغم المزايا العديدة التي توفرها وسائل الدفع الإلكتروني، إلا أن مسألة حماية المعلومات تبقى من أهم التحديات التي تعرقل التوسع في استخدام هذه الوسائل وجعلها بديلاً حقيقياً لوسائل الدفع التقليدية. ويظهر تأثير ضعف الأمن المعلوماتي من خلال ارتفاع عنصر المخاطرة في المعاملات الإلكترونية نتيجة ضعف ثقة المستخدمين في هذا النوع من التعاملات، سواء بسبب التشكيك في جدتها أو بسبب سهولة التلاعب بالمعلومات والبيانات المتداولة عبرها.

كما يبرز هذا الضعف في محدودية أمان التجهيزات التقنية الخاصة بوسائل الدفع الإلكتروني، إضافة إلى الصعوبات المرتبطة بالتجارة الإلكترونية نتيجة تعدد المعايير التقنية والقانونية المطبقة من دولة إلى أخرى. وتزداد المخاوف كذلك من احتمالية تعرض المواقع التجارية للاختراق من طرف قراصنة الإنترنت، خاصة وأن هذا النوع من الهجمات طال حتى شركات عالمية تمتلك إمكانيات تقنية كبيرة، الأمر الذي يجعل المؤسسات المحلية أكثر عرضة لمثل هذه الاعتداءات نظراً لمحدودية إمكانياتها التقنية والأمنية. كما أن عدم تكامل الأنظمة والتشريعات المنظمة للتجارة الإلكترونية يشكل بدوره تهديداً حقيقياً لأمن المعلومات في هذا المجال¹.

ومن أبرز صور المساس بأمن المعلومات في نظام الدفع الإلكتروني الجزائري ما تعرض له مشتركو بريد الجزائر من عمليات قرصنة لحساباتهم الجارية، وذلك من خلال استغلال ثغرات في نظام "راسيمو"² الخاص بتعبئة شرائح الهاتف النقال التابعة لشبكة "موبيليس"، حيث تم الاستيلاء على معلومات شخصية مكّنت من تنفيذ عمليات تحويل ونهب للأموال وإجراء معاملات باسم الغير. ومع تكرار هذه العمليات، أصبح الخطر يهدد بشكل كبير أمن الحسابات البريدية، خاصة

¹ بن داينة عبد اللطيف، مسعودي عقبة، المعوقات القانونية والتقنية لتطبيق نظام الدفع الإلكتروني في الجزائر، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات الحصول على شهادة ماستر في الحقوق، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2021-2022، صفحة 46

² نظام راسيمو عبارة عن نظام وسيط بين مؤسسة بريد الجزائر وموبيليس.

في ظل عدم تطوير النظام الرئيسي الخاص بتغيير كلمات المرور، إذ كان نظام "راسمي" يسمح بتغيير كلمة السر باستعمال معلومات بسيطة عبر الإنترنت، مثل رقم الهاتف فقط، وهي طريقة يسهل استغلالها من قبل القراصنة الإلكترونيين¹.

رابعاً: الأعطال التقنية والأخطاء المعلوماتية في أنظمة الدفع الإلكتروني

تُعد الأعطال التقنية من أبرز المشكلات التي تواجه أنظمة الدفع والتجارة الإلكترونية، ويُقصد بها مختلف الأعطال التي تصيب الأجهزة والبرامج المستعملة في إنشاء وسائل التجارة الإلكترونية، مثل المحررات الإلكترونية والتوقيع الإلكتروني، وهي أعطال يُنظر إليها من الجانب التقني والفني. وتشمل هذه الأعطال ما قد يصيب الأجهزة والبيانات المخزنة بها نتيجة ضعف في تقنيات التصنيع أو بسبب تعرضها لهجمات إلكترونية أو فيروسات معلوماتية.

ومن بين هذه الأعطال، تلك التي تصيب برامج التشغيل والاتصال بالحاسوب، سواء نتيجة سوء الاستخدام أو بسبب الفيروسات، إضافة إلى الأعطال التي تؤدي إلى انقطاع الاتصال بشبكة الإنترنت، حيث قد تتعرض أجهزة الاتصال أو أجهزة مزودي الخدمة لخلل يمنع المستخدمين من الولوج إلى الشبكة، وقد يكون ذلك بسبب الفيروسات أو الظروف الطبيعية أو لأسباب تقنية أخرى. كما قد تظهر أعطال برمجية على مستوى المنصات الإلكترونية، تجعل الحاسوب يُظهر أن عملية الإرسال أو الدفع قد تمت بنجاح، في حين أن العملية في الواقع لم تُنجز نتيجة وجود خلل تقني في النظام².

وتشمل هذه الأعطال أيضاً المشكلات الناتجة عن الظروف الخارجية والبيئية المحيطة، ومدى تأثيرها على الأجهزة الإلكترونية المستعملة في تنظيم المعاملات ونقل المعلومات وإثبات التصرفات

¹ لوصيف عمار، استراتيجية نظام المدفوعات لقرن الحادي والعشرين مع الإشارة إلى تجربة الجزائر، مذكرة ماجستير كلية العلوم الاقتصادية جامعة قسنطينة، 2008-2009.

² محمد حسين منصور، المسؤولية الإلكترونية، منشأة المعارف، الإسكندرية 2006 ص 29

القانونية. فالعوامل الطبيعية مثل سوء الأحوال الجوية، واختلاف درجات الحرارة، والرطوبة، وانتشار الغبار والرمال، فضلاً عن الكوارث الطبيعية كالفيضانات والحرائق، قد تؤدي إلى انقطاع خدمة الإنترنت أو إتلاف الأجهزة الإلكترونية. كما أن انقطاع التيار الكهربائي يُعد من أبرز الأسباب التي تؤثر على استمرارية عمل الأنظمة الإلكترونية، مما يهدد سلامة البيانات والمعلومات سواء أثناء تخزينها أو نقلها¹.

إضافة إلى ذلك، تُعد الأخطاء غير العمدية من أكثر المشكلات شيوعاً في مجال الدفع الإلكتروني، باعتبار أن هذه الأنظمة تعتمد بشكل مباشر على إدخال البيانات ومعالجتها إلكترونياً. فقد يحدث الخطأ أثناء إرسال الرسائل عبر شبكة الإنترنت، أو عند إعداد البرامج الخاصة بالشرائح الإلكترونية، كاستعمال برامج غير ملائمة أو تثبيتها بطريقة غير صحيحة على الحاسوب، كما قد تُدخل البيانات إلى الشرائح الإلكترونية بصورة تجعل استرجاعها لاحقاً أمراً صعباً أو مستحيلاً في بعض الحالات².

المطلب الثالث: التحديات الثقافية والسلوكية

لا يرتبط نجاح نظام الدفع الإلكتروني بتوافر البنية التحتية والتشريعات القانونية فحسب، بل يتأثر أيضاً بالعوامل الثقافية والسلوكية السائدة داخل المجتمع. فمهما بلغت درجة تطور الوسائل التقنية المعتمدة، فإن محدودية الوعي بمزايا الدفع الإلكتروني، وضعف الثقة في المعاملات الرقمية، واستمرار تفضيل التعامل بالنقد، قد تشكل عوائق حقيقية أمام انتشار هذا النظام وتفعيله. ومن ثم، تبرز التحديات الثقافية والسلوكية كأحد أهم الإشكالات التي تواجه تطوير نظام الدفع الإلكتروني في الجزائر وتوسيع نطاق استخدامه.

¹ شقارة عبد النور، حماية المستهلك في الخدمات المصرفية، مذكرة ماجستير في القانون الخاص، جامعة الجزائر 1، يوسف بن خدة، 2014-2015، الصفحة 36.

² بلال عبدالمطلب بدوي، البنوك الإلكترونية، دار النهضة العربية، القاهرة، 2006، صفحة 114.

أولاً: محدودية الثقافة الرقمية والوعي بمزايا الدفع الإلكتروني

يُعد ضعف الثقافة الرقمية والمالية من أبرز العوائق التي تحد من انتشار وسائل الدفع الإلكتروني في الجزائر، حيث لا يزال العديد من المواطنين يفتقرون إلى المعرفة الكافية بمزايا هذه الوسائل ومستوى الأمان الذي توفره. كما يسود التخوف من التعرض للاحتيال الإلكتروني وسرقة البيانات المالية، خاصة في ظل ضعف التمكن من التقنيات الحديثة. ويُضاف إلى ذلك انتشار الأمية المعلوماتية لدى فئات من المجتمع التي تفتقر إلى المهارات الأساسية اللازمة للتعامل مع الحاسوب والوسائط الرقمية،¹ مما يحد من الإقبال على الخدمات البنكية الإلكترونية.

ثانياً: هيمنة ثقافة التعامل النقدي والحاجز النفسي تجاه وسائل الدفع الإلكتروني

لا تزال النقود الورقية تحتل مكانة مهيمنة في المعاملات اليومية للمواطنين الجزائريين، حيث يرتبط استخدامها بعادات وتقاليد راسخة داخل المجتمع. وقد أدى هذا الارتباط إلى نشوء نوع من الحذر والريبة تجاه وسائل الدفع غير النقدية، الأمر الذي يشكل حاجزاً نفسياً وثقافياً أمام تبني المعاملات الرقمية. كما أن استمرار الاعتماد المكثف على النقد يعيق انتشار وسائل الدفع الإلكتروني ويحد من فعالية الجهود الرامية إلى تطوير الاقتصاد الرقمي.²

ثالثاً: ضعف الثقة في النظام المصرفي والخدمات البنكية الإلكترونية

تُعد محدودية الثقة في البنوك والمؤسسات المالية من بين العوامل المؤثرة في ضعف استخدام وسائل الدفع الإلكتروني، إذ يفضل عدد كبير من المواطنين التعامل بالنقد بدلاً من إيداع أموالهم أو إجراء معاملاتهم عبر القنوات البنكية. ويعود ذلك إلى عدم اقتناع البعض بمستوى كفاءة

¹ محمد قريشي وعادل بوجمان، سبل ومتطلبات اعتماد وتطوير التجارة الإلكترونية في الجزائر، مخر مالية بنوك وإدارة أعمال، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، صفحة 283.

² حسينة شملول وسائل الدفع الإلكتروني في الجزائر الواقع والتحديات مجلة المنهل الاقتصادي، المجلد 8، العدد 2، صفحة 326

وشفافية الخدمات المصرفية، إضافة إلى ضعف جاذبية النظام البنكي مقارنة بالاحتياجات المتزايدة للمتعاملين في البيئة الرقمية الحديثة.

رابعاً: انتشار الاقتصاد غير الرسمي وتأثيره على الدفع الإلكتروني

يمثل الاقتصاد غير الرسمي أو الاقتصاد الموازي أحد أبرز التحديات التي تواجه تعميم وسائل الدفع الإلكتروني في الجزائر، نظراً لاعتماده بشكل أساسي على التعاملات النقدية خارج الأطر القانونية والجبائية. ويؤدي هذا الوضع إلى صعوبة إدماج المعاملات المالية ضمن القنوات المصرفية الرسمية، كما يحد من إمكانية تتبع حركة الأموال وتعزيز الشفافية المالية، الأمر الذي ينعكس سلباً على انتشار وسائل الدفع الإلكتروني وتطويرها¹.

خامساً: ارتفاع التكاليف وضعف الحوافز الاقتصادية لاعتماد وسائل الدفع الإلكتروني

تتطلب أنظمة الدفع الإلكتروني استثمارات مالية مهمة تشمل اقتناء أجهزة الدفع الإلكتروني وصيانتها، بالإضافة إلى إنشاء وتطوير وصيانة الشبكات والبنى التحتية التقنية اللازمة لتشغيلها. وتمثل هذه التكاليف عبئاً على العديد من المؤسسات، خاصة الصغيرة والمتوسطة منها. كما أن بعض التجار يترددون في اعتماد هذه الوسائل بسبب الرسوم المرتبطة بها أو لغياب حوافز اقتصادية وتشجيعية كافية تدفعهم إلى استخدامها على نطاق أوسع.

سادساً: ضعف التكوين والتأهيل في المجال المصرفي والرقمي

يُعد نقص التكوين والتأهيل من العوامل التي تؤثر على انتشار وسائل الدفع الإلكتروني، سواء على مستوى المستخدمين أو العاملين في القطاع المصرفي. فبعض موظفي البنوك يفتقرون إلى

1 MERBOUHI Samir & HADID Nofeyle. Le payement Électronique en Algerie : Délits économiques et financiers. Revue Nouvelle Economie, 2017, 01(16), p22

المهارات اللازمة لتسويق البطاقات البنكية والخدمات الإلكترونية والتعريف بمزاياها للمتعاملين، مما يحد من فعالية جهود التوعية ونشر الثقافة المصرفية الرقمية.

إضافة إلى نقص الوعي من طرف المواطنين بمزايا ومنافع النظام البنكي الإلكتروني.¹

خلاصة الفصل:

من خلال دراسة واقع نظام الدفع الإلكتروني في الجزائر وآفاق تطويره، يتبين أن الجزائر قد خطت خطوات مهمة في سبيل تحديث منظومتها المالية ومواكبة التحولات الرقمية التي يشهدها العالم، وذلك من خلال تبني أنظمة دفع إلكترونية حديثة وتطوير الإطار التنظيمي والمؤسسي المؤطر لها. وقد تم في المبحث الأول التطرق إلى آلية تطبيق نظام الدفع الإلكتروني في الجزائر وتطويره، من خلال تقييم مدى امتثال هذا النظام للمعايير الدولية المعتمدة في مجال أنظمة الدفع، والوقوف على أهم الضوابط القانونية والتنظيمية وآليات إدارة المخاطر التي تضمن فعاليتها واستقراره.

كما تم التطرق إلى بعض النماذج التي يمكن الاستفادة منها في تفعيل نظام الدفع الإلكتروني في الجزائر، مع إبراز الدور الذي تضطلع به المؤسسات الحكومية والقطاع الخاص في دعم مسار التحول الرقمي وتعزيز استخدام وسائل الدفع الإلكتروني. وتم كذلك عرض جملة من السبل والآليات الكفيلة بتطوير هذا النظام، من خلال تحسين البنية التحتية الرقمية، وتعزيز الإطار القانوني والتنظيمي، وتوسيع نطاق الخدمات الإلكترونية، وترسيخ الثقة في وسائل الدفع الحديثة.

أما في المبحث الثاني، فقد تم الوقوف على أبرز التحديات التي تواجه نظام الدفع الإلكتروني في الجزائر، سواء من الناحية القانونية والتشريعية، كقصور بعض النصوص القانونية والإشكالات المرتبطة بالجرائم الإلكترونية والمعاملات العابرة للحدود، أو من الناحية التقنية المرتبطة بالبنية التحتية الرقمية وأمن المعلومات. كما تم التطرق إلى واقع البطاقات والتطبيقات الإلكترونية المستعملة في الجزائر، وما

¹ فاطمة بلحاج، العولمة الاقتصادية وآثارها على النظام البنكي الجزائري، رسالة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على درجة الماجستير في الاقتصاد، تخصص اقتصاد دولي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة وهران، 2010-2011، صفحة 107.

تواجهه من صعوبات تقنية تحد من انتشارها وفعاليتها. واختُتمت الدراسة ببيان التحديات الثقافية والسلوكية التي لا تزال تشكل عائقًا أمام تعميم الدفع الإلكتروني، نتيجة استمرار تفضيل التعامل النقدي وضعف الوعي بمزايا المعاملات الإلكترونية.

وعليه، فإن نجاح نظام الدفع الإلكتروني في الجزائر لا يتوقف على توفير الوسائل التقنية والتشريعات القانونية فحسب، بل يتطلب أيضًا تضافر جهود مختلف الفاعلين من أجل خلق بيئة رقمية متكاملة، قادرة على تعزيز الثقة في وسائل الدفع الإلكترونية وتحقيق الانتقال التدريجي نحو اقتصاد رقمي أكثر كفاءة وفعالية.

خاتمة

في ختام هذه الدراسة التي تناولت موضوع نظام الدفع الإلكتروني وآلية تطبيقه في التشريع الجزائري، يمكن التأكيد على أن هذا الموضوع يُعد من المواضيع الحيوية التي فرضت نفسها بقوة في ظل التحولات العميقة التي يشهدها العالم اليوم، سواء على المستوى الاقتصادي أو التكنولوجي أو حتى القانوني. فقد أصبح التحول نحو الرقمنة المالية حقيقة واقعة لا يمكن تجاهلها، بل بات ضرورة حتمية تفرضها متطلبات العصر الحديث، خاصة مع التطور السريع في وسائل الاتصال وتكنولوجيا المعلومات، وما رافقه من تغيير جذري في طبيعة المعاملات المالية وأساليب تنفيذها.

لقد أظهرت هذه الدراسة أن نظام الدفع الإلكتروني لم يعد مجرد خيار إضافي إلى جانب الوسائل التقليدية، بل أصبح يمثل العمود الفقري للأنظمة المالية الحديثة، وأداة أساسية لضمان سرعة وفعالية وأمان المعاملات المالية. فمع الانتقال من الدفع النقدي التقليدي إلى الدفع الإلكتروني، أصبحت العمليات المالية تتم في وقت قياسي وبدرجة عالية من الدقة والشفافية، وهو ما ساهم في تحسين كفاءة النظام المصرفي وتعزيز ثقة المتعاملين في المؤسسات المالية.

ومن خلال الجانب النظري الذي تم تناوله في هذه المذكرة، تبين أن نظام الدفع الإلكتروني يقوم على بنية معقدة ومتكاملة تشمل مجموعة من المكونات التقنية والمؤسسية، من بينها أنظمة التسوية والمعالجة مثل RTGS و RTCI، إضافة إلى الدور المحوري الذي تلعبه شركة SATIM في الجزائر في إدارة وتنسيق عمليات الدفع الإلكتروني بين مختلف البنوك. كما أن وسائل الدفع الإلكتروني مثل أجهزة الصراف الآلي (ATM)، وأجهزة الدفع الإلكتروني لدى التجار (TPE)، وتطبيقات الهاتف المحمول، أصبحت تشكل واجهة أساسية لهذا النظام، حيث ساهمت بشكل كبير في تسهيل وصول الأفراد والمؤسسات إلى الخدمات المالية في أي وقت ومكان.

أما من خلال الجانب التطبيقي المتعلق بواقع الدفع الإلكتروني في الجزائر، فقد تبين أن الجزائر قطعت خطوات معتبرة في هذا المجال، من خلال تحديث بنيتها المصرفية وإدخال العديد من الأدوات والتقنيات الحديثة التي تهدف إلى دعم المعاملات الإلكترونية. غير أن هذا التطور لا يزال

في مرحلة انتقالية، حيث يتعايش النظام الإلكتروني مع النظام النقدي التقليدي، مما يعكس وجود نوع من التدرج في تبني هذا التحول الرقمي.

وقد كشفت الدراسة أيضاً أن هناك جهوداً واضحة تبذلها الدولة الجزائرية والمؤسسات المالية من أجل تطوير نظام الدفع الإلكتروني، سواء من خلال تحديث الإطار القانوني والتنظيمي، أو من خلال تعزيز البنية التحتية الرقمية، أو عبر إطلاق مبادرات تهدف إلى تشجيع استخدام الوسائل الإلكترونية في الدفع. كما أن القطاع المصرفي بدوره يسعى إلى توسيع نطاق الخدمات الرقمية وتحسين جودتها بما يتماشى مع المعايير الدولية.

ومع ذلك، فإن هذا النظام لا يزال يواجه مجموعة من التحديات التي تحد من فعاليته وانتشاره بالشكل المطلوب. فقد تبين أن هناك تحديات قانونية تتعلق بمدى ملاءمة التشريع الجزائري مع طبيعة المعاملات الإلكترونية الحديثة، إضافة إلى تحديات تقنية مرتبطة بالبنية التحتية الرقمية، وأخرى تنظيمية تتعلق بتنسيق عمل مختلف الفاعلين في النظام المالي. كما أن التحديات الثقافية والسلوكية تمثل بدورها عائقاً مهماً، حيث لا يزال جزء من المجتمع يفضل التعامل النقدي التقليدي بسبب ضعف الثقة في الوسائل الإلكترونية أو نقص الوعي بمزاياها.

ومن خلال تحليل هذه المعطيات، يمكن القول إن نجاح نظام الدفع الإلكتروني في الجزائر لا يرتبط فقط بتوفر الوسائل التقنية، بل يتطلب أيضاً وجود بيئة قانونية مرنة ومتطورة، وبنية تحتية قوية، إضافة إلى نشر الثقافة المالية الرقمية بين مختلف فئات المجتمع. فالتجربة الدولية أثبتت أن التحول نحو الدفع الإلكتروني هو عملية شاملة تتطلب تضافر جهود متعددة الأطراف، تشمل الدولة، البنوك، المؤسسات التقنية، وحتى الأفراد أنفسهم.

وعليه، فإن مستقبل نظام الدفع الإلكتروني في الجزائر يبدو واعداً، خاصة في ظل التوجه المتزايد نحو الرقمنة الاقتصادية، إلا أن هذا المستقبل يبقى مرهوناً بمدى قدرة مختلف الفاعلين على تجاوز التحديات الحالية، والعمل على تطوير منظومة متكاملة وفعالة للدفع الإلكتروني تتماشى مع التطورات العالمية.

وفي ضوء ما تم التوصل إليه من نتائج، يمكن تقديم مجموعة من الاقتراحات العامة التي قد تساهم في تطوير هذا المجال، من بينها ضرورة تحديث الإطار التشريعي المنظم للدفع الإلكتروني بما يتماشى مع التطورات التكنولوجية، وتعزيز أمن المعلومات والأنظمة المصرفية، وتوسيع نطاق استخدام وسائل الدفع الإلكتروني في مختلف القطاعات، إضافة إلى تكثيف حملات التوعية الموجهة للمواطنين حول أهمية وأمان هذه الوسائل.

كما يُستحسن العمل على تشجيع الابتكار في مجال التكنولوجيا المالية (FinTech) ودعم الشركات الناشئة الناشطة في هذا المجال، لما لها من دور كبير في تطوير حلول دفع إلكتروني أكثر مرونة وسهولة في الاستخدام، فضلاً عن تعزيز التعاون بين القطاعين العام والخاص من أجل بناء نظام مالي رقمي متكامل وفعال.

وفي الأخير، يمكن التأكيد على أن الانتقال إلى اقتصاد رقمي يعتمد على الدفع الإلكتروني لم يعد خياراً ثانوياً، بل أصبح ضرورة استراتيجية تفرضها التحولات العالمية الراهنة. ومن ثم فإن الجزائر، كغيرها من الدول، مدعوة إلى مواصلة جهودها في هذا المجال من أجل بناء نظام دفع إلكتروني حديث، آمن، وفعال، قادر على دعم التنمية الاقتصادية وتحقيق الشمول المالي وتعزيز مكانة الاقتصاد الوطني في البيئة العالمية.

وبذلك، تكون هذه الدراسة قد حاولت الإحاطة بالجوانب الأساسية المتعلقة بنظام الدفع الإلكتروني من الناحية النظرية والتطبيقية، مع التركيز على الواقع الجزائري وآفاق تطويره، آملة أن تكون قد قدمت إضافة علمية متواضعة يمكن البناء عليها في دراسات لاحقة أكثر تعمقاً وتخصصاً في هذا المجال الحيوي والمتجدد.

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع:

قائمة المصادر:

-القوانين:

-القانون رقم 02-05 المؤرخ في 6 فبراير 2005، يعدل ويتمم الأمر 59-75 المتضمن القانون التجاري .

-القانون رقم 04-15 المؤرخ في 1 فبراير 2015، المتعلق بالتوقيع والتصديق الإلكتروني، الجريدة الرسمية عدد 06 .

-القانون رقم 05-18 المؤرخ في 10 مايو 2018، المتعلق بالتجارة الإلكترونية، الجريدة الرسمية عدد 28 .

-القانون رقم 14-19 المؤرخ في 11 ديسمبر 2019، المتضمن قانون المالية 2020.

-الأوامر والمراسيم التنفيذية:

-الأمر رقم 66-156 المؤرخ في 8 جوان 1966، المتضمن قانون العقوبات

-الأمر رقم 59-75 المؤرخ في 26 سبتمبر 1975، المتضمن القانون التجاري (معدل ومتمم بالقانون 02-05) .

-الأمر رقم 90-10 المؤرخ في 16 أبريل 1990، المتعلق بالنقد والقرض، الجريدة الرسمية عدد 16 بتاريخ 18 أبريل 1990 .

-الأمر رقم 03-11 المؤرخ في 26 أوت 2003، المتعلق بالنقد والقرض، الجريدة الرسمية عدد 52، بتاريخ 27 أوت 2003 .

-المرسوم التنفيذي رقم 98-257 المؤرخ في 21 نوفمبر 1998، المتضمن شروط وكيفيات إقامة خدمات الإنترنت واستغلالها، الجريدة الرسمية عدد 63 .

قائمة المراجع:

-الكتب:

- أحمد سفر، أنظمة الدفع الإلكترونية، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، 2008 .
- أحمد عبد الخالق السيد، التجارة الإلكترونية والعملة، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، مصر 2008.
- أحمد مُجد غنيم، التسويق والتجارة الإلكترونية، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، مصر، 2011 .
- بلال عبدالمطلب بدوي ، البنوك الإلكترونية، دار النهضة العربية، القاهرة، 2006.
- حوالف عبد الصمد، النظام القانوني لوسائل الدفع الإلكتروني في الجزائر دراسة مقارنة، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2016
- رحيم حسين، الاقتصاد المصرفي، دار بهاء الدين للنشر والتوزيع، قسنطينة، 2009 .
- شريف مُجد غنام، محفظة النقود الإلكترونية، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2007 .
- عامر فرج يوسف، عالمية التجارة الإلكترونية وعقودها، أساليب مكافحة الغش التجاري الإلكتروني، المكتب الجامعي الحديث، مصر، 2009.
- عامر "مُجد بسام" أحمد مطر، الشيك الإلكتروني، دار الجنان للنشر والتوزيع، ط1، عمان، الأردن، 2013.
- عبد المطلب عبد الحميد، إقتصاديات التجارة الإلكترونية، ط1، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2014.
- عطاء عبد العاطي السانبطي الإثبات في العقود الإلكترونية، دار النهضة العربية، القاهرة، 2012

-مُحمَّد حسين منصور، المسؤولية الإلكترونية، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، 2003 .

-منير مُحمَّد الجنبهي وممدوح مُحمَّد الجنبهي، النقود الإلكترونية، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2005 .

-نادر عبد العزيز شافي، المصارف والنقود الإلكترونية، المؤسسة الحديثة للكتاب، طرابلس، لبنان، 2007 .

-الأطروحات والمذكرات:

-الأطروحات:

-بلعاش ميادة، أثر الصيرفة الإلكترونية على السياسة النقدية دراسة مقارنة الجزائر فرنسا، أطروحة دكتوراه تخصص اقتصاديات النقود والبنوك والأسواق المالية كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة مُحمَّد خيضر، بسكرة، 2014-2015.

- بهلولي فاتح، النظام القانوني للتجارة الإلكترونية أطروحة نيل شهادة دكتوراه، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، 24 ماي 2017.

-دحية رباب، أثر تطور التكنولوجيا على أنظمة وسائل الدفع مع الإشارة إلى حالة الجزائر: دراسة تحليلية، أطروحة شهادة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 3، 2019-2020.

-حابت آمال، التجارة الإلكترونية في الجزائر، رسالة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم، تخصص قانون، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة تيزي وزو 2015.

-زهير زواش، " دور نظام الدفع الالكتروني في تحسين المعاملات المصرفية- دراسة حالة الجزائر"، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي الجزائر، -2011 2010.

- شقارة عبد النور، حماية المستهلك في الخدمات المصرفية، مذكرة ماجستير في القانون الخاص، جامعة الجزائر 1، يوسف بن خدة، 2014-2015.

- عامر بشير، دور الاقتصاد المعرفي في تحقيق الميزة التنافسية للبنوك، دراسة حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه علوم اقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2011 - 2012.

- فاطمة بلحاج، العولمة الاقتصادية وآثارها على النظام البنكي الجزائري، رسالة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على درجة الماجستير في الاقتصاد، تخصص اقتصاد دولي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة وهران، 2010-2011.

- لوصيف عمار، استراتيجية نظام المدفوعات لقرن الحادي والعشرين مع الإشارة إلى تجربة الجزائر، مذكرة ماجستير كلية العلوم الاقتصادية جامعة قسنطينة، 2009-2008.

- وهيبة عبد الرحيم، إحلال وسائل الدفع المصرفية التقليدية بالإلكترونية، دراسة حالة الجزائر، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماجستير أكاديمي فرع نقود ومالية، جامعة الجزائر 2005/2006

-المذكرات:

-السايس إبتسام، نيلي صفا، وسائل الدفع في التجارة الإلكترونية، مذكر لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي، حقوق وعلوم سياسية، قانون أعمال، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2019-2020.

- بن دايجة عبد اللطيف ومسعودي عقبة، المعوقات القانونية والتقنية لتطبيق نظام الدفع الإلكتروني في الجزائر، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات الحصول على شهادة ماستر في الحقوق، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2021-2022.

-جودي نبيل، الصايحي زكريا، دور أنظمة الدفع الإلكترونية في تحسين جودة المعاملات المصرفية: دراسة حالة بنك السلام فرع ورقلة، مذكرة لنيل شهادة ماستر أكاديمي تخصص اقتصاد نقدي وبنكي. جامعة قاضي مرباح ورقلة 2021-2022

- دقيوق مُحمَّد اليامين زكرياء، آليات القانونية للدفع الإلكتروني في القانون الج ازئري، مذكرة نهاية الدراسة لنيل شهادة الماستر، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، 2023.

-المقالات العلمية:

- باخويا دريس، الاختصاص والقانون الواجب التطبيق في منازعات التجارة الإلكترونية،مجلة القانون والمجتمع، 2013.

- بن تركي ليلي، الحماية الجنائية لبطاقات الائتمان الممغنطة، مجلة العلوم الإنسانية، المجلد أ، العدد 40، ديسمبر 2016.

- براق عيسى وآخرون، دور منصة M-Pesa في تعزيز الشمول المالي في كينيا: نموذج لتحول الإقتصادات النامية،مجلة الأبحاث الإقتصادية،المجلد 20، العدد02، 2025.

- بوسهوة نذير و ملوح مُحمَّد، مجلة دفاتر اقتصادية، الدفع الإلكتروني عبر الهاتف النقال ودوره في الحد من أزمة السيولة النقدية بالجزائر ، المجلد 13، العدد 1، السنة 2022.

- بودلال علي ، اعتماد وسائل الدفع الالكترونية كألية للتقليل من الكتلة النقدية غير الرسمية المتداولة في الاقتصاد الجزائري ، مجلة المنتدى للدراسات و الأبحاث الاقتصادية ، العدد الرابع ، 2018.

- بوعكة كاملة النظام القانوني لوسائل الدفع الإلكتروني في الجزائر مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية المجلد 07العدد 01جامعة مُحمَّد بوضياف المسيلة 2022.

- جلايلة عبد الجليل، دحو مُحمَّد. مجلة الحقيقة للعلوم الاجتماعية والإنسانية، المجلد 24، العدد 4، السنة 2025.

- حسينة شملول وسائل الدفع الإلكتروني في الجزائر الواقع والتحديات مجلة المنهل الاقتصادي، المجلد 8، العدد 2.

- خويلدات صالح، وهوازي نورالدين: تطور أنظمة الدفع الإلكترونية في عصر الاقتصاد الرقمي: حالة نظام الدفع الإلكتروني الياباني Zengin-net ، المجلة الجزائرية للدراسات الاقتصادية والإدارية، المجلد 2، العدد 1، 2022.

- زايد مُحمَّد، البطاقات البنكية كأداة لتفعيل التجارة الإلكترونية، مجلة ضياء للدراسات القانونية، المجلد 03، العدد 02، 2021.

- زكرياء مسعودي، ماهية النقود الإلكترونية، المجلة الدولية للبحوث القانونية والسياسية، المجلد 02، العدد 03، 2018.

- زهير ظافر والهاشمي بوترفاس، مداخلعة بعنوان واقع بطاقات الإئتمان في الجزائر، المركز الجامعي ببيشار.

- سارة سعودي وعثمان عثمانية، المدفوعات عبر الهاتف المحمول كأداة لتعزيز الشمول المالي بالجزائر، مجلة آفاق علوم الإدارة والاقتصاد، المجلد 07، العدد 01، 2023.

- سالم مجدي عادل، وسائل الدفع الإلكتروني وأثرها على تحسين نوعية الخدمة ورفع أداء المؤسسات المالية، مؤسسة بريد الجزائر نموذجاً، مجلة شعاع للدراسات الاقتصادية، المجلد 09 العدد 01، جامعة تيسمسيلت، الجزائر، 2025.

- سماح محمودي، آلية مواجهة المخاطر القانونية المترتبة عن استخدام وسائل الدفع الإلكتروني مجلة طبنة للدراسات العلمية الأكاديمية، المجلد 04، العدد 03، 2021.

- صليح بونفلة، عصام نجاح، بطاقة الدفع البيانكية CIB والنظام القانوني للعقود الخاصة بها، مجلة العلوم القانونية والسياسية، المجلد 09، العدد 03، 2018.
- عبد الكريم نعمان، جريمة سرقة المعلوماتية في التشريع الجزائري، المجلة الأكاديمية للبحث القانوني، المجلد 15، العدد 2، سنة 2024.
- فتيحة بوزيان، هناء سلماني. إشكالية تطوير أنظمة الدفع الإلكتروني في الجزائر كمدخل للتجارة الإلكترونية. مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبة، المجلد 9، العدد 1، جامعة خميس مليانة، الجزائر. 2024.
- قلال حمزة، هباش سامي، إدارة مخاطر في البنوك الجزائرية وفق بازل 1. 3 بين المأمول والواقع، مجلة الباحث الاقتصادي، المجلد 12، العدد 1، ديسمبر 2025.
- لبزة، هشام مُحمَّد، الهادي طيف الله. واقع تحديات وسائل الدفع الإلكتروني في الجزائر. مجلة الدراسات والبحوث الاجتماعية، العدد 24، جامعة الشهيد حمة لخضر، الوادي، ديسمبر 2017.
- مراد محبوب، التحويلات المالية عبر الهاتف المحمول بين المتطلبات والتحديات، مجلة الإجتهد القانونية والإقتصادية، المجلد 07، العدد 03، 2018.
- مُحمَّد قريشي وعادل بومجان، سبل ومتطلبات اعتماد وتطوير التجارة الإلكترونية في الجزائر، مخبر مالية بنوك وإدارة أعمال، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة مُحمَّد خيضر بسكرة.
- مريم بن شريف، منية خليفة، واقع الدفع الإلكتروني في الجزائر وآفاق المستقبل: البطاقة الذهبية نموذجاً. مجلة الأبحاث الاقتصادية، المجلد 18، العدد 01، 2023.
- مولود قنوش، نظام الدفع الإلكتروني في الجزائر مكوناته و أهدافه و إدارة مخاطره، مجلة الإدارة وريادة الأعمال، المجلد 2 العدد 1 ، جامعة البويرة، 2022.

- ميادة بلعاش، حياة بن إسماعين، مشروع الصيرفة الإلكترونية في الجزائر، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد 16، جامعة محمد خيضر بسكرة، ديسمبر، 2014.

- ميموني نسرين، فريد بن طالي، نظام الدفع الإلكتروني في الجزائر واقعه وأثره على الاقتصاد الوطني، مجلة التنمية للبحوث والدراسات، المجلد 10، العدد 1. جامعة أمجد بوقرة بومرداس الجزائر، 2021.

- نعيمة مولفرعة إحلال وسائل الدفع المصرفية التقليدية بالإلكترونية مجلة البحوث في الحقوق والعلوم السياسية 2017.

- هشام عبد السيد الصافي، القضاء الإداري المصري والتكنولوجيا الحديثة، مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية، العدد التاسع، جامعة محمد بوضياف، مسيلة، مارس 2018.

- يسعد عبد الرحمن وآخرون. دور المحفظة الإلكترونية في تعزيز الشمول المالي، تجارب دولية. مجلة المنتدى للدراسات والأبحاث الاقتصادية، المجلد 05، العدد 01، الجزائر، 2021.

-مواقع الإنترنت:

- الإذاعة الجزائرية مقال بعنوان ارتفاع عدد أجهزة الدفع الإلكتروني بنسبة تقارب 30% إلى غاية الفصل الأول من 2021 بتاريخ 2021/05/13.

<https://radioalgerie.dz/news/ar/article/20210513/211598.html>

- جيرافي، البطاقات الافتراضية في المحافظ الرقمية: دليل الميزات والاستخدام الشامل في المملكة العربية السعودية، تاريخ الإطلاع 2026/04/24، الساعة 10:00،

<https://giraffyy.com/ksa/ar/learn/banking-money/digital-wallets/virtual-card-features-guide>

<https://www.satim.dz/index.php/ar/alnshat-alnqdy/rmi->

-وكالة الأنباء الجزائرية <http://www.aps.com> بتاريخ 09/10/2022

- قناة الجزائر الدولية <http://www.al24news.com> بتاريخ 13/12/2023
- سونلغاز <http://www.sonelgaz.com>
- الجزائر الآن <http://www.algeriemaitenant.com> بتاريخ 27/06/2023
- البنك الوطني الجزائري BNA <http://www.bna.com> بتاريخ 26/10/2022
- وزارة البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية <https://www.mpt.gov.dz>
- بتاريخ 22/10/2023
- موقع شركة ساتيم <https://www.satim.dz/index.php/ar/satim-ar/2021-04-21->
- [13-08-37](https://www.satim.dz/index.php/ar/satim-ar/2021-04-21-) تم الإطلاع عليه في 2026/06/24 على الساعة 11:14

مراجع باللغة الأجنبية:

- Basel Committee (1998), *Risk management for electronic banking and electronic money activities*, BIS.
- Comité de normalisation normes interbancaires de gestion automatisée des instruments de paiement. Banque d'Algérie, janvier 2005.
- Comité des systèmes de paiement et de règlement, les principes et pratiques applicables aux systèmes de paiement d'importance systémique. Rapport du groupe de travail, BRI, Suisse, P5.
- European Central Bank (1998), *Report on Electronic Money*, Frankfurt.
- Dominique Rambure (2005), *Les systèmes de paiement*, Economica, Paris.
- FMI Disclosure (2017), *Foreign Exchange Yen Clearing System*, Japanese Bankers Association.
- Japanese Bankers Association (2017), *FX Yen Clearing System Report*.
- MERBOUHI & HADID, "Le paiement électronique en Algérie", Revue Nouvelle Economie, 2017.

- Règlement de la Banque d'Algérie N 05-04 du 13 octobre 2005 portant sur le system de règlement brut en temps réel de gros montants et paiements urgents ,

Art 2 et 5.

الفهرس

الفهرس:

العنوان	الصفحة
الشكر	
الإهداء	
المقدمة.....	01
الفصل الأول: الإطار النظري لوسائل الدفع الإلكتروني.....	08
المبحث الأول: ماهية نظام الدفع الإلكتروني.....	11
المطلب الأول: مفهوم نظام الدفع الإلكتروني.....	11
الفرع الأول: تعريف نظام الدفع الإلكتروني.....	12
أولاً-تعريف نظام الدفع.....	12
ثانياً-المقصود بنظام الدفع الإلكتروني.....	13
الفرع الثاني: أنظمة تسوية ومعالجة عمليات الدفع الإلكتروني.....	13
أولاً: نظام الدفع الإجمالي الفوري للمبالغ الكبيرة والمدفوعات المستعجلة أو نظام التسوية الإجمالية الفورية (RTGS).....	14
ثانياً: نظام الدفع المكثف "نظام المقاصة الإلكترونية ATCI".....	17
ثالثاً: شركة النقد الآلي والعلاقات التلقائية بين البنوك SATIM.....	20
المطلب الثاني: أدوات تنفيذ الدفع الإلكتروني.....	24
الفرع الأول: الصراف الآلي (ATM).....	24
الفرع الثاني: جهاز الدفع الإلكتروني (TPE).....	25
الفرع الثالث: تطبيقات الدفع الإلكتروني.....	26

المبحث الثاني: ماهية وسائل الدفع الإلكتروني.....	27
المطلب الأول: مفهوم وسائل الدفع الإلكتروني.....	28
الفرع الأول: تعريف وسائل الدفع الإلكترونية.....	28
الفرع الثاني: خصائص وسائل الدفع الإلكتروني.....	29
أولاً: الطابع الدولي لوسائل الدفع الإلكتروني.....	29
ثانياً: إتمام المعاملات عن بُعد.....	30
ثالثاً: الاعتماد على النقود الإلكترونية.....	30
رابعاً: الطبيعة التعاقدية المركبة لعلاقة أطراف الدفع الإلكتروني.....	31
خامساً: ضرورة توافر بنية تقنية وأجهزة متخصصة.....	31
الفرع الثالث: مزايا وعيوب وسائل الدفع الإلكترونية.....	31
أولاً: مزايا وسائل الدفع الإلكتروني.....	32
ثانياً : عيوب وسائل الدفع الإلكترونية.....	33
المطلب الثاني: أنواع وسائل الدفع الإلكترونية.....	34
الفرع الأول : النقود و المحافظ الإلكترونية.....	34
أولاً : النقود الإلكترونية.....	34
ثانياً: المحافظ الإلكترونية.....	37
الفرع الثاني: الأوراق التجارية.....	38
أولاً: الشيك الإلكتروني.....	38
ثانياً-السفينة الإلكترونية.....	39
الفرع الثالث: بطاقات الدفع الإلكترونية.....	41
أولاً: التصنيف الوظيفي.....	41
ثانياً: التصنيف التقني.....	45

50.....	خلاصة الفصل
51.....	الفصل الثاني: واقع نظام الدفع الإلكتروني في الجزائر وآفاق تطويره
54....	المبحث الأول: آلية تطبيق نظام الدفع الإلكتروني في الجزائر وتطويره
54.....	المطلب الأول: تقييم مدى امتثال نظام الدفع الإلكتروني في الجزائر للمعايير الدولية
55.....	الفرع الأول: نظام الدفع ذو الأهمية النظامية
55.....	أولاً: حجم وقيمة المبادلات
56.....	ثانياً: وجود بدائل للنظام
56.....	ثالثاً: سرعة تسوية المعاملات
57.....	رابعاً: أهمية الدور الذي يلعبه نظام الدفع
58.....	خامساً: الترابط
59.....	الفرع الثاني: آلية تحليل المخاطر لنظام الدفع ذو الأهمية النظامية
59.....	أولاً: مخاطر الائتمان
60.....	ثانياً: المخاطر العملية
62.....	المطلب الثاني: نموذج لتفعيل نظام الدفع في الجزائر
62.....	الفرع الأول: النموذج الكيني
63.....	الفرع الثاني: النموذج الياباني
64.....	المطلب الثالث: مقومات تفعيل نظام الدفع الإلكتروني وتطويره في
65.....	الفرع الأول: جهود ومبادرات الحكومة والقطاع الخاص في تفعيل الدفع الإلكتروني
65.....	أولاً: إنشاء شركة الجزائر لخدمات الصيرفة الإلكترونية AEBS
67.....	ثانياً: إنشاء المدينة النموذجية للدفع الإلكتروني
68	ثالثاً: شراكة بين البنك الوطني الجزائري BNA وشركة الخطوط الجوية الجزائرية AIR ALGERIE

68.....	رابعاً: شراكة بين البنك الوطني والمديرية العامة للضرائب
69.....	خامساً: شراكة البنك الوطني الجزائري مع DJEZZY
69.....	سادساً: شراكة بين بنك التنمية المحلية BDL وشركة النقد الآلي GIE
69.....	MONETIQUE
69.....	سابعاً: اتفاقية بين بريد الجزائر وسونلغاز
70.....	ثامناً: اتفاقية بين بريد الجزائر والجزائرية للمياه و SATIM
70.....	تاسعاً: حملات التوعية وإطلاق العروض التحفيزية الخاصة بالدفع الإلكتروني
71.....	الفرع الثاني: سبل تطوير نظام الدفع الإلكتروني في الجزائر
71.....	أولاً: تفعيل الدفع عبر الهاتف النقال كمدخل لتعزيز الشمول المالي
73.....	ثانياً: تطوير وتحديث البطاقات البنكية والتحويلات والاقتطاعات
74.....	ثالثاً: استشراف اعتماد العملة الرقمية للبنك المركزي
75.....	المبحث الثاني : التحديات و التطبيقات العملية لنظام الدفع الإلكتروني في الجزائر
76.....	المطلب الأول : التحديات القانونية و التشريعية
76.....	الفرع الأول : القصور التشريعي
77.....	الفرع الثاني : إستفحال الجرائم الإلكترونية
78.....	أولاً : جريمة الدخول أو البقاء غير المشروع في نظام المعالجة الآلية للمعطيات عن طريق الغش
78.....	ثانياً : جريمة إدخال أو إزالة أو تعديل المعطيات بطريقة الغش
78.....	ثالثاً : جريمة نشر أو تصميم أو تجميع أو الاتجار في معطيات مخزنة
79.....	الفرع الثالث: إشكالية التكييف القانوني وتجريم الاعتداءات على الدفع الإلكتروني
80.....	الفرع الرابع: تنازع القوانين
81.....	المطلب الثاني: التحديات التقنية

الفرع الأول: واقع البطاقات والتطبيقات الإلكترونية في الجزائر.....	81
أولاً: البطاقة البيبنكية CIB.....	82
ثانياً: بطاقة بريد الجزائر "الذهبية".....	83
ثالثاً: تطبيق DZMobPay.....	86
الفرع الثاني: الإشكالات التقنية.....	87
أولاً: ضعف البنية التحتية الرقمية والخدمات المصرفية الإلكترونية.....	87
ثانياً: صعوبة تعميم أجهزة الدفع الإلكتروني في الجزائر.....	89
ثالثاً: ضعف أمن المعلومات والتهديدات السيبرانية في نظام الدفع الإلكتروني..	91
رابعاً: الأعطال التقنية والأخطاء المعلوماتية في أنظمة الدفع الإلكتروني.....	92
المطلب الثالث: التحديات الثقافية والسلوكية.....	93
أولاً: محدودية الثقافة الرقمية والوعي بمزايا الدفع الإلكتروني.....	94
ثانياً: هيمنة ثقافة التعامل النقدي والحاجز النفسي تجاه وسائل الدفع الإلكتروني	94
ثالثاً: ضعف الثقة في النظام المصرفي والخدمات البنكية الإلكترونية.....	94
رابعاً: انتشار الاقتصاد غير الرسمي وتأثيره على الدفع الإلكتروني.....	95
خامساً: ارتفاع التكاليف وضعف الحوافز الاقتصادية لاعتماد وسائل الدفع الإلكتروني.....	95
سادساً: ضعف التكوين والتأهيل في المجال المصرفي والرقمي.....	95
خلاصة الفصل	96
الخاتمة	98
قائمة المصادر والمراجع	102

الملخص:

تناولت هذه الدراسة موضوع نظام الدفع الإلكتروني في الجزائر وآفاق تطويره، من خلال بيان الإطار النظري الذي يحكمه وواقع تطبيقه العملي. وقد تم التطرق في الفصل الأول إلى مفهوم نظام الدفع الإلكتروني ومكوناته الأساسية، بما في ذلك أنظمة تسوية ومعالجة عمليات الدفع الإلكتروني وأدوات تنفيذها، إضافة إلى دراسة وسائل الدفع الإلكتروني من حيث مفهوما وخصائصها ومزاياها وعيوبها وأنواعها المختلفة. أما الفصل الثاني فقد خصص لدراسة واقع نظام الدفع الإلكتروني في الجزائر، من خلال تقييم مدى امتثاله للمعايير الدولية، واستعراض جهود مختلف الفاعلين في تطويره، واقتراح بعض السبل الكفيلة بتعزيز فعاليته. كما تم التطرق إلى أبرز التحديات القانونية والتقنية والثقافية والسلوكية التي تعيق انتشاره. وقد خلصت الدراسة إلى أن تطوير نظام الدفع الإلكتروني في الجزائر يتطلب تعزيز الإطار القانوني، وتحديث البنية التحتية الرقمية، وترسيخ ثقافة التعامل الإلكتروني، بما يساهم في دعم التحول نحو اقتصاد رقمي أكثر كفاءة وشفافية.

كلمات مفتاحية: الدفع الإلكتروني، نظام المقاصة الإلكترونية، جهاز الصراف الآلي، النقود الإلكترونية.

Abstract:

This study examines the electronic payment system in Algeria and its development prospects by analyzing its theoretical framework and practical implementation. The first chapter focused on the concept of the electronic payment system, its main components, payment settlement and processing systems, and the tools used to execute electronic payments. It also addressed electronic payment methods, their characteristics, advantages, disadvantages, and various types. The second chapter analyzed the current state of the electronic payment system in Algeria by assessing its compliance with international standards, reviewing the efforts made by public institutions and the private sector to promote its development, and proposing measures to improve its effectiveness. The study further highlighted the major legal, technical, cultural, and behavioral challenges that hinder the widespread adoption of electronic payments. The findings indicate that the development of electronic payment systems in Algeria requires strengthening the legal framework, modernizing digital infrastructure, and promoting digital awareness in order to support the transition toward a more efficient and transparent digital economy.

Keywords: Electronic payment, Electronic clearing system, Automated Teller Machine (ATM), Electronic money.